كتاب الكلمة



إنماء المجتمع الأهلي

نخبة من الكتّاب



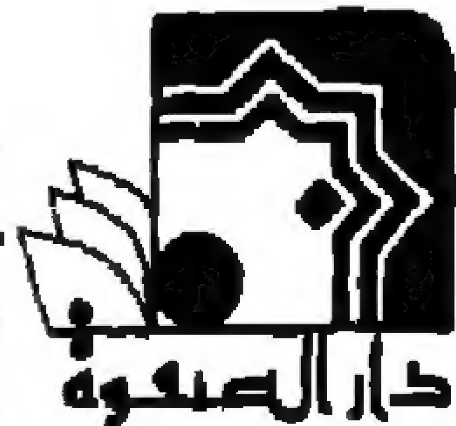


إنماء المجتمع الأهلي

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م

يُطلبُ مِنْ :



بيروت ـ بئر العبد ـ الصنوبرة ـ مقابل سنتر داغر ـ بناية دياب مهدي

ت : ٨٢٣٥١٨ ـ ٨٢٢١٦٧ ـ ٦٠١٠٠٢

فاكس: ٠٠٩٦١١٦٠١٠١٩

ص.ب: ٦٣ / ٢٤

Tel. 823518 - 822167 - 601002

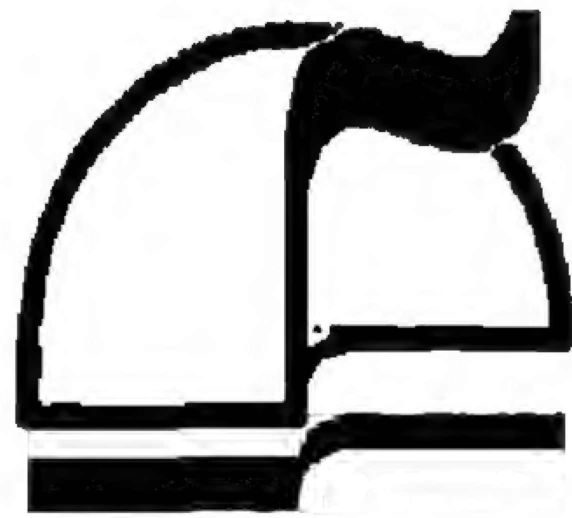
Fax: 009611601019

P.o. Box 63/24

كتاب الكلمة [[٢]]

إنماء المجتمع الأهلي

نخبة من الكتاب



يصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث

لبنان - بيروت - الحمراء - ص.ب: ٥٧٨٩ / ١١٣
Lebanon - Beirut - Hamra - P.O.Box: 5789-113

توزيع
دار الصفوة
بيروت - لبنان

تقـديم



زكي الميلاد

المجتمع الأهلي كمفهوم يعتبر حديث التداول في الأدبيات الإسلامية الحديثة والمعاصرة، ولازال حضوره من حيث الإشتغال والشياع يعتبر محدودا في هذه الأدبيات، ويحوم حوله بعض القلق عند البعض الذي يلتبس عليه هذا المفهوم بتداعيات من المعاني لمفاهيم أخرى هي موضع نقد ونظر..

أما كبنيـة معرفية فإن هذا المفهوم عميق التأصيل إسلاميا من حيث التأصيل المعرفي والتجريب العملي. ففي مرحلة الدعوة المكية جمع الرسول الأكرم محمد(ص) أصحابه في دار الأرقم بن الأرقم كإطار من الأطر المؤسساتية، وأحد أشكالها التي تتناسب وخصوصيات ذلك الظرف ومكوناته الإجتماعية والتاريخية.

وحينما إنتقل الرسول(ص) بدعوته إلى المدينة فإن أول عمل قام به هو بناء المسجد ليتخذ منه مركزا في إجتماعه بالناس، وتشاوره معهـم، وتوجيه

حياتهم، ورعاية أمورهم، وتنظيم شؤونهم، ومعالجة مشاكلهم. فكان المسجد أشبه بدار قانون إلى جانب وظيفته الأولى الدينية والعبادية..

والمسجد في حقيقته هو مؤسسة أهلية، وظائفه تتعدد وتتنوع، بتعدد وتنوع نشاطات المجتمع المختلفة. وبهذا فإن من المفترض أن يكون المسجد من أهم المؤسسات الأهلية فاعلية وحيوية لما يمثله من دور جامع للناس، ولهذا سمي بالجامع أي الذي يجمع الناس ويجتمعون فيه بكل فئاتهم وشرائحهم وطبقاتهم كافة، ويكون جامعا لهم على الإيمان والحق والخير..

ولعل ما يفسر لنا غياب هذا المفهوم ببنيته المعرفية في الأدبيات الإسلامية، هو عزلتنا عن الواقع بتطوراته وتحولاته، وتعاملنا مع المفاهيم بإطلاقية وعمومية بسبب هذه العزلة التي دامت معنا لفترة طويلة، وأثرت على إرتباط المفاهيم بجوانبها الإدارية التي تتصل بتنزيل هذه المفاهيم على الواقع بالصيغ الإدارية التي تناسب هذه المفاهيم من جهة، وتناسب الواقع من جهة أخرى..

فالمجتمع الأهلي هو مجتمع المؤسسات الأهلية. لكننا أخذنا من هذا المفهوم جانب المجتمع وتعاملنا معه بإطلاقية وعمومية، وغفلنا عن جانب المؤسسات وهي جملة الصيغ الإدارية التي ترتبط بمجالات التطبيق وبالعلاقة مع الواقع والربط بين المجتمع والمؤسسة هو مصداق لقوله تعالى: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ [الشورى/٣٨] أي بين الناس أنفسهم، وكيف يتشاور الناس فيما بينهم؟! أليس للشورى صيغها الإدارية والنظامية التي تقنن طرائق تبادل الرأي، وحل الخلافات وتنظيم الإجتماعات، والإتفاق على الآراء، ومتابعة تطبيقاتها..

وصيغ الشورى الإدارية لم يتحدث عنها النص الإسلامي في القرآن والسنّة وهي من المسكوت عنها لأنها من أحكام العقل ومن الموضوعات

الخارجية المتغيرة، بتغير الزمان والمكان والحال، وهذا مانكتشفه بالعقل، وهو تأكيد لدور العقل من جهة أخرى..

والمجتمع الأهلي الذي نقصده هو المجتمع الذي ينهض بنفسه، ويؤسس له فاعليته وحركته ومشاركته في الحياة العامة، ليس بديلا عن الدولة ولا مزاحما لها، وإنما موازياً لها ومتكاملاً معها.. لأن الإنسان وفق الرؤية الإسلامية هو إنسان مسؤول يقوم بدوره وواجبه مع كل ضرورة تقتضي ذلك. وعلاقاته بما حوله من عالم الأشياء وعالم الأشخاص وعالم الأفكار قائمة على المسؤولية التي تبعث في نفسه الفاعلية وقانون الواجب.

وهذه المسؤولية يتضافر معها التعاون والتكامل والتضامن فينبثق منها الأعمال الأهلية المشتركة التي تأخذ صفة النشاط التطوعي في مجالات الخدمة الإجتماعية، والتعاونيات الإنسانية، وأعمال البر والخير، وكل مايرفع عن الناس من حرج أو ضيق أو ضرر، ومايزيد في عطاء المجتمع وإنتاجيته وتقدمه.. لأن الدولة بكامل ماتملك من إمكانات وقدرات، لا تستطيع أن تلبي كل حاجات الناس، وتعالج لهم كل مشاكلهم، ولا يكون من دور لهؤلاء الناس إلا أن ينتظروا، ويترقّبوا! فلا مبادرة لهم، ولا فاعلية، ولا تعاون فيما بينهم، ولا تشاور في أمرهم!

ومن الخطأ من الدولة أن تكرس هذه الحالة عند الناس، وتعززها في سلوكهم وثقافتهم، الأمر الذي يصيبها بالتعب والإرهاق والمشقة.

والصحيح أن تساهم الدولة في إنهاض الأنشطة الأهلية، والمؤسسات الأهلية، وتشجع الناس عليها، وتدعمها من غير أن تتدخل فيها وتسيطر عليها، لأن من الأفضل لها أن يكون الإنسان فاعلا ومنتجا ومتحركا ومبادرا ومسؤولا لا أن يكون ساكناً ومستهلكاً وجامداً ولامبالياً والدولة بهذا النوع من الإنسان لا يمكن لها أن تتقدم وتتطور وتشق لها طريق

الإنماء والعمران والبناء الحضاري.

كما أن المؤسسة لم تعد شأن الدولة وحدها، بل أصبحت من شأن المجتمع الأهلي أيضا، ووسيلته الأمثل للمشاركة. ولم يعد عنوان المعارضة كافياً لتسويغ غيابها أو إهمالها، لأنها أصبحت ضرورة حياة ووجود وإنتاج وإستمرار، ومكاناً شبه حصري لمراكمة الخبرات والمهارات التي تتعاطى مع الشأن العام[1].

أما حول القلق الذي يحوم حول هذا المفهوم عند قلة من الإسلاميين الذين وجدت فيهم، فيما أعنيهم، بعد حوارات معهم قلة الإطلاع حول هذا الموضوع الذي أفقدهم قدرة النقد العلمي والموضوعي، حيث كان في إعتقادهم أن هذا المفهوم من المفاهيم العلمانية الذي يتساوى في نظرهم بالمجتمع المدني الذي يقصد به المجتمع الذي لاتتدخل في حياته الشريعة والدين. وهذا بخلاف ما نقصده بالمجتمع الأهلي، وهذه الإضافة الأخيرة (الأهلي) نرمز لها بكل الأنشطة التي ينهض بها المجتمع وتأخذ صفة الجماعية والتعاون والتكامل والترابط والتضامن والتآخي والتآزر والمبادرة والخدمة... وهناك من الإسلاميين من يذهب إلى أن سلطة مؤسسات المجتمع المدني التي تبلورت في مراحل متقدمة من تجربة الحكم الديمقراطي في الغرب هي في جوهرها وإستهدافاتها فكرة إسلامية، إنها فكرة سلطة المجتمع في موازاة سلطة الدولة تجسدها في الإسلام قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2].

ومن داخل الخطاب العلماني هناك من حاول أن يميز مابين مفهوم

---

(١) أنظر الكلمة، السنة الثالثة، العدد ١٢، صيف ١٩٩٦م / ١٤١٧هـ، السيد هاني فحص، رأي في أولويات المشروع الاسلامي الشيعي المعاصر.

(٢) أنظر الكلمة، السنة الثالثة، العدد ١٠، شتاء ١٩٩٦م - ١٤١٦هـ، السيد محمد حسن الأمين، التبليغ والسلطة.

المجتمع الأهلي ومفهوم المجتمع المدني، وإنتقد الأول، وطالب بالثاني، وحسب هذا الرأي فإن المجتمع الأهلي هو الذي يتقوم على المبادئ والنظم التقليدية كالعشيرة والقبيلة والعائلة والتي هي أشبه بنظم القرية أو البادية، وأما المجتمع المدني فهو الذي يتقوم على المبادئ والنظم الحديثة كالجمعية والمؤسسات والأحزاب والنقابات والتي هي نظم المدينة الحديثة..

وهذا الرأي نحن لا نقبله مفهوميا ومعرفيا لأن المجتمع الأهلي في أحد أبعاده الأساسية هو أن يتأسس الإنتماء للمجتمع قبل وفوق الإنتماءات الأخرى كالإنتماء للعشيرة والقبيلة والمنطقة وغيرها من الإنتماءات الأخرى.

والمجتمع الأهلي بهذا المفهوم وبهذه المقاصد والأبعاد هو الغائب عن حياتنا، وهو من أشد ما نحتاج إليه.. وبهذا جاء الحديث حول الإنماء لهذا المجتمع لتفعيله وإحيائه وتطويره، ولكي يأخذ فاعليته ومشاركته الإنمائية الشاملة..

هـذا الكتـاب

لقد جاء هذا الكتاب إحياءً لهذا المفهوم، ولتأكيده، وضرورة فتح الحوار والنقد حوله..

والكتاب هو مجموع المداخلات التي نشرت في أربع حلقات خلال سنة كاملة، سنة ١٩٩٥م، على صفحات مجلة «الكلمة»، وهو الكتاب الثاني بعد كتاب (المثقف والمجتمع من القطيعة إلى التواصل) الذي صدر في سنة ١٩٩٤م. بالإضافة إلى المقالات والدراسات التي ترتبط بالموضوع..

فقسمنا الكتاب إلى قسمين: الأول للمداخلات، والثاني للمقالات والدراسات، من أجل إثراء الموضوع والتنوع والتعدد حوله..

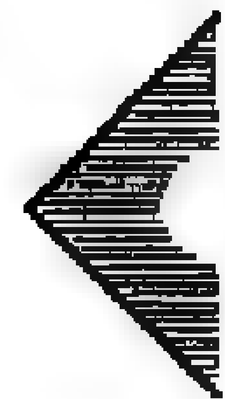
نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم إسهام يلبي بعض متطلباتنا الثقافية لأمتنا في هذه المرحلة الصعبة والدقيقة سعيا نحو بناء مستقبل أفضل.

ومن الله نستمد العون.

٢٩/ ٦/ ١٩٩٦

القسم الأول

◘ مداخلات ◘

 ملاحظة:

لقد إعتمدنا ترتيب المداخلات بالتسلسل الذي نشر في المجلة.

إنماء المجتمع الأهلي



ورقة الكلمة

المجتمع الأهلي من القضايا الحيوية التي يعاد طرحها من جديد في الأدبيات العربية والإسلامية، وهو بحاجة إلى دراسة وتحليل ومساءلة ومحاورة وتأمّل وتفاكر، لأنه طموح كبير لازلنا نتلمّس طريق الوصول إليه، وتعبير عن تطور نريد إنجازه للإرتقاء بأوضاعانا...

ونحن في مرحلة يتنامى الوعي بهذه القضية سعيا وتطلعا لصياغة جديدة لمجتمعاتنا العربية والإسلامية، بعد أن وصلت إلى وضع خطير حيث التفكك والإنشطار، وتعطلت طاقات المجتمع الخلّاقة، وسيطرت العصبيات الفئوية والطائفية والعرقية على حساب وحدة المجتمع وترابطه، وأصبح الإنتماء للعشيرة أو الطائفة أو الحزب وليس للمجتمع فإنقلبت المعادلة حين بات المجتمع يوظّف لخدمة العشيرة أو الطائفة أو الحزب، فأصبحنا نمارس التجزئة والتقسيم بأدواتنا وإمكانياتنا بقصد أو بغير قصد، وعشنا في مجتمع وكان الغائب هو المجتمع حيث لا مفهوم لهذا المجتمع..

في حين أن أولى مرتكزات وأسس المجتمع الأهلي هو الإنتماء للمجتمع قبل أي إنتماء آخر، فهو الذي يختزل المصلحة العامة، والتنوع والتعدد في العشيرة أو الطائفة أو الحزب هو لخدمة المجتمع - أولاً - لإثرائه وتفعيله وإنهاضه.. ويأتي هذا الإهتمام بالمجتمع الأهلي وإنمائه من ضرورة مشاركة المجتمع في عمليات التنمية والإعمار الشامل في الأمة ثقافياً وإجتماعياً وإقتصادياً وتربوياً وسياسياً.

وقد برهنت لنا التجارب في تاريخنا الحديث أن من غير هذه المشاركة فإن مشاريع التنمية والإعمار إما تصاب بالفشل، أو تصل إلى أدنى درجة من النجاح.. من هنا فإن نهضة أية أمة وتقدّمها حضارياً يتوقف على إنماء المجتمع الأهلي وتطويره في البُنى الذاتية..

والإنتماء للمجتمع هو إنتماء للإنماء، وهذا يعني أن يشارك كل فرد في إنهاض المجتمع وتطويره، وهذه هي العلاقة الحضارية بالمجتمع..

والمجتمع الأهلي هو الذي ينظّم نفسه، ويوجه فعالياته، ويلبّي إحتياجاته، ويعالج مشاكله من خلال مؤسساته الأهلية.

والخلل الكبير الذي حصل أن الإنماء وظّف للدولة وصرفت لها كل الإمكانيات حتى تضخّمت واحتكرت كل القدرات، وكان ذلك على حساب المجتمع وإنمائه، من هنا كانت الضرورة لمعالجة هذه الإشكالية التي ترتبط بجدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع.. فكيف نصل إلى إنماء المجتمع الأهلي؟

لأهمية هذه القضية وجدنا أن نفتح حولها حواراً متعدد الأبعاد والجوانب.

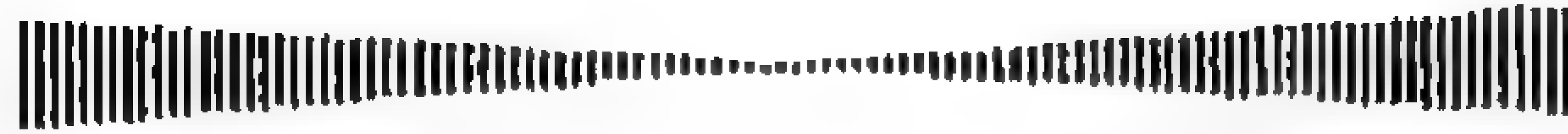
ومنهجيتنا في معالجة هذه القضية هو أن نترك للأستاذ الباحث حرية إختيار الرأي في الزاوية التي يراها هامة أو بحكم إهتمامه وإختصاصه

وبشكل ترتبط وإنماء المجتمع.

ومن مفردات هذه القضية [مفهوم المجتمع الأهلي، الإنماء الثقافي، الإنماء الإجتماعي، الإنماء الإقتصادي، الإنماء التقني، الإنماء الإعلامي، الإنماء السياسي، المؤسسات الأهلية، دور الدولة، دور المثقّف، دور المرأة ...الخ]. أو أية زاوية كان يختارها الأستاذ الباحث.

دور الدين في إنماء المجتمع الأهلي



فهمي هويدي(*)

في حقيقة الأمر ينبغي أن نتعامل بحذر مع المصطلحات التي تروج في مراحل معينة في الساحة العربية.. لأن مصطلح المجتمع الأهلي أو المجتمع المدني هو من المصطلحات التي شاعت في أوساط المشرق العربي في السنوات الأخيرة، وقالوا عنه المجتمع المدني وليس الأهلي، وظن بعض علمائنا أنه مقصود به مجتمع أهل المدينة مقابل المجتمع المكي. وذهب آخرون إلى أنه المجتمع الذي لا يحكمه العسكر.

ولكن إذا عدنا إلى المصطلح في وضعه الصحيح أحسب أن المقصود به هو مجتمع المؤسسات الذي يستعصي على سلطة الفرد..

(*) كاتب ومفكر من مصر.

وإن فكرة المجتمع المدني نشأت لمقاومة السلطة المطلقة للحكام والملوك في أوروبا.

من هذه الزاوية نقول إن المجتمع الإسلامي له خصوصيته، ونستثقل أن نضع على هذا المجتمع لافتات يتم إستجلابها من مكان آخر حتى نقول ان ما عندكم هو عندنا.. مع هذا نقول ان فكرة المجتمع المؤسسي بحد ذاتها فكرة راسخة في الموقف الإسلامي وفي التجربة الإسلامية.

فكرة أن يكون القانون الذي يحكم المجتمع مصدره الشريعة التي هي منفصلة عن السلطة. هذه حقيقة بحد ذاتها تضع المجتمع في جانب يستطيع أن يمارس حياته ويدير شؤونه بطريقة لا يكون خاضعاً لإدارة السلطة، بل ولا يضطر إلى أن يكون خاضعاً لإدارة السلطة.

وقد وجدنا أن المجتمعات الإسلامية في مراحل الإنحطاط من التاريخ الإسلامي كانت تعيش بحياة شبه كاملة، وأما دورة حياتها فقد كانت منتظمة وما كان القائم بإدارة المجتمع في حقيقة الأمر أحداً غير الناس..

آليات إنماء المجتمع الإسلامي

المجتمع الإسلامي له آلياته في الإنماء. من هذه الآليات:

أولا: مؤسسة المسجد

هذه المؤسسة من أخطر المؤسسات التي يقوم عليها المجتمع، وهي مؤسسة مبثوثة في كل مكان، ويجتمع فيها الناس خمس مرات كل يوم، ويفترض أن يناقشوا أحوالهم كل يوم جمعة، وفي ساحة المسجد يتم التعارف والتكافل والتعليم والثقافة والرعاية الإجتماعية..

هناك كيان يتحرك خارج السلطة وحده. وإمام المسجد له دور، ومَن

دخل المسجد فهو آمن..

فبالتأكيد أن هذ المؤسسة لها دور فاعل وكبير في إنماء المجتمع الأهلي وترابطه وتماسكه..

ثانيا: مؤسسة الزكاة

الزكاة مؤسسة يديرها المجتمع نفسه بعيداً عن السلطة، ويمكن للناس أن تتهرب من الضرائب لكنها تحسب الزكاة حسبة بالغة الدقة، لأن هذه علاقة بين الإنسان وربّه، وهي ركن من أركان الإسلام..

فهنا ركن يتأسس عليه الإسلام ويقوم عليه مجتمع منفصل تماماً عن السلطة، ولا تستطيع أن تفعل له السلطة شيئاً.

ثالثا: مؤسسة الحسبة

هذه المؤسسة هي التي تقوم بدور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. ولا بد لي أن أوضح هنا أن المقصود ليس مسخ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحصره في تصرفات بسيطة، ولكنه أساساً دفاع عن حقوق الناس، وحق الناس في المفهوم الإسلامي هو من حقوق الله سبحانه وتعالى.

تكليف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحد ذاته وبإعتباره فرض عيّن على كل مسلم ومسلمة، هذا الواجب يحوّل كل إنسان في المجتمع الإسلامي إلى مؤسسة للإصلاح والتقويم..

رابعا: مؤسسة الأوقاف.

في المجتمع الإسلامي والتجربة الإسلامية لم تكن الدولة هي التي تقيم المستشفيات والمدارس والمساجد ...ألخ، الذي كان يقيمها هو المجتمع وكان كل شيء من مؤسسة الأوقاف..

ولا زالت في بلادنا الأوقاف شاهدة على عصور كانت الأمة بضمائرها

وبخيّريها هي التي تدير أمر نفسها.

فلدينا أربع مؤسسات بالغة الأهمية كفيلة بإدارة آلية وإنماء المجتمع من جوانبه المختلفة، وكلها نابعة من تصور إسلامي يكرّس حقيقة أن الإنسان فضلا عن أنه له كرامة مستقلّة، وأنه خليفة الله في الأرض، وأنه مكلّف، والتكليف ليس على الحاكم فقط فالإنسان مكلّف أيضا، وهذا التصور يحوّل الإنسان إلى خلية منتجة وحية ومكلّفة بالتصويب والتقويم والإستمرار هذه التربية التي تختلف عن المفهوم الغربي الذي يصوّر أن الإنسان خلق ليتمتع بحياته فالمفهوم الإسلامي للإنسان يكمن في أنه مكلّف له الحق في أن يستمتع بالطيبات وزينة الحياة الدنيا لكن في الآخر له وظيفة هي اعمار الأرض وخلافة الله سبحانه وتعالى، ولأن الله سخّر له كل مخلوقاته ولم يسخّرها للحكومة فقط، ففكرة أن هناك مجتمعاً يدور وينتج ويتحرك دون أن يكون مسحوقاً في السلطة هذه الفكرة هي من صلب الواقع الإسلامي.

وهذه المسائل كانت تدور دون أن نضع عليها عنوان المجتمع المدني، ولكنها مؤسسات..

يضاف إلى ذلك فكرة أهل الحل والعقد، وأهل الشورى تلك كيانات قائمة وكانت فاعلة، فالمجتمع الإسلامي كان يدير شؤونه وهو مستقل عن السلطة، بحكم أن الشريعة مصدرها الله سبحانه وتعالى، وأن مجتمعنا تتأسس عليه الزكاة وهي ركن من أركان الإسلام، بالإضافة إلى فاعلية المؤسسات المذكورة المسجد والحسبة والأوقاف، وهذه المؤسسات قد إستقرت على مدى قرون بعيدة..

والأصل في الموضوع أن الإنسان مخلوق مكلّف، الإسلام يريد أن يخلق منه مؤسسة صغيرة لإشاعة الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

العقد الإجتماعي وإنماء المجتمع الأهلي



الدكتور إسماعيل الشطي(*)

المجتمع عبارة عن مجموعة قيم ومبادئ ومعايير وموازين وتصورات تتحول كلها إلى اطار مرجعي للمجتمع، يحدد من خلال الحسن والقبيح.. والمجتمع الأهلي يتكون من مجموعة مؤسسات بعضها إجتماعية وبعضها سياسية وثقافية، هذه المؤسسات تشكل غالبا أدوات لصناعة الرأي في هذا المجتمع اما من داخل تلك المؤسسات أو من العاملين فيها..

من جانب آخر فإن المجتمع الأهلي، يمثل مجموعات متحركة خلاف المؤسسات المذكورة، فهناك مجموعات تشكّل مهناً نقابية وهناك مجموعات تشكل قضايا فكرية أو إهتمامات إجتماعية وبيئية، كل هذه يشكلها أي مجتمع، هذه هي مكونات المجتمع الأهلي..

لكل مجتمع ملامح تتمثل في بعض صفاته التاريخية وتنعكس في

(*) كاتب ونائب في البرلمان، من الكويت.

أفراحه وأعياده وأحزانه، وهذه التشكيلات كلها في النهاية تكوّن المجتمع الأهلي..

ونقيض المجتمع الأهلي هو المجتمع العشائري الذي يقوم في الأساس على العصبة أو الطائفية.. أما المجتمع الأولي فأساسه مختلف، فهو يقوم على أساس عقيدة أو على أساس جغرافي وقومي.

وفي كلا الحالتين فلابدّ أن ننمي روح المواطنة داخل هذا المجتمع، بحيث يشعر الأفراد مع إختلاف ثقافتهم وإنتماءاتهم الفئوية أو المذهبية أو الطائفية أو القبلية مع كل هذا التعدد يبقى الشعور والإنتماء إلى وطن واحد ومجتمع واحد له مصلحة مشتركة واحدة..

والذي يصوغ هذا التنوع في تشكّلاته المختلفة هو ما يعرف بالعقد الإجتماعي.. وهذا العقد يمثل في حقيقته المبادئ التي يتفق عليها المجتمع الأهلي، كما يمثل تنظيم العلاقات في هذا المجتمع ما بين الحاكم والمحكوم، مابين الجماعة والأفراد، ويحدد سلطات كل طرف، وحقوق وواجبات كل طرف..

والعقد الإجتماعي أخذ أشكالاً مختلفة مرّة بالدستور ومرة بالنظام ولكن المجتمع الأهلي هو الذي يتفق في النهاية على العقد الإجتماعي، كلما إزداد المجتمع وعيا بهذا العقد إزداد تقدما في بناء المجتمع الأهلي..

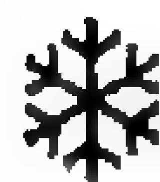
أما إذا كانت الرابطة التي تربط هذا المجتمع غير المصلحة المشتركة كالطائفة أو العصبية القبلية فإن هذه الروابط لا تبني المجتمع الأهلي..

يضاف إلى ذلك أن المجتمع الأهلي يقوم على أساس مصلحة المجتمع، فتقوم التجمعات السياسية والأحزاب على إنماء هذا المجتمع ولا تقوم على أساس الناحية الملية أوالنحلية داخل هذا المجتمع.. في لبنان مثلا الذي كان يريد أن يكون مجتمعاً مدنيا وأوجد عقداً إجتماعياً له تبنّى النظام الحزبي

لكنه في داخله أُصبح لكل طائفة تجمّع خاص بها فتجد المارونية المسيحية تشكّل لها تجمعاً خاصاً، وكذلك الشيعة والسنة والدروز وغيرهم، وأحيانا تجد اليافطة تحمل إسما مدنيا كالإتحاد العربي الإشتراكي، وتجد تحت هذا مضموناً يشكل مللاً ونحلاً أكثر مما يشكل أمة.

في المجتمع الأهلي يجب أن تنصهر كل هذه التشكيلات في إطار العقد الإجتماعي، وأن تترسخ فيه المواطنة ويعي مفهوم الوطن ومفهوم الأمة.

وسبل تطوير هذا الوعي بالمجتمع الأهلي يجب أن يكون هناك تنمية سياسية تطور الوعي بالعقد الإجتماعي، وتنقله من إطار الفرد في العشيرة إلى اطار المواطن في الأمة، وتوسّع مفهوم المواطن والمواطنة، بهذه التنمية السياسية نصل إلى المجتمع الأهلي.

ملامح عامّة للمجتمع الأهلي في التصور الإسلامي



محمد العليوات(*)

المجتمع الأهلي فيما يمثله من مقومات ووظائف ومناشط تؤهله للقيام بوظائفه العليا بأقصى طاقاته أو في حدود إمكانياته، بحيث يتحول إلى مجتمع قائم بذاته مقوم لسلطته الإدارية والتشريعية والسياسية. لا تختزله السلطة عندما تتضخم قوتها فتكبح وتلغي جزءاً من طاقته الفاعلة.

إن المجتمع الفاعل في كل الأحوال هو الذي يصنع سلطته ويختارها، وينظمها خلال مؤسساته الشرعية، ويراقبها من خلال مؤسساته الأهلية؛ وتنظيماته الشعبية، ويبدو تكوّن مفهوم (المجتمع الأهلي) كمفهوم حديث يرجع في الأساس إلى مسألة الجدلية القائمة منذ فجر التاريخ البشري، تلك الجدلية المتمثلة في علاقة السلطة بالمجتمع.

إن المتتبع لهذه العلاقة منذ القدم يلحظ بشكل قاطع اختلال العلاقة

(*) باحث من المملكة العربية السعودية.

بينهما في أغلب الأحيان لصالح السلطة مما يؤدي إلى إختزال المجتمع، وتمركز القوة بيد السلطة. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن النموذج (الفرعوني) ساد في أغلب فترات التاريخ البشري.

إن غاية ما يحققه (المجتمع الأهلي) هو تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع ووضعها في إطارها السليم، وذلك بتفعيل النشاط المجتمعي كمّاً وكيفاً.

ورجوعاً إلى الفكر الإسلامي النقي نلحظ بوضوح الأصول الإسلامية التي تؤسس لهذه الفكرة، حيث أن مفهوم (المجتمع الأهلي) داخل في نسيج النظام الفكري الإسلامي بشكل لا تنفك «الأهلية» عن التوجيهات والتشريعات الإسلامية، حيث نلحظ التعليمات الدينية في كافة مجالات النشاط الإنساني.

إن تتبع أصول الفكرة «تلك» من خلال الرؤية الإسلامية يمكن الإشارة إليها في كل التعليمات التي تبرز وتؤكد المسؤولية المجتمعية سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الإجتماعي أو الاقتصادي أو...

المجال السياسي

توحي التعليمات الإسلامية بمسؤولية المجتمع - ككل - على نفسه، وقيمومته على ذاته على أساس القيم والمبادئ الإسلامية التي توضحها التشريعات الإسلامية بشكل تفصيلي في مجالات الحقوق والواجبات المتبادلة بين أبناء المجتمع، ولا تحمّل التعليمات الإسلامية المسؤولية الشاملة لقضايا المجتمع وشؤونه فئةً خاصةً من الناس وإن كانت تميّز حجم وأهمية المسؤولية التي تقوم بها فئات خاصة من المجتمع، إلا أن هذا التمايز في

حجم وأهمية المسؤولية وخطورتها بالنسبة لبعض الفئات كالعلماء والحكام (السلطة) يلغي أصل المسؤولية المجتمعية وواجب رعاية شؤون المجتمع التي ينبغي أن ينهض بها كل الناس. فالعلماء والسلطة الإدارية أو السياسية في المجتمع الإسلامي ليسوا وحدهم المسؤولين عن تقدم أو تدهور المجتمع.

وهذه الرؤية الإسلامية لا تعني أن التعليمات الإسلامية تدعو للفوضى الإجتماعية أو الإدارية لجهة إشتراك الناس في المسؤولية، بل إن الشريعة الإسلامية، وضعت تشريعات في مجالات الحياة، وضبط النظام الإجتماعي في إطار الإدارة والقيادة، لا يستدعي أن تكون السلطة بديلا عن المجتمع في حركته، وإنما هي ممثلة له على أساس المسؤولية المجتمعية، التي يتحملها المجتمع ككل، حيث أن المجتمع من مسؤوليته إختيار سلطته، وهذه إحدى أهم المسؤوليات التي توليها الشريعة إهتماماً كبيراً وتمنح الإرشادات الإسلامية المجتمع صلاحيات واسعة في ممارسة الرقابة والمحاسبة على حركة السلطة في المجتمع على إعتبار أن المجتمع مسؤولا عن كافة قضاياه وشؤونه، وأن لا أحد يقوم بدور البديل أو النائب عنه في تحمّل المسؤولية في إطار قضاياه وشؤونه، وليس من حق أحد أن يسقط واجب المسؤولية عن ذاته، إذا لم يكن ذلك عن ضرورة وإضطرارا، كما أنه ليس من حق أحد أيضا أن يسلب تلك المسؤولية عن أحد في الإطار المجتمعي.

إن من الواضح أن التعاليم الدينية أوضحت للناس أن المجتمع هو الحقيقة الكبيرة الدائمة الراسخة، وأن السلطة مهما كانت أمينة ومخلصة في وظائفها لاينبغي على أي حال أن تكون أقوى وأكبر من المجتمع، وهذا الأمر يمثل الغاية القصوى لما يتطلّع إليه المجتمع الأهلي، ويوضح الشيخ محمد مهدي شمس الدين فلسفة السلطة في الإسلام وعلاقتها بالمجتمع.

وفي إعتقادي أن تلك العلاقة تمثل الأسس الراسخة التي يستند إليها

المجتمع الأهلي، حيث يقول: «إن فلسفة الحكم في الإسلام تقتضي بأن تكون وظيفة السلطة وأثرها بالنسبة إلى موضوعها (المجتمع) هي (رعاية) هذا المجتمع الذي هو موضوع السلطة فالسلطة وسيلة ووظيفة، وليس مطلبا ذاتيا بالنسبة إلى السلطان، وهي مطلوبة لما تؤديه من وظيفة الرعاية والحفظ، وليست مطلوبة لذاتها.

والطاعة التي يحصل عليها السلطان من المجتمع موضوع السلطة لاتغذي حضور السلطان ولاتغذي سلطته، ولا تنمّيها ولا توسّعها وتعمّقها، وإنما هي مظهر للتفاعل بين السلطة وموضوعها بما يحقق من وظيفتها وغايتها وهي الرعاية.

إن الآية التالية تلخص هذه الفلسفة للحكم، وتلخص رؤية الإسلام لعلاقة المجتمع بالسلطة وهي قوله تعالى: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ماعنتّم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾.

وقد عبّر النبي (ص) في سنّته التي ترجمها عمليا بسيرته في نصوص كثيرة، من جملتها الحديث المشهور الذي يلخص كل الفكر النبوي في هذه المسألة: «كلّكم راع، وكلّكم مسؤول عن رعيته...».

وقد عبّر علي بن أبي طالب(ع) عن هذه الفلسفة في عدّة مواقف من موقعه المتميز في فهم الإسلام ومن موقعه في تجربة الحكم، فمن ذلك قوله: «اللهم إنك تعلم أنه لم يكن الذي كان منا منافسة في سلطان، ولا التماس شيء من فضول الحكام، ولكن لرد المظالم من دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك، فيأمن المظلومون من عبادك وتقام المعطّلة من حدودك..».

وحين تكون السلطة وتمارس وفقا لهذا المفهوم تكون الحقيقة الصلبة البارزة الراسخة هي المجتمع موضوع السلطة، ووظيفة السلطة الأولى هي أن تزيد من واقعية وقوة وحضور المجتمع موضوع السلطة، ومن قوة وكمال

إمتلاكه لذاته ولمصيره، وأن تغذّي وجوده وصلابته بالرعاية الدائمة.

ووفقا لهذا المفهوم الذي يرسم العلاقة بين السلطة والمجتمع، فإن المجتمع نفسه بقياداته الشعبية وجماعاته ومؤسساته الأهلية هو الذي (يحضر) في التاريخ ويصنعه بتفاعله مع الواقع والأحداث والمشاركة فيها، وهو (يستخدم السلطة) حين يحتاج إليها، وهو في الأحوال العادية يحقق لنفسه السلامة والتقدم، ويحقق إنسانيته وكرامته في جميع الأحوال...»[1].

المسؤولية الجماعية الأهلية

يمكن إستيحاء فكرة (الأهلنة) من مجموعة النصوص القرآنية التي تربط مصير، ونهايات المجتمع بحركة المجتمع - ككل - سواء في مجال الحركة الإيجابية أو السلبية، ويستلزم من هذا الربط تحقق المسؤولية الجماعية، عن إتجاه الحركة ونوعيتها في إطار المجتمع، وإلا لكان الربط لغواً، وليس بعدل أن تكون نهاية الأفراد في المجتمع نهاية واحدة، لكن ليس بينهم مسؤولية جماعية مشتركة ومفروضة!

يقول سبحانه وتعالى: ﴿لكلِّ أمّةٍ أجلٌ إذا جاءَ أجلهم فلا يستأخرونَ ساعةًولا يستقدمون﴾[2]، ويقول عزّ من قائِل: ﴿ولكلِّ أمةٍ أجلٌ فإذا جاءَ أجلهم لا يستأخرونَ ساعةً ولا يستقدمون﴾[3].

إذ يلاحظ في هاتين الآيتين: «أن الأجل أضيف إلى الأمّة، وإلى الوجود

---

(١) نظام الحكم والإدارة في الإسلام، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، بيروت - المؤسسة الجامعية للدراسات، ط٢ ١٩٩١م، ص ٤٦ - ٤٧.
(٢) القرآن الكريم، سورة يونس، آية ٤٩.
(٣) القرآن الكريم، سورة الأعراف، آية ٣٤.

المجموعي للناس، لا إلى هذا الفرد بالذات، وهذا الفرد بالذات، إذ هناك أجل للأمة بوصفها مجتمعا مجتمعا ينشئ مابين أفراده العلاقات والصلات القائمة على أساس مجموعة من الأفكار والمبادئ، وإذا كان أجل الأمة منوط بها كأمة وكمجتمع، فإن المسؤولية الجماعية هي التي تصنع الأجل، حيث أن الأجل الجماعي يعبّر عن حالة قائمة بالجماعة كمسؤولية عامة، لا عن حالة قائمة عن فرد وآخر».

وكذا تعلّق نصوص قرآنية إنجازات البشر الخيّرة في الحياة على فعل المجتمع كمجموع، وليس كأفراد فقط، حيث تنيط تلك الإنجازات بالمسؤولية المجتمعية التي تحقق الخير والبركة عندما يكون المسار خيراً والعكس.

يقول عز وجل في هذا السياق: ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا وأتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾[1].

ومن الواضح أن الآية الكريمة تعلق النتائج على الكسب الجماعي - المجتمعي - سلبا وإيجابا بإعتبارها مسؤولية مشتركة وحصادا مجتمعيا واحدا.

المجال الأخلاقي الإجتماعي

تدعو التعليمات الإسلامية إلى وجود مجتمعي فاعل ومسؤول عن حركته الذاتية ضمن الإطارات المجتمعية (الجيران، الأقرباء، الأصدقاء، الأسرة، الشركاء ...ألخ) حيث نلاحظ في عموم تلك التشريعات أن المسؤولية المجتمعية داخلة في نسيج ومكونات تعليمات الإسلام في مختلف

---

(١) القرآن الكريم - سورة الأعراف - آية ٩٦

نشاطات الحياة[1].

يقول سبحانه وتعالى: ﴿وأعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب﴾[2]. وعن الرسول الأعظم محمد(ص): «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره»[3].

الرعاية الإجتماعية

الروابط الإجتماعية التي يقوم عليها الكيان الإجتماعي (الأهلي) تمثل روح الأمّة وخلقها المستتر فيها، ومؤشّراً صادقاً على مدى رقيها أو إنحطاطها في مراتب الإحياء، إن الروابط تلك تعكس مدى صلابة أو هشاشة البنية الإجتماعية التي يعتمد عليها المجتمع في حركته.. من هنا جاءت التعليمات الإسلامية لتؤكد على صورة البنية الإجتماعية السليمة في مختلف مؤسّسات المجتمع الأهلي.

يقول تعالى: ﴿والذي في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾[4].

وعن النبي الأعظم(ص): «من واسى الفقير من ماله، وأنصف الناس من نفسه فذلك المؤمن حقا»[5].

وعنه (ص): «من منع طالبا حاجته وهو قادر على قضائها، فعليه مثل

(١) أنظر كتاب «تأملات في التأهيل الإجتماعي» (المجتمع والمؤسسة) محمد العليوات، بيروت - دار الصفوة، ط١ - ١٩٩٣م.
(٢) القرآن الكريم، سورة النساء، آية ٣٦.
(٣) ميزان الحكمة، محمد ري شهري، بيروت - الدار الإسلامية، ج٢، ص١٩١.
(٤) القرآن الكريم، سورة المعارج، آية ٢٤ - ٢٥.
(٥) غرر الحكم ودرر الكلم، الآمدي، ص ٩٨.

خطيئة عشار»[1].

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

تتجلى المسؤولية المجتمعية في أحسن صورها من خلال تشريعات الإسلام في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كنموذج للواجبات الكفائية التي تعني أن المجتمع مسؤول عن الشؤون والقضايا المختلفة، ولاتسقط هذه المسؤولية إلا بإمتثال المجتمع - ككل - من خلال إمتثال بعض أفراده بما يحقق كفاية إمتثال الواجب.

يقول الشيخ حسين المنتظري: «الظاهر أن الواجبات الإجتماعية والحدود الإلهية وضعت على عاتق المجتمع بنحو العام المجموعي، غاية الأمر أن المتصدي هو قيم المجتمع ومثله»[2].

يقول عزّوجل: ﴿المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله، أولئك يرحمهم الله أن الله عزيز حكيم﴾[3].

المجال الإقتصادي

تتضح المسؤولية المجتمعية في التشريع المالي الإسلامي، يقول تعالى:

---

(١) ثواب الأعمال وعقابها - ص ٣٤١

(٢) دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، الشيخ حسين المنتظري، بيروت - الدار الإسلامية، ج٢ - ص ٢٥٥.

(٣) القرآن الكريم - سورة التوبة - آية ٧١

﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل لكم قياما وأرزقوهم فيها وأكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا﴾[1].

فبالرغم من أن السفيه يمتلك المال، إلا أن الآية الكريمة تشير بوضوح إلى أن المسؤولية المالية في الإسلام هي مسؤولية المجتمع ككل، يقول السيد محمد تقي المدرسي في تفسير الآية: (المال حق من حقوق الفرد، ولكنه ملك لجميع الناس، وللناس أن يفرضوا الرقابة عليه لئلا يصبح أداة فساد، ولذلك فإن السفهاء يحرمون حق التصرف في أموالهم، لأن تلك الأموال هي أموال المجتمع قبل أن تكون للسفهاء)[2].

خلاصة وإستنتاج

لقد كان واضحا من خلال ماسبق أن مفهوم المجتمع الأهلي داخل في نسيج الفكر الإسلامي العام، بما يمثله المجتمع الأهلي من قيم ومبادئ تدعو إليها التعليمات الإسلامية، تلك التعليمات التي تجعل المجتمع الحقيقة الكبرى، وتفرض أن تكون السلطة مؤسسة من مؤسسات المجتمع ليس إلا، وليس المجتمع مؤسسة من مؤسساتها، إذ أن إفتراض وجود مجتمع أهلي من ناحية وسلطة من ناحية أخرى تعبير عن الحاجة الدائمة لإعادة التوازن، وإعادة رسم العلاقة بين السلطة والمجتمع بما لايؤدي إلى إختزال المجتمع وتهميشه.

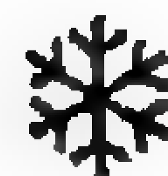
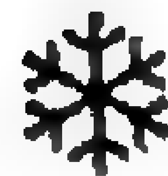
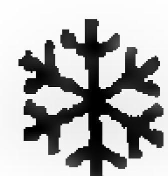
وبالتالي فإن الصورة التي ترسمها التعليمات الإسلامية، والعلائق التي

---

(١) القرآن الكريم، سورة النساء، آية ٥.

(٢) من هدى القرآن، السيد محمد تقي المدرسي، بيروت - دار البيان العربي، ج٢: ص ٢٢.

تفترضها بين السلطة والمجتمع في كافة شؤون ومجالات التشريع تحقق بشكل دائم وجود مجتمع فاعل، قادر على حماية نفسه وتحقيق ذاته، ونظمه وقضاياه وشؤونه عبر سلطة بإعتبارها مؤسسة من مؤسساته الكبرى.

دور الثقافة في إنماء المجتمع الأهلي



صلاح الدين الجورشي(*)

نقصد بالمجتمع الأهلي شبكة المؤسسات والجمعيات والفعاليات التي توازي السلطة..

فالمجتمع الأهلي من هذه الزاوية يمثل شرطا أساسيا لتوازن المجتمع بشكل عام ولتحقيق قدر أدنى من المشاركة السياسية والإجتماعية والثقافية.. وبالتالي فالمجتمع الأهلي ضرورة لقيام حياة ديمقراطية مثمرة وفعالة ودائمة..

والمجتمع الأهلي بهذا التصوّر يصبح الشرط الذي به يمكن أن تصبح الدولة قوية، ويصبح المجتمع - أيضا - قويا.. لأن دولة قوية بدون مجتمع أهلي قوي تصبح خطراً على نفسها وعلى المجتمع ككل..

من جهة أخرى إذا وجد مجتمع أهلي قوي بدون دولة قوية، فهذا أيضا

(*) كاتب ورئيس تحرير مجلة الحقائق - تونس.

يحدث إرباكا، لأن المجتمع الأهلي لايستطيع أن يحكم نفسه بنفسه في كل تفاصيل حياته، وإنما يحكم نفسه من خلال التفاعل والتكامل مع السلطة والدولة..

وهنا نصل إلى علاقة جدلية بين المجتمع الأهلي والدولة، فمن جهة ضرورة إستقلالية المجتمع الأهلي ومؤسساته عن هيمنة السلطة، وفي نفس الوقت الحاجة إلى علاقة حوارية.. لأن المجتمع الأهلي لايمكن أن يتطور وينمو وأن يحقق طموحاته إلا من خلال إرادة السلطة وتعاونها ومع الحد الأدنى من الوفاق مع السلطة.

بناء على ذلك يصبح هناك ترتيب هيكلي فالمجتمع يتكون من أفراد، لكن هؤلاء الأفراد تربطهم ببعضهم ليس فقط الأرض والسيادة والدولة، وإنما شبكة واسعة من العلاقات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية.

ولكي يكون المجتمع ناهضاً وفاعلاً فلابد أن تكون عناصره فاعلة في الساحة، يعني أن يشاركوا في صنع أوضاعهم وثقافتهم، وصنع حياتهم السياسية..

ولكي نصل إلى مجتمع أهلي قوي نحتاج إلى الشروط التالية:

أولا: قدرة الجمعيات الأهلية على تأطير أفراد المجتمع. وأن نمهد لهذه الخطوة بخلق الوعي بأهمية المجتمع، وأهمية الإنتماء إلى الجمعيات، وأهمية التحرك من داخل هذه الجمعيات، والتأثير في مسارها وفي حركتها الداخلية.. وبهذا نحقق قدرا عاليا من الفاعلية والحيوية.

ثانيا: لايمكن لهذا المجتمع الأهلي أن ينهض وينمو إذا لم تكن مؤسساته فاعلة وجمعياته قائمة على الديمقراطية.. لأن قيمة الإشتراك والإنخراط في مثل هذه الجمعيات هو أن يصبح الفرد فاعلاً ومنتجا وصاحب قرار.. أما إذا حولنا جمعياتنا إلى ما يشبه فرقاً صوفية تقاد بشخصيات حاكمة، وتغيب

فيها القواعد والأصول الديمقراطية، فإن هذه الجمعيات تكون وبالاً على المجتمع الأهلي بدل أن تسهم في تقويته.

ثالثاً: أن تتحول هذه المؤسسات والجمعيات الأهلية إلى خلايا نشطة ومبدعة، بمعنى أن تكون هي الفضاءات الرئيسية التي تتحرك من خلالها الأفكار والثقافات لا أن تتحول إلى مجرد جمعيات ذات طابع إداري بحت، ومع أهمية الهيكليات الإدارية إلا أنه من الضروري أن تتحرك في داخل هذه الجمعيات الروح الثقافية بحيث تكون قادرة على إعطاء الرؤية وإنتاج المعرفة، وخلق القيم الضرورية..

رابعا: من الضروري أن تكون الجمعيات والمؤسسات الأهلية مستقلة، بمعنى غير تابعة للسلطة وغير خاضعة لإرادتها وقرارها..

وأن تصبح هذه الجمعيات في حركتها وفي رسم سياساتها العامة وإستراتيجياتها القريبة والبعيدة بطريقة مستقلة. وهذا الذي يضمن لهذه الجمعيات الفعالية والقدرة على التأثير والمشاركة الجادة..

بهذا الإطار العام يصبح للثقافة دور أساسي، لأن حركة المجتمع في العمق هي حركة ثقافية إقتصادية تنتج تفاعلات سياسية..

فإذا كانت القيم السائدة في المجتمع قيما فردية، غير إبداعية، لاتؤمن بالإجتهاد وبكرامة الإنسان، ولا تحترم ذاتيته وحقوقه، فهذه القيم تصبح قيما مدمّرة.

لذا فإن تجديد الثقافة شرط أساسي في تقوية وإنماء المجتمع الأهلي.. أما إذا كانت هناك ثقافة ميتة معادية للعمل الجماعي تزرع الخوف من المشاركة فهذه الثقافة سوف تكون قاتلة للمجتمع الأهلي.. فتجديد الثقافة مدخل أساسي في إنماء المجتمع الأهلي في بلادنا العربية والإسلامية.

الإنماء الثقافي..
مسؤولية المثقف وثقافة المسؤولية



حسن الباش(*)

ثمة علاقة واضحة بين الإنماء والثقافة، قد تكون من المسلمات التي لاتحتاج لجدال أو مناقشة، وقد تكون مسألة معقدة تحتاج لإشغال الفكر أو الوعي.

تطرح المشكلة نفسها بشكل قوي ملحّ، لاسيما في هذ الحقبة الزمنية من تاريخ الأمة العربية أو حتى من تاريخ الأمة الإسلامية على إختلاف شعوبها وانتشارهم الجغرافي. ولكلٍّ الحق في طرح تساؤله: هل حقا ترتبط الثقافة بالإنماء؟ مامدى تأثيرها في التطور الإنمائي النهضوي لدى أمتنا العربية والإسلامية؟ وماذا نقصد بمفهوم الثقافة حتى نستطيع أن نتلمس علاقةً ما أو

(*) كاتب من فلسطين.

كل العلاقة بين الإنماء والوضع الثقافي الذي يستند إلى تراث وينطلق نحو البحث عن التأصيل وهضم المعاصرة دون إصابة بالخمول والمرض؟

إسئلة مشروعة لايكاد مثقف يتجاهلها أو يجهلها.

العودة إلى ماوراء الحاضر، وكذلك التوقف بوعي وصدق، ونقد الذات في الراهن وكذلك التطلع إلى أفق المستقبل هي ثلاث محطات أو مرتكزات يتوقف عندها كل مثقف عربي كي يستطيع أن يمتلك أدوات التحليل لوصف الحالة الثقافية أو لتحليلها، ومن ثم إستشعار ما يمكن أن تكون عليه الثقافة وهي تخوض معركة الإنماء إلى جانب القوى المادية والمعنوية الكثيرة والتي يحاول أصحابها دفعها نحو قفزة نوعية تثبت ملامح الشخصية أو قفزات متتالية ترسخ على الأقل تقدير الوقوف أمام التدافع الحضاري المستعر وعدم الإنهيار.

فالحالة الراهنة للأمة العربية هي حالة شمولية لايستطيع المرء فصل السياسي فيها عن الثقافي أو الإجتماعي أو التربوي. والواقع أن ما يمكن أن يكون سياسياً قد يفرز مايمكن أن يكون ثقافياً أو تربوياً أو إجتماعياً، وربما كان الأمر معكوساً فما يمكن أن يكون ثقافياً قد يفرز مايمكن أن يكون سياسياً ولكلٍّ أن يقيس العلاقة بمقياسها الذي يراه صائباً أو صحيحاً.

وفي كافة الحالات يرى الفاحص السريري أن ثمة إختلاطا في الرؤية ومن ثم هناك تشابك مابين الحالات يصعب للوهلة الأولى تلمس المؤثر الأكبر في المكونات الأخرى.

فهل حقا يعود الوضع الثقافي الراهن للوضع السياسي الذي آلت إليه الأمة؟ أم أن الوضع السياسي الراهن نتيجة حتمية للوضع الثقافي الذي آلت إليه الثقافة العربية برمّتها؟

حقيقة لا نستطيع تحميل المسؤولية لجانب دون جانب، فكلا المكونين

مسؤولان، ولاشك أن المحاسبة النظرية تطالهما وتطال كل من ساهم في صنعهما، ونقول المحاسبة النظرية لأننا واقعيا لسنا قادرين على محاسبة أحد حتى أنفسنا.

وحتى نستطيع إستشراف العلاقة بين الثقافة والإنماء يُدخلنا الحاضر في جوفه رضينا بذلك أو أبينا، وهذا الإدخال يضع أمام أعيننا وبصيرتنا ووعينا حالة متردية للأمة على صعيدها السياسي الواقعي وحالة متردية للأمة على صعيدها الفكري والثقافي.

لا نستطيع أن نكابر ونخدع أنفسنا يبعض الإشاعات الصادرة من هنا وهناك. وإذا أردنا أن نكون واقعيين أو حتى شبه واقعيين علينا أن نفتح الجرح. نشق موضع الألم حتى نرى بأم أعيننا عملية جراحية واقعية نلمس فيها بأيدينا وبأعيننا إلى ما آلت إليه أوضاعنا الفكرية خاصة والثقافية بشكل عام.

جميل أن يكابر الإنسان وهو في ذاته يضع المشرط الحاد لينتزع الورم الخبيث من لحمه، ولكن ليس جميلا بل هو قاتك قاتل أن يكابر الإنسان بلسانه ويقف يترقب وينتظر متى يموت أو حتى متى ينتحر. خوفاً من رؤية ذاته وهي تنهار بعد أن انتشر الورم في كل أنحاء الجسد.

هذا بإختصار شديد ما نتلمسه في حالتنا الثقافية الفكرية الراهنة، أو هو إشارات، ليست أكثر، لكثير من قضايانا الساخنة التي نحيا مأساتها ونذوق مرارتها ونكتوي بنارها. مرة أخرى نتساءل كيف يمكن أن نتجاوز الراهن الثقافي وننطلق على الأقل نحو مجرد تصور إيجابي يفعل فعله الإيجابي أيضا في الإنماء!

مسبقاً ندرك جميعاً أن المثقف يعاني ليس هو بالضرورة متنبئاً أو عارفاً بالغيب وما يمكن أن يقدمه أي مثقف يبقى في إطار الممكن وغير الممكن،

طالما أن أي تصور للآتي محفوف بمخاطر عدة، أو هو محاط بشبكة معقدة من العوامل الخارجية والداخلية، ومعروف لدينا جميعا أن ما يقال وما يكون تنظيراً ليس بالضرورة أن يترجم ويصبح واقعاً بمجرد خروج القول إلى ساحة الأثير والأسماع.

وحتى يكون تصورنا الإيجابي مقبولاً للعلاقة ما بين الثقافة وعملية الإنماء لابد لنا أن ندرك شيئاً من سمات المرحلة الثقافية الراهنة لندرك بالتالي أسباب وجودها، وعندها بالذات يمكن أن يتجنب المفاوز المهلكة والطرق السلبية التي أفرزت هذه الحالة الثقافية الراهنة.

ففي حالة الثقافة الفكرية النظرية الخالصة لانكاد نسلّم بأن ثقافة فكرية صحيحة قد تؤدي إلى حالة سياسية منهارة. قد يقول قائل ليست المعادلة صحيحة في هذا الأطار. لكننا نرى أو نظن أن المثقف العربي خلال العقود الماضية كان مسكوناً بالشعارات الكبرى وبالمصطلحات الفكرية الكثيرة وهو من حيث يشعر أو لايشعر جزء من تركيبة الفكر العربي الثقافي، وهذا الفكر الثقافي نراه وقد ساهم في الإنهيار الفكري السياسي العربي. ويبدو أن هذا المثقف عندما طرح فكره الثقافي القومي منه والوطني أو حتى فكره الوجودي الشمولي الإنساني لم يكن يلتمس العلاقة بين الواقع النفسي والإجتماعي العربي وبين الفكر العربي وثقافته.. فمفهوم الوحدة العربية أو التضامن العربي يسقط تماماً بعد هزة سياسية واحدة تحدث في جزء من أجزاء الوطن العربي. ومثالنا على ذلك ماحدث إبان حرب الخليج الثانية. فهذه الشعارات الكبرى تنهار ويُحزن عليها! لأنها لم تكن تمارس الحقيقة الجماهيرية ومستوياتها الإجتماعية والنفسية وحتى مستوياتها الإنتمائية إذا صح التعبير. الشعار يصبح شيئاً آخر غير المفهوم الممتلئ شيئاً مختلفاً بواقعه وتخيله بعلاقته مع الجماهير.

وهذا لايعني بالضرورة أننا ونحن نتصور خلق علاقة إيجابية بين الثقافة والإنماء ننفي أو لانقبل بمفهوم الوحدة أو ماشابهها من طروحات فكرية ثقافية، ليس الأمر كذلك إنما الذي نستدرك الإفصاح عنه هو أن الشعارات التي طرحها الفكر العربي أو الثقافة الفكرية العربية كانت شعارات فضفاضة غير ممتلئة بالحيثيات والدوافع النفسية الإجتماعية للمجتمع العربي.

وهنا نستدرك أيضا كيفية نجاح العلاقة بين الثقافة والإنماء لأن طرح الشعارات الكبرى يستلزم بناء الواقع النفسي الإجتماعي بناءً صحيحاً وإنتمائياً حتى لا يُسقط الشعار مجرد هزة وقعت على الحدود بين قطر عربي وآخر. وهل حقاً بُني المجتمع العربي بناءً إنتمائياً صحيحاً حتى تبقى الشعارات الكبيرة في موقعها المتقدم من الفكر الثقافي؟

إذاً، في سبيل تقدم ملموس للإنماء لابد من بناء الشخصية العربية بناءً صحيحاً حتى تبقى الشعارات الكبيرة أهدافا يسعى لها الإنسان العربي مهما طرأ على حياته من ظروف. لقد كان الإنسان العربي على مدى أكثر من خمسين عاماً مرهوناً للتوجه العاطفي الخالص. حتى وصل به الحد الى جعل الشعارات الكبرى مقدسات أو محرمات لايجب المسّ بها أو حتى التنظير لها. ونحن نقول أن الشعارات العربية الكبرى إذا خلت من مضمونها ومن أسبابها المنطقية والواقعية تبقى كلمات مؤلفة من حروف لاتعطي أي معنى. فإذا كانت كذلك فأين هي من المقدس المحرم؟! وكذلك الأمر إن نحن توقفنا عند الإلتباس الذي خلقه بعض المفكرين بين الإسلام والعروبة فحقيقة الأمر أن الإلتباس مصطنع ليثير حساسيةً ما لدى بعض الإنتماءات العقيدية الفكرية العربية. وقد لمسنا عن كثب كيف أن مؤتمرات عدة عقدت ومازالت تعقد للبحث في هذا الترابط بين العروبة والإسلام.

ولعل من أهم مستلزمات الإنماء على المساحة العربية كلها يتطلب

الإنتهاء من الجدل الشائك في العلاقة بين العروبة والإسلام.

وبكل بساطة فالعلاقة قائمة إن شاء بعضنا أو رفض الآخر، وهذه العلاقة ليست علاقة الطرح المثالي الإنساني الخيالي إنما هي علاقة تكامل وإندماج كلّي حتى لانستطيع أن نطرح العروبة خالية من الإسلام ولا أن نطرح الإسلام بعيدا عن العروبة. ولنا أن نسأل أنفسنا أولا قبل أن تطرح السؤال على الآخرين: هل إستطاع الفكر السياسي القومي منذ خمسين سنة أو أكثر أن يؤصل العلاقة الجدلية بين العروبة والإسلام؟ فمن وجهة نظرنا أن هذا الفكر لم يتجرأ على طرح هذه المسألة وكأنها فعلا أمر مخيف مرعب. والواقع أن ما آلت إليه أوضاع الأمة العربية اليوم ليس إلا بسبب تلك الرؤية الثقافية الفكرية المغلوطة والخائفة والمتوهمة.

وإذا كان الفكر الثقافي أو الثقافة الفكرية تؤثر في تطور الإنماء والتقدم الصائب فلا شك أن فهم العلاقة الجدلية الواعية بين العروبة والإسلام سيقدم نموذجاً لتفاعل الطاقات العملية والروحية التي هي جوهر الإسلام كما هي جوهر العروبة، وخلق هذه الطاقات غير المحدودة كفيلة بالمساهمة الفعالة في عملية الإنماء بعيداً عن التشويهات والتفلسف الفكري الذي يوقع في مطبات فكرية ومتاهات غير محدودة.

ولعل الثقافة بمفهومها الأدبي ليست بمنأى عن تحمل أجزاء من المسؤولية الثقافية الفكرية أو حتى المسؤولية السياسية. ونحن عندما نطرح تصوراً ما لعلاقة إيجابية بين الإنماء والثقافة فإننا لانستطيع حذف أجزاء من مكونات الشخصية الثقافية. نحن كعرب عرفنا الشعر بكل مستوياته الفنية والموضوعية وتطور مشكله عبر العقود الخمسة السابقة. وعرفنا التجربة القصصية والروائية وأصبحت هذه التجربة في مرحلة متقدمة أو في مراحل يشهد لها عالم الأدب وعالم النقد. وحتى نكون على مستوى الكلمة

المسؤولة فإننا لن نتهم هذه الثقافة الأدبية إتهامات من غير دليل ولن نكون متجنين على أي جنس منها طالما أن كل ما قدم له ما له وعليه ما عليه.

ومن الطبيعي جدا أن نضع في الميزان مدى قوة المؤثرات الثقافية الأدبية سلباً أو ايجاباً حتى نستطيع أن نتعرف بحقيقة الدور الذي لعبته هذه الثقافة حتى وقتنا هذا.

ولعلنا في هذا السياق نعيد السؤال نفسه الذي طرحناه على أنفسنا ونحن نسوق الكلام في الثقافة الفكرية الخالصة. نستحضره بإعتباره المفصل الذي يصدمنا ويحرك فينا الشهوة نحو إبتداع الجواب: هل الثقافة الأدبية أدت دورها السلبي، أو دوراً سلبياً في إنهيار الواقع السياسي العربي؟ ولاسيما الواقع الذي نتعايش معه اليوم؟

قد نتحاشى الجواب إلى وقت يطول أو يقصر لكننا في النهاية لابد لنا من البحث في السؤال، ومن ثم البحث في الجواب مهما كان قاسياً علينا أو مهما كان موضوعيا تجاه تفكيرنا. لانريد أن نخوض في تفاصيل التجارب الثقافية الأدبية لكننا وبشكل عام نستطيع أن نميز في هذه الثقافة جوانب يغلب عليها التلقي الإنفعالي ويبعد عنها حركة الفعل الفاعلة. قد يكون هذا الكلام ضبابياً إلى حدٍ ما، غير أن الواقع التجريبي يقول لنا: إن التجربة الثقافية الأدبية إمتازت بالكم وضعفت في الكيف. وهذا الكم أفرز الرؤى الوجودية والنقدية الفنية الإجتماعية وحاول أن يجسد الوعي الجوهري لصراعات الحياة لكنه ظل في إطار التجربة دون تعديها، وحين سقط الواقع السياسي الرسمي بات الأديب على الهامش يحزن ويتألم وكأنه لم يكن حاضر الوجود وهو يرى المسار البطيء ثم المتسارع لتساقط هذا الواقع.

إن اللحظة التاريخية لاتتكرر كل يوم بيد أن لحظاتنا التاريخية كثرت في

السنوات الأخيرة حتى همشت المثقف والأديب تهميشاً إغترابياً مدهشاً.

على أية حال نحن نصف ما جرى بشكل مكثف وأعتقد أن المطلوب ليس فتح الجرح والتشفي لألمه بل المطلوب أن نرى أو أن نبحث عن دور ما للثقافة الأدبية في عملية الإنماء. كيف؟ وكيف؟ حتى نصل على الأقل إلى تصور واقعي لانكون فيه فعالين ولا إنفعاليين. الثقافة الأدبية، ليست في المحصلة تجربة فردية منكفئة، ولا هي تعبير عن رضى أو سخط فردي. إنما هي مصنع جيد للأدوات يطرح الجديد دوما بشكله ومضمونه. لكنه أيضا بحاجة لعقل تركيبي وذات تغلّب الجمع على الفرد حتى نصل إلى بنية جماعية وليست فردية فالثقافة الأدبية تحتاج لتأصيل متواصل وتمايز في الشخصية وبناء لا ينهار مهما بدا الواقع منهاراً أو تعباً أو قلقاً. فهي تصنع بإستمرار وتكون بانية وليست سكونية فهي ضمن هذا التوجه تدفع بالإنماء إلى الأمام الأعلى وتساعد بشكل أو بآخر في خلق التفكير الواعي القادر على الوقوف أمام هذا التدافع الحضاري المخيف والقاتل.

ليست السياسة وحدها المسؤولة عن حالة تردي الواقع العربي. كذلك الثقافة بمستواها الفكري أو الأدبي، ليست مسؤولة وحدها في تلك الحالة. إننا جميعا مسؤولون ولنا أن نعترف بعد كل هذا أننا بحاجة إلى بُعد نظر وإلى معرفة البعد الثالث كما يقولون في علم النفس (معرفة العمق) الجوهر، بعيداً عن العاطفية والشعاراتية وقريبا من هضم المعطيات المستجدة دون أن تسممنا، إننا بحاجة إلى ثقافة إنمائية أو إنماء ثقافي لا يلغي التراث ولا يسخر منه. وبحاجة إلى حاسة سابعة وليس سادسة فقط، هي حاسة التصنيف والفرز حتى نتمكن على أقل تقدير من معرفة مكان وقوفنا وكيفية هذا الوقوف.

مسألة الربط العلائقي بين الثقافة الفكرية والأدبية وبين الإنماء ليست

مسألة تمنيات وأحلام. إنما هي ركن أساسي من أركان مشروع مستقبلي لهذه الأمة هذا المشروع الذي يمكن أن يجسد تماماً المثل والمعاني الكبرى في حياة عشرات الملايين من العرب، ويدفعهم نحو إيجاد مكان لهم تحت الشمس في عصر بات العالم كله يصارع لأجل الإستحواذ على نور الشمس واقتصاره على ذاته ومصالحه الخاصة.

دور المثقف في إنماء المجتمع الأهلي



عبد الإله بلقزيز(*)

في الأصل هناك سجال بين الباحثين في موضوع المجتمع الأهلي أو المجتمع المدني. بين من يعتبرون المجتمع الأهلي هو محصلة البنى الإجتماعية الجمعية داخل مجتمع ما، تتخذ هيئة أطر مستقلة عن الدولة، وفي ذلك يمكننا أن نتحدث عن القبلية وعن العشيرة والطائفة والمذهب وقس على ذلك..

وثمة من يعتبر من الباحثين بأن المجتمع الأهلي الحقيقي هو المجتمع الذي يفك الرابطة العصبوية، ويعيد تأسيس علاقات الإجتماع الإنساني على أساس أطر حديثة: نقابات، أحزاب، منظمات مهنية، روابط، جمعيات، نوادي إلى آخره.

أعتقد أن التصور الثاني هو الأصوب. لأن المجتمع الأهلي هو اللحظة

(*) باحث، وأمين عام المنتدى المغربي العربي - المغرب.

التي يتماسك فيها الإجتماع الإنساني داخل مجتمع ما، بحيث يؤسس لنفسه علاقات نوعية جديدة تصهر تميزاته العصبوية الأصل، في هيكل يكون قوامه التضامن. ليس التضامن على أساس الدم، وليس التضامن على أساس الجغرافيا، وإنما التضامن الذي يصنعه حقل الإنتاج. فيتضامن الطلبة بحكم الحقل الذي يؤسس قوام تضامنهم، ويتضامن المثقفون على القوام نفسه، ويتضامن العمال والفلاحون.

علاقة التضامن من هنا إذن تكون علاقة جديدة وحديثة ونابعة من حق الإنتاج. وأتصور أن هذا المفهوم هو الذي نحتاج إليه في مقاربة أوضاع المجتمع الأهلي في الوطن العربي. وإلا سيكون علينا أن نضع بإستمرار كل مشروع سياسي لبناء الدولة الحديثة في مواجهة مجتمع عصبوي يرتكز ويرتد على مشروع الدولة الحديثة لكي يقترح مشروعاً عصبوياً قد ينتهي إلى حرب أهلية كما حصل في لبنان وفي اليمن. وكما قد يحصل في أي بلد عربي ماتزال بنية العصبية هي قوام تماسكه الإجتماعي.

دور المثقف

المثقف يمكن أن يلعب دوراً على جبهتين. على جبهة الفكر، من حيث هو صانع الفكر، ومنتج الأنساق والتصورات، وهذا بدوره يمكن أن يسهم في بلورة وصياغة فكر جديد، ثقافة سياسية جديدة، وأن يمد الحركة الإجتماعية بهذه الثقافة، التي تتحول بدورها إلى مؤسسات وأطر ووقائع سياسية على الأرض، ويمكن أن يمارس الدور نفسه من داخل الأطر التي ينتمي إليها، ليس بصفته كصانع فكر فقط، ولكن بصفته صانع إستراتيجيات للعمل.

بتقديري دور المثقف كبير ولكن مع ذلك أخاف أن يفهم من ذلك أن المثقف هو الذي يستطيع أن يفتح الباب داخل حركة التاريخ في مجتمع ما، أمام قيام المجتمع الأهلي.

فالمجتمع الأهلي لايقوم بإرادة الناس مهما علا شأنهم بمقياس الفكر والسياسة، وإنما هو نتيجة قوانين موضوعية قد تدفع بمجتمع ما، نحو حالة يعيش فيها إعادة تفكيك طبيعي لبنيته وإعادة تركيبها.

اللحظة التي يكون المثقف حاضراً فيها هي لحظة التركيب، أما لحظة التفكيك فيمكن أن تلعب فيها العوامل السياسية والإقتصادية الدور الأساسي، وقد تكون هذه العوامل داخلية وقد تكون أيضا خارجية.

دور الدولة في إنماء المجتمع الأهلي



الدكتور أحمد الموصللي(*)

المجتمع الأهلي هو تعبير في علم السياسة وفي علم الإجتماع، بإعتبار أن لكل دولة مجتمعاً.

ويقصد بالمجتمع الأهلي وجود فئات على هيئة أحزاب أو مؤسسات أو تشكيلات بشرية أخرى. تقوم هذه الفئات والمؤسسات بلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع بالمفهوم العام.

وبهذا التصور فإن المجتمع الأهلي هو نوع من الحاجز ما بين الدولة والأفراد وبالتالي عموم المجتمع.

والمجتمع الأهلي هو عامل أساسي في عمليات التنمية السياسية، وحتى في التنمية الإقتصادية.. من جانب آخر؛ إن وجود مجتمع أهلي هو دليل من ناحية على وجود الحرية والتعددية..

(*) أستاذ الفكر الإسلامي بالجامعة الأمريكية في بيروت.

وتنمية المجتمع في الأساس تتطلب تنمية المجتمع الأهلي لخلق حوافز الإنتاجية والفاعلية..

كما أن إنماء المجتمع الأهلي يتطلب دولة قوية ويتطلب أيضا مجتمعا قويا، وليس كما يعتقد الكثير أن هذا الإنماء يتطلب دولة ضعيفة ومجتمعاً قوياً..

فلابدّ من إيجاد نوع من التوازن ما بين الدولة والمجتمع. لأن الدولة القوية هي القادرة على السماح بتطور ونشوء مجتمع أهلي قوي والعكس بالعكس.

بمعنى كلما قويت الدولة توفرت إمكانيات تقوية المجتمع الأهلي، وكلما ضعفت الدولة تقلّصت إمكانيات بناء المجتمع القوي.

وقوة الدولة لا نقصد بها قمعها بالتأكيد، والدولة القائمة اليوم هي دولة قمعية وليست قوية بالمفهوم العلمي السياسي للدولة القوية.. وإذا لم تسمح الدولة في إنماء المجتمع الأهلي فإن هذا الواقع سوف يخلق لها الكثير من المتاعب ويحرج معها الفئات الإجتماعية والسياسية التي تتطلع لبناء مجتمع أهلي يوفر لها الحرية والتعددية..

والملاحظ في العالم العربي وجود فئات تتحرك على هذا المستوى، فإذا لم يسمح لهذه الفئات، أو إذا لم يسمح لإقامة المجتمع الأهلي فإن ذلك يحوّل كل معارضة، حتى لو معارضة في أمور محدودة، إلى شيء أكبر.

أما إذا أتاحت الدولة إمكانيات إنماء المجتمع الأهلي فإن هذا يوفر إمكانيات جيدة لتنمية الدولة.

يعني أن نماء الدولة يصاحبه بالتأكيد نماء المجتمع، وتنمية أوجه المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

وكل ما يرتبط بعوامل إنماء المجتمع الأهلي فهو يرتبط من جهة أخرى

بالدولة وهي من أهم هذه العوامل..

فلابدّ من وجود الدولة لأن المجتمع يقوم على فرضية وجود الدولة، والدولة القوية بالذات فلابدّ من وجود هذا الشرط اللازم في إنماء وتقوية المجتمع الأهلي، وعلى هذه الدولة أن تفسح المجال أمام قوى المجتمع من أجل التبلور في مجموعات شرعية ليس ضد النظام ولكن شرعية حول مفاهيم معينة للتنمية.

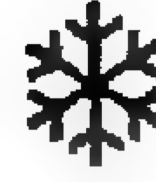
وعن دور الدولة بصورة أوضح في إنماء المجتمع الأهلي:

الدولة تقوم بتنمية المجتمع بالدعم. أولاً الدعم المعنوي وإفساح المجال، أي الدعم السياسي من خلال إشراك الفئات الإجتماعية للتعبير عن نفسها.. ومن الضروري أن يصاحب كل ذلك تنمية إقتصادية. يعني أن الدول الفقيرة من الصعب عليها التحوّل إلى مجتمع مدني بالمعنى المطروح في العلم السياسي. فلابدّ من التنمية الإقتصادية.

وعجلة التنمية الإقتصادية ينبغي أن تكون من الدولة والمجتمع معا.

أما عندما تكون الدولة هي القائمة على كل أمور الإقتصاد فلن تكون للمجتمع الأهلي الفرصة الحقيقية في التنمية..

وفي الأخير على الدولة أن تسعى في إنماء المجتمع الأهلي لأن هذا المجتمع سوف يكون خير عون ودعم لها..

الشباب وإنماء المجتمع الأهلي



عبد الله آل عبد المحسن(*)

لا تزال النظرة قاصرة حول الدور الذي من الممكن أن يلعبه جيل الشباب في سبل تنمية وتطوير المجتمعات البشرية، ومن الإنصاف أن يُشار إلى أن نهوض الأمم كان الدور الفاعل والعنصر الحيوي فيه هو الجيل الشاب، وذلك من خلال ما يلي:

أ - الأخلاق والإلتزام ودافعية الإنجاز:

إن إلتزام الشاب بالمبادئ الأخلاقية يعني محاسبة النفس حساباً دقيقاً، والمحاسبة أقوى من القانون ويعني أيضاً خلق الإخاء والحب، ونصرة الضعيف وحماية اليتيم وحفظ الأعراض والمحافظة على الأمن ورفض الظلم.

(*) كاتب من المملكة العربية السعودية.

ومتى ما تمثلت تلك الصفات الخلقية في سلوك الشاب، إستطاع أن يُنمي مجتمعه ويطوّره، كيف لا وهو بسلوكه هذا يرفض الغش والرشوة، ويصر على القيام بالمسؤوليات الملقات على عاتقه إتجاه مجتمعه وإتجاه المجتمعات الأخرى، وهو بهذا يعمل على تنمية مجتمعه.

ب - الإنخراط في الحياة العامة:

إن بإمكان الشباب أن يخطوا بمجتمعهم خطوات سريعة بوصفهم أعضاء في المجتمع لهم دورهم في تنميته وتطويره، وذلك بإنخراطهم في الحياة العامة، وبتوجيههم وحثهم على الآتي:

١ - العمل على إثارة أبناء المجتمع لتحمّل المسؤولية فيما يتعلق بسلوكهم الشخصي نحو المجتمع.

٢ - الإهتمام بالمجالات العلمية والثقافية والرياضية، والحضور في منتدياتها والمشاركة في المناسبات العامة إلى غير ذلك من الإهتمامات النشطة.

٣ - الإشتراك في نشاطات الجمعيات الخيرية والأعمال التطوعية في المجتمع، كالقضاء على الأمية وأسابيع الشجرة والنظافة والمرور والصحة وعمل الحدائق ...ألخ.

٤ - مساعدة الفرد أو الجماعة الأسرية التي تعاني من مشكلات، لتمكينها من الوصول إلى حالة أفضل.

٥ - العمل على تحقيق الرفاهية وذلك بالتعاون مع أفراد المجتمع ونبذ العلاقات التي تسبب الصدع.

٦ - القيام بمجموعة جهود تهدف تقديم المساعدات ومنها، المساعدات

المؤقتة التي على طريقة الإغاثة العاجلة من مساعدة الضعفاء والمتضررين من الكوارث كالسيول والحرائق والزلازل والبراكين والمجاعة والأوبئة وغيرها.

ومنها المساعدات الوقائية التي ترمي إلى إتخاذ الإحتياطات والتدابير التي تحول دون حدوث المشكلات الإجتماعية.

٧ - تطوير آلية ومهام الخدمات العامة في الأبعاد التالية:

الخدمة الإجتماعية للأسرة: كالمحافظة على حسن العلاقات الإجتماعية في الأسرة حرصاً على الإنتماء الإجتماعي، والعمل على وقاية الأسرة من التصدّع عن طريق الإرشاد والنصح والتوعية، وإزالة الإضطرابات الأسرية والعمل على تخفيف حدوثها، توعية الأسرة بالتعاليم الإسلامية للتربية السليمة والعلاقات السليمة داخل الأسرة بين عناصرها، الإهتمام بالأطفال وعلى الأخص اليتامى وأبناء الأسر الفقيرة، تبصير الآباء والأمهات بأن التربية لا تقتصر على التربية الجسمية والتركيز على صحة الطفل فقط، بل يجب الإهتمام أيضا على التربية النفسية والروحية والعقلية.

الخدمة في مجال التعليم: كالحث على العلم والتعلّم إلى أعلى المراحل، والمشاركة في القضاء على الأمية، ومساعدة الطلبة والمتعلمين الضعيفي التحصيل وإيصالهم إلى مستوى أفضل، بالإضافة إلى المساهمة ما أمكن في تطوير الوسائل التعليمية في المدرسة، وحث الطلبة على التجاوب الفعال في الخدمة المدرسية ونشاطاتها.

الخدمة في مجال الصحة: عن طريق المشاركة في نشر وسائل التوعية الصحية ومساعدة البلديات والحرص على النظافة العامة، والتوجه إلى عمل البحوث الصحية.

الخدمة في مجال الشباب: من خلال الإرشاد الإجتماعي لجيل الشباب وتبصرته بالطرق المثلى لإستثمار الفراغ، مع بيان الدور الحيوي للشباب في

سبيل تطوير المجتمع.

الفراغ بين السلب والإيجاب

إن أوقات الفراغ ضرورية لأنها تتيح للإنسان الفرصة للحصول على قدر من الراحة بعد عناء الدراسة أو العمل والظفر بقسط من التسلية والترفيه المجدِّد للنشاط الجسمي والعقلي بعد تعب الأعمال اليومية ومسؤوليات الحياة، وكلما أحسن الإنسان تنظيم أوقات فراغه وإستغلالها فيما يعود عليه بالنفع والفائدة كلما أتاح لنفسه فرصة التقدم والتطور وترقية حياته والسمو بشخصيته.. كيف لا.. وشغل أوقات الفراغ بعمل نافع مفيد أو هواية مشوقة يشغل الفرد عن العبث المنافي للفضيلة والأخلاق، وبناء على كل ذلك يجب على الدول الإسلامية أن تجعل تنظيم أوقات الفراغ في سلم الأولويات التي تحظى بضرورة التخطيط، للقضاء على كثير من المشاكل التي تولدها أوقات الفراغ وخاصة عند جيل الشباب فيما يعود على الفرد والمجتمع بالخير والصلاح، وتعمد إلى إيقاظ إهتمام الفرد نحو إختيار هواية أو نشاط معين مع معاونتهم على ممارسة النشاطات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - مجال الألعاب الرياضية المختلفة الفردية والجماعية.

٢ - مجال الثقافة العامة، كالمكتبة والصحافة وكتابة البحوث في المراكز المعدة لذلك.

٣ - مجال الفنون الجميلة، كالرسم والتصوير والنحت والأعمال اليدوية المتعددة.

٤ - مجال المسرح والتمثيل، وما يرافقها من تقنيات فنية كالإخراج

والديكور والإضاءة والصوت، وإبراز المواهب في شتى هذه المجالات.

٥ – مجال الهوايات: كجمع الطوابع والصور، والكتابة على الآلة الكاتبة، والعمل في مجال الكمبيوتر (الحاسوب) المختلفة، والمجالات المهنية المتعددة من كهربائية وميكانيكية وغيرها.

٦ – مجال العمل الإنساني: كمساعدة الفقراء، والنظافة العامة، والتشجير.

وقد أوصى الإسلام بكل ذلك، إنطلاقا من إدراكه بأن الشباب يتميز بطاقة حيوية كبيرة، وتتطلب طبيعة الأمر أن يستفيد هؤلاء الشباب من هذه الطاقة بإستغلالها بعمل نافع ومفيد، فإذا لم تصل المبادرة بترويض هذه الطاقة وتوجيهها الوجهة السليمة فقد يحصل الإنحراف حيث سينصرف الشباب إلى الشوارع والأماكن غير الصالحة لإستغلال الفراغ وستتحول دولنا إلى مجاراة الغرب في الضياع كما تشير إلى ذلك أبحاثهم إذا لم نسر على هدى الإسلام.

ولقد أجريت أبحاث على ١٣٠٠ من شباب أمريكيين كانت أعمارهم تتراوح بين (١٦ – ٢٤) سنة وكان نشاطهم الرئيسي في أوقات الفراغ خارج الكلية أو العمل كما يلي:

٤٪ تسكع وتجول بغير هدف، ٨٠٪ مواعيد ومقابلات، ١٨٪ رياضة فردية.

٤٢٪ قراءة، ٤٪ ألعاب جماعية، ٨٪ مشاهدة سينما، ١٠٪ هوايات مختلفة.

٢٪ أنواع أخرى من النشاط، ١٪ إستماع الراديو أو مشاهدة التلفزيون، ٣٪ ألعاب هادئة[١].

---

(١) علم النفس التكويني أسسه وتطبيقه، د.عبد الحميد الهاشمي، ص ٢٤٧ – ط ٢.

ولقد أجريت أبحاث مشابهة على ١٢١٠ شاب أعمارهم (٢١ - ٢٥) في بيئة عربية متطورة مثقفة فكان توزيعهم كالآتي:

٣٥٠ شابا من العمال، ٢٨٠ شابا من الموظفين، ٤٠٠ من طلاب الكليات والجامعات.

وكان نشاطهم الرئيسي في أوقات الفراغ:

١٧٪ جلوس في المقاهي أو دور السينما، ٣٪ تجوال بغير هدف ومواعيد.

١٨٪ رياضة في النوادي، ٢٥٪ قراءة، ٣٪ ألعاب جماعية.

١٥٪ نشاط بإحدى المنظمات، ١٩٪ سماع الراديو أو مشاهدة التلفزيون[1].

والواقع أن معظم جرائم الأحداث تحدث وتزيد في المناطق التي لا توجد فيها أماكن مخصصة للترفيه كالملاعب والحدائق والمتنزهات والنوادي. وقد لوحظ من الإحصائيات المصرية أن الأماكن التي ينتحي إليها الأحداث المنحرفون هي الأحياء أو الأماكن التي ينعدم أو تقل فيها الأندية الرياضية والإجتماعية، وفضلا عن ذلك فقد لوحظ من الإحصائيات كذلك أن الأماكن التي يقبض فيها على الأحداث هي الأماكن التي تكثر بها وسائل التسلية كالسينما والمسرح والأسواق والمحلات التجارية ..ألخ.

وفي دراسة أجريت في الإسكندرية على (٢٠٠) طفل من الأحداث الذي عُرضوا على محكمة أحداث الإسكندرية عام ١٩٥٧م من مختلف أقسام المدينة لمعرفة كيف يقضي الأحداث أوقات فراغهم إتضح أن:

٥٢٪ يقضون أوقات فراغهم في الشوارع أو الحارة.

---

(١) نفس المصدر - ص ٢٤٨ .

٢٩٪ يقضون أوقات فراغهم في السينما.

٥٪ يقضون أوقات فراغهم في النادي أو الساحات الشعبية.

٢،٥٪ يقضون أوقات فراغهم في المنزل.

٩٪ يقضون أوقات فراغهم على الشاطئ؟

٢،٥٪ يقضون أوقات فراغهم في أماكن أخرى؟

وكما هو ملاحظ فإن هذه النسب تدل على أن أكثر من نصف الأحداث يقضون أوقات فراغهم في الشوارع هذا إن دل على شيء فإنما يدل على سوء إستغلال أوقات الفراغ له تأثيره في مشكلة إنحراف الأحداث[1]. _

وقد أشار (جلوك) إلى أنه خرج من دراسة لبعض الأحداث الجانحين على أساس كيفية شغلهم أوقات فراغهم بالنسة الآتية:

١٪ كانوا يشغلون أوقات فراغهم بنشاط منتج.

٦٪ كانوا يشغلون أوقات فراغهم بنشاط غير منتج ولكنه غير ضار.

٩٣٪ كانوا يشغلون أوقات فراغهم بأنواع من النشاط الضار[2].

وبهذا فالفراغ مفسد للنفس وإفساد للطاقة المختزنة بلا ضرورة، وأول مفاسد الفراغ هو تبديل الطاقة الحيوية لملء الفراغ ثم التعود على العادات الضارة التي يقوم بها الإنسان لملء هذا الفراغ والإسلام حريص على شغل الإنسان شغلاً كاملاً منذ يقظته إلى منامه بحيث لا نجد الفراغ الذي يشكو منه ويحتاج في ملئه إلى تبديد الطاقة أو الإنحراف بها عن نهجها الأصيل وليست المشكلة كلها إجهاداً وإستنفاذاً للطاقة، فإن منها ترويحية كالعبادة،

---

(١) دراسات في علم الإجتماع الجنائي - د.حسن علي الخفاجي - ص ١٩٢ .

(٢) نفس المصدر - ص ١٩٢ .

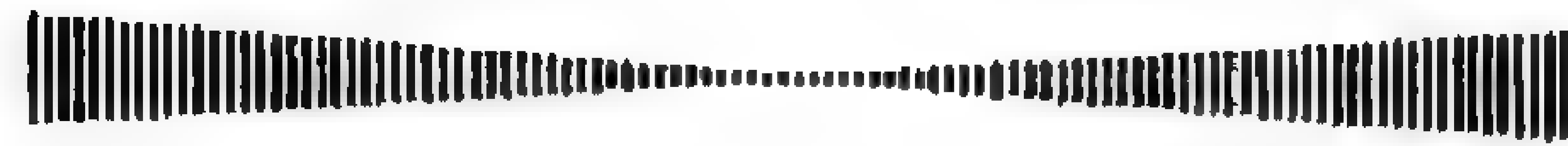
ومنها ذكر الله في القلب ومنها غفوة الظهيرة في الهاجرة ومنها السمر البريئ مع الأهل والأصحاب، ومنها التزاور ومنها الرعاية اللطيفة النظيفة إلى آخر أنواع الترويح[1].

---

(٥) منهج التربية الإسلامية، محمد قطب، ص ٢٥٤ - ط٢، دار دمشق.

الإنفتاح وأثره في إنماء المجتمع الأهلي



أمير بوخمسين(*).

تشكل حالة الإنطواء والإنغلاق على الذات، مظهراً من مظاهر الإنهزام النفسي والمعنوي أمام الآخرين، لذلك نجد أن الإنسان (الفرد أو الجماعة) الذي يتقوقع على نفسه، وينحبس في إطارها الضيق، هو ذلك الإنسان الذي يشعر بعدم قدرته على مواجهة المتغيرات الخارجية بشكل إيجابي، فيهرب من هذه المتغيرات عبر الإنطواء على النفس..

ولا تقف الحالة عند هذا المستوى، بل تستمر في التجذر في أعماق الإنسان وتأخذ أبعاداً متعددة، أخطرها وجود وتبلور الحاجز النفسي، الذي يمنع التفاعل مع المتغيرات الإنسانية والطبيعية. ودائما تشكل حالة الإنفتاح الواعي مؤشراً من مؤشرات حيوية المجتمع وفاعليته الداخلية، لأنه تأكيد لقيم التعاون وتحمل المسؤولية وإلغاء لكل الحواجز المصطنعة المانعة لعمليات

(*) كاتب من المملكة العربية السعودية .

التسامح والتعايش الإنساني المشترك..

وفي إطار القيم والمفاهيم الإسلامية، نجد أنها تحث بشكل صريح على ضرورة الإنفتاح الرشيد على المحيط الخارجي، والتعايش مع الآخرين على قاعدة الإنسانية المشتركة.. ومن هنا تنبع أهمية وجود برامج تثقيفية وتربوية، تتجه إلى خلق حالة من الإنفتاح، وتجاوز حالة الإنغلاق.. إنطلاقا من العناصر التالية:

ـــ توعية المجتمع بأهمية الإنفتاح ودوره في نموهم الثقافي والفكري والإجتماعي..

ـــ التركيز على نبذ الحواجز النفسية ما بين أبناء المجتمع الواحد عبر الوسائل الإعلامية والمناهج التربوية والتعليمة.

ـــ خلق روح المبادرة لدى أبناء المجتمع، بالتواصل والتفاعل مع الثقافات المختلفة عبر الحوار الهادف، والإنفتاح الثقافي والتواصل الإنساني..

ـــ تهيئة الأجواء الإجتماعية لخلق حالة الإنفتاح والتفاعل والتعاطي فكريا وثقافيا ودينيا وإجتماعيا ما بين أفراد المجتمع.. وهذه العناصر تتطلب حالة من التفاعل المجتمعي، حتى يشترك الجميع في تجاوز الحالة، وتأكيد الصفة المقابلة لذلك..

وحالة التفاعل المجتمعي، لا تعني التشبث بالقضايا الشكلية أو العاطفية، وإنما تعني التوجه الجاد، إلى خلق وتقوية المؤسسات الأهلية في المجتمع والعمل على خلق وتطوير مؤسسات المجتمع الأهلي تجاه المجتمع، تعمل على خلق وتطوير صالح عام أو مصلحة مشتركة وهدف مجتمعي محدد يحقق نوعاً من الوحدة وإلتزاما فردياً وجماعياً بحماية الصالح العام..

إلى جانب ذلك تقوم مؤسسات المجتمع الأهلي بتدريب القيادات المجتمعية في المجالات المختلفة، وغرس روح المساواة بين الأفراد وبالتالي

تعويدهم على الإيمان بالحوار الإيجابي والتحلّي بأخلاقية الحوار. مما يؤكد إمكانية إنتاج أجيال متتابعة من القيادات القادرة على تحمل المسؤولية في المجالات المختلفة، كما يجعل غرس وتطوير القيم الإجتماعية الحضارية أمراً ممكنا، والأكثر تجاوبا مع إحتياجات التقدم في هذا العصر.

والمؤسسات الأهلية في المجتمع ليست بديلا عن الدولة وأنشطتها وصلاحياتها بل هي مؤسسات رديفة إلى مؤسسات الدولة، وأنشطة مكملة لأنشطة الدولة في مختلف الحقول والجوانب..

ومن هنا من الضروري العناية بتنمية روح العمل الجماعي في نفوس أبناء المجتمع، حتى ينطلق الجميع في سبيل تقوية البنية التحتية للمجتمع، وتوفير حاجاته المتنوعة.

الهجرة القروية وإنماء المجتمع الأهلي



د.محمد فتحي عثمان(*)

الأمر ذو شقين، شق الهجرة نفسها كأمر واقع لابد من مواجهته، وأمر طارئ لابد من مواجهته في المدى القصير، وأمر الهجرة كتخطيط عام في المدى البعيد..

ففي المدى القصير، الهجرة العشوائية، هذا أمر لابد من مواجهته بخطط قصيرة ترمي إلى توطين هؤلاء وتثقيفهم، وتشجيع نوع من التمثيل لهم حتى لا يترك كل فرد لنفسه، وكل عشيرة لقيادتها وزعامتها نوعاً من التمثيل لهذه المجموعات المهاجرة في لجنة جماعية في مجلس جماعي بحيث أن كل مجموعة تنتمي إلى بلد هاجرت منه أو فيه نوع من القرابة فيما بينها، تختار من بينها شخصاً. يضم الجميع لجنة، لجنة إنماء أو مجلس إنماء في المنطقة ويشترك فيها غيرهم من ممثلي السكان السابقين على الهجرة

(*) إستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة جورج تاون بجامعة كاليفورنيا – أمريكا.

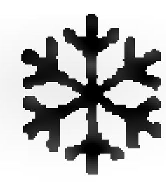
أو المهاجرين من جهات أخرى.. هذه المجالس المحلية والهيئات الأهلية ربما أنقصت بعضا - وليس كل شيئ - من النزعات العشائرية وأرضت بعضا من هذه النزعات في صورة تنظيمية مبسطة، لاداعي طبعاً لعمل إنتخابات وأصوات، ولكن يقال لكل مجموعة من بلد معين تختار إما بطريق رضائي في ماينهم أو صورة من التصويت أو بالإنتخاب.. المهم أن يوجد نوع من التمثيل بحيث يجبر هؤلاء على نوع من التشاور والتعاون وألّا تطلق كل عشيرة لنزعاتها ولإتجاهاتها، بل يوجد نوع من التنظيم الجماعي لينخرط فيه هؤلاء في صورة من الصور. مع التسليم بأنه في خلال فترة الإنتقال من الوضع السابق إلى الوضع المدني المتميز، ستكون هناك مشاكل وسيعيشها هؤلاء الآتون من المجتمعات غير المتمدنة إلى مجتمع مدني. صعب أن يتركوا تقاليدهم القديمة، وإنما نعينهم بكل ما نستطيع في فترة الإنتقال بالتثقيف والتنظيم. والتثقيف وحده لا يكفي، يجب فتح قنوات تجعل هؤلاء ينخرطون فيهاوينتظمون في شيء جديد، مع التثقيف أيضا تتطلب الحياة في هذا المجتمع المتمدن تعاوناً أكبر من تعاون العشيرة، وإنه لابد لكل المنطقة أن تتعاون معا على مصالحها، وإنه إذا لم تهتم كل عشيرة إلّا بنفسها، فإن كل العشائر ستضر. هذا نوع من التثقيف. لابد أن يكون هناك كيان تنظيمي، ويمكن أكثر من ذلك إذا إنخرط هؤلاء في نشاط إقتصادي موحّد أو متقارب، أن يجمعهم شيئ أيضا إما المجلس أو في غير نوع من التعاون، إذا كانوا في مصنع تكون هناك لجنة للمصنع وتضم كل الموجودين فيه بما فيه هؤلاء الذين هاجروا، إذا كان هناك زراعة أو أي نوع من أنواع النشاط الإقتصادي يدخل هؤلاء في نوع من التنظيم لتحقيق هذا النوع من النشاط الإقتصادي، أما عن طريق المجلس الأساسي الذي إخترناه والذي يضم هؤلاء القادمين مع غيرهم من سكان المدينة، أو سكان المجتمع

الذي إنضموا إليه، أو عدة مؤسسات تحاول نقل هؤلاء ونقل تفكيرهم إلى التفكير المؤسسي تدريجيا، لأنه لايمكن - طبعا - دفعة واحدة.

ونسمح بتمثيل الأسر وتمثيل المجموعات على أساس الروابط القديمة في داخل المؤسسة الجديدة كفترة اللقاء بعدها البدء بصوت واحد لكل فرد، يمكن للعشيرة أو التجمع أو إذا كان يضمهم نوع من الولاء، إحترام هذا الولاء والروابط القديمة في داخل المؤسسة الجديدة. هذا من ناحية المواجهة قصيرة المدى، وأما من ناحية المواجهة بعيدة المدى، أرى أنه لابد من التخطيط للتحولات الإقتصادية على مستوى الدولة، وأن يقال مع ذلك الشخص من العالم الثالث الذي قال: تهجر الزراعة نعم، لكن تهجر القرية لا!

كيف؟ بأن يقام بنوع من النشاط الإقتصادي الصناعي أو التصنيعي في كل مجموعة ويوزع جغرافيا على مناطق الدولة، مناطق القطر، بحيث لا يحتاج الناس إلى هجرة موسعة أو هجرة غير مخططة، وتكون كل منطقة فيها من التصنيع والتعدين، مايكفي لهذه المنطقة بحيث تقوم بالإنتقال بضعة كيلومترات، أو شيء من هذا، ولكن ليت هذا الانتقال العشوائي الضخم الذي يجعل القرى تتحرر والزراعة تتحرر، بل يكون نوعاً من التوزيع للإنتاج وللخدمات.. توزيعاً جغرافياً متكافئاً ولوكانت الموارد المحلية لا تكفي، وهنا أقول تدخل الدولة، تخطيطاً عاماً لميزانيتها لكي ترعى المناطق التي يمكن أو يحتمل أن يهاجر منها أعداد كبيرة - مثلا - كفلة الموارد الذاتية بموارد من ميزانية الدولة لمساعدة هؤلاء في منطقتهم على إقامة مصنع أو بإقامة شيء من هذا.. والقطاع العام، القطاع الذي تموّله الدولة يمكن أن يعين على هذا كما أن القطاع الخاص بتوجيه الدولة ونصائحها بتقديم بعض الخدمات المجانية، على الأقل الخدمات الإستشارية والتقنين

للقطاع الخاص لإحياء أو عمل تنمية إقتصادية في منطقة معينة يمكن أن يعاون القطاع الخاص على ذلك أو القطاع العام أو القطاع المختلط ويقدم الأفراد جزءاً آخر لترشيد التنمية الإقتصادية. قد يؤمن - في المدى الطويل - المجتمع كله مخاطر الهجرة العشوائية الطارئة الموقوتة بزمن قصير مع الإهتمام بمواجهة هذا، لأنك لن تستطيع أن تمنع الناس من الهجرة بالشرطة أو بأي من الطرق، سيهاجرون وستحدث مشاكل، ولابد من مواجهتها في المدى القصير إلى أن يتم مواجهة الأمر ككل في الدولة ككل على المدى الطويل.

الدولة والمجتمع الأهلي.. تكامل أم تناقض؟



د.حسن حنفي(*)

المجتمع الأهلي ترجمة لما سمي بالمجتمع المدني، ونشأ هذا المفهوم في الغرب، في القرن السابع عشر. عندما كتب (هبلوس)، وكان في ذهنه، أن المجتمع المدني يأتي نقيضاً للكنيسة. فإن المواطن ليس عضوا في الكنيسة، ولكنه عضوا في المجتمع المدني. الكنيسة مغلقة، والمجتمع المدني مفتوح.. الكنيسة تدلّ له بالطاعة والولاء، والمجتمع المدني تعبر فيه عن حرية رأيك إلى آخره. فكان ضد ما يسمى بالكنيسة، وضد ما يسمى بالنظام الملكي. فكان يعبر عن فلسفة القرن السابع عشر ضد شمول الكنيسة والنظام الملكي ودفاعاً عن الإنسان وعن الحرية. فالقضية عندما نقلنا ذلك إلى العالم

(*) مفكر وأستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة.

العربي، وراجت قضية المجتمع المدني، وأسست مجالات بأكملها للمجتمع المدني ولا يوجد مثقف عربي إلّا وتكلم في المجتمع المدني. والسؤال هو لماذا لم يظهر هذا المفهوم أثناء الحقبة الناصرية، عندما كانت الدولة قوية. وإذا قويت الدولة على حساب المجتمع، يأتي المفكر يذكر القائد بالدولة أو النخبة الحاكمة، إن الدولة الآن، بما فيها من جيش وشرطة وما أشبه، إنما طغت على مؤسسات المجتمع المدني الحرة كالجامعات والصحافة والقضاء والجمعيات الأهلية العلمية إلى آخره. وقد كانت هذه أيضا مثار نقص وعيب في الحقب الماضية نظراً لسيطرة الدولة. فلما ضعفت الدولة في العقدين الأخيرين وأصبحت دولة تابعة، ولم تعد القيادة السياسية تحرص على الإستقلال الوطني، وأصبحت خاضعة لمقتضيات ومتطلبات صندوق النقد الدولي، وللسياسة الخارجية إلى آخره..استمرت نغمة تقوية المجتمع الأهلي، وأهمية المجتمع الأهلي، في وقت ضعفت فيه الدولة. والملاحظ أن المثقف العربي إذا ما قويت الدولة لم يتحدث عن المجتمع الأهلي، وإذا ما ضعفت الدولة تكلم عن المجتمع الأهلي، مع أن العكس هو الصحيح في حالة قوة الدولة..

هنا يبرز المجتمع الأهلي في حالة ضعف الدولة، يذكر بأهمية الدولة المستقلة القوية، التي تقوم على التخطيط..

الآن في الثقافة العربية المجتمع الأهلي يأتي كبديل للدولة وكنقيض لها يرثها، وهي دولة ضعيفة..

وحقيقة الأمر أن الذي يهمنا في العالم العربي دولة قوية ومجتمع أهلي قوي.. يعني لماذا نتصور العلاقة بين الطرفين علاقة تناقض وليست علاقة تكامل.. تصورها (هوبز) في القرن السابع عشر على أنها علاقة تناقض. لأنه ماكان بالإمكان المصارحة بين سلطة الكنيسة والملكية من ناحية وحرية

الفرد من ناحية ثانية..

أما نحن فما زلنا نضع هذين الطرفين على التناقض. وفي حقيقة الأمر ترهق الدولة وتضعف بسبب مفاسد كثيرة منها تبعية سياستها لإقتصاديات السوق وللنظام العالمي الجديد، وفي نفس الوقت المجتمع الأهلي مازال ضعيفا. لأنه تعوّد على الخضوع، وتعوّد على أن لا يكون له قرار مستقل، نظراً لأنه تعوّد على أن الدولة هي التي تقرر..

الفلسفة والمجتمع الأهلي

هناك فلسفات تحبذ دور الدولة وتؤيده. كما هو الحال في الفلسفة الألمانية عند (هيغل).. وهناك فلسفات أخرى تحبذ تعزيز دور المجتمع المدني. وأهمية الفلسفة للمجتمع المدني، هو أن الفلسفة تستطيع أن تؤكد على حرية الفرد وعلى إستقلاليته وعلى عقلانيته وعلى حرية تعبيره، وعلى حق الإختلاف في الرأي، وعلى ضرورة أن يكون النظام السياسي نظاماً تعاقدياً مبنياً. على العقد الإجتماعي.

وبالتالي فإن الفلسفة هي خير دعامة أيديولوجية للمجتمع المدني. فالفرد والمجتمع في علاقة حرة تعاقدية متبادلة. ومن ثم محاولة تأسيس مجتمع مدني.. وأهمية الفلسفة أيضا تنبع من أنها تحاول أن ترسي قواعد المجتمع بعيدا عن سلطة الدولة، لأن الفلسفة في النهاية تتخذ طريق الإستقلال، وبالتالي فالفلسفة قادرة على حماية المجتمع المدني من أي نزعة تسلطية.

من مقومات المجتمع الأهلي:

من مقومات المجتمع الأهلي، داخل الفلسفة الإسلامية. فمثلا الآية القرآنية ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾ هذا إعلان بحرية الإنسان عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدين النصيحة. وان ضرورة المراجعة ومحاسبة السلطة الحاكمة، ماذا تفعل والعمل على ترشيدها.. هذا من سمات المجتمع الأهلي «لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق». وهذا أيضا تأكيد على التصور التعاقدي بين الحاكم والمحكوم. كما أن من قواعده وشروط المجتمع الأهلي، وجود القضاء المستقل وتوفر نظام الحسبة، وهو الذهاب إلى الأسواق ورؤية الأسعار والموازين والمكاييل. أي المجتمع الحر القادر على الرقابة، والذي لا يخاف من ظلم الظالمين، وجشع التجار..

وفي الأخير فإننا مطالبون بتجديد الفقه، وتجديد العناصر المكونة لتقوية المجتمع الأهلي، دور الإمام، دور الفقيه، دور القاضي، دور المعلم... ألخ.

إننا نستطيع أن نلبي مطالبنا من خلال تجديد أصيل وحضاري.

من المجتمع الأهلي يبدأ الإنماء والنهوض



معن بشور(*)

«من أين نبدأ» هو السؤال الهاجس الذي يلح على عقل كل عربي مهتم بتطوير أوضاع أمته وبإخراجها من مسار الإنحدار والتردي والتفكك الذي تمرّ به..

البعض يرى الجواب في الآيديولوجية، لكنه يكتشف أن الآيديولوجية نفسها تطرح عليه السؤال ذاته.. لأن الأمر لا يتعلق في الأهداف والمبادئ الكبرى بل في الآليات والوسائل والبرامج التفصيلية... بل يكتشف الآيديولوجيون، مع الوقت، انهم في ظل غموض الوسائل والآليات سيصطدمون مع بعضهم البعض، أو يرتطمون، فيختزلون جهوداً ضخمة، ويحيّدون طاقات هائلة..

البعض يراه في السلطة، فيسعى للوصول إليها بأي ثمن، فيسلك حيناً

(*) المنسق العام لتجمع اللجان والروابط الشعبية والمشرف العام على مجلة المنابر – لبنان.

طريق العنف، وحينا آخر طريق الإنقلاب، ومرة ثالثة طريق مراعاة مراكز القوى، فلا يصل إلى السلطة إلا مهشما، ممزقا، لاهثا، عاجزا عن أية مبادرة إلّا الغرق في التفكير بوسائل الإحتفاظ بالسلطة، وأية وسائل؟!..

البعض يراه في الإنجاز العلمي والحضاري وما يطلقه من تراكمات، لكنه حين يسعى لأن يطبق رأيه على أرض واقعنا العربي، يجد العلماء والمفكرين يفرون من أرضنا ويهجرون دفعتهم ومعارفهم إلى الخارج، تاركين الحلم بالإنجاز العلمي يتيما، وأحيانا على مآدب اللئام...

إن نظرة شاملة لمجمل أوضاعنا وتجاربنا تدفعنا إلى القول اليوم أن نقطة البداية في عملية النهوض إنما تكمن في المجتمع ذاته، في عملية بنائه وتطويره وإستنهاضه من داخله، فحين يستقيم المجتمع بمؤسساته وآلياته تنتظم كل جوانب حياتنا السياسية والفكرية والإجتماعية...

لكن السؤال الملح الذي يطرح نفسه كيف السبيل إلى بناء المجتمع من داخله، وهل الخلل يكمن في صلب المجتمع أم خارجه، وهل العوائق تتصل ببنية مجتمعنا الأهلي أم هي مفروضة عليه...

إنني من الذين يعتقدون أن تراث المجتمعات الأهلية في تاريخنا العربي والإسلامي تراث عريق وغني ومليئ بالإيحاءات والمبادرات والتجارب التي لامجال لذكرها الآن، كما أن تراثنا المعاصر في البلدان التي أتيحت لها فرص بناء مجتمعاتها الأهلية يثبت عن قدرة متميزة عن إطلاق مبادرات ومؤسسات في هذا المجال، ولعل التجربة اللبنانية رائدة في هذا المجال.

إذن المشكلة أساسا هي في العوائق الموضوعة في وجه قيام مجتمع أهلي (أي قيام ذلك النوع من المؤسسات والهيئات التطوعية والمهنية والإجتماعية والنقابية وتكاملها وتعاضدها في سبيل خدمة أهداف المجتمع).

وهذه العوائق على نوعين، نوع يعبر عن نفسه بمصادرة السلطة ذاتها

لكل أشكال المجتمع الأهلي، ومسخها وتزييفها، وتحويلها إلى مجرد واجهات لها. ونوع ثان يتمثل بتخوف السلطة الحاكمة من أي شكل من أشكال التجمع الأهلي خوفاً من أن يتحول إلى أطر للمعارضة، وأحيانا للإنقلاب على السلطة ذاتها.

وما يعزز من قدرة هذين العائقين هو دون شك الإدارة الخارجية أو الأجنبية التي تطمح إلى تفكيك مجتمعاتنا ومنعها من النهوض والتقدم... فلقد نمت المجتمعات الأهلية أو المدنية في البلدان الراقية في القرن الماضي وهذا القرن لأنها لم تواجه القهر الإستعماري والضغط الخارجي والسعي الأجنبي لتفكيك الروابط وتمزيق الأواصر...

كما أن عقلية الوصول إلى السلطة بأي ثمن وإنحباس العديد من حركات التغيير والنهوض في إطار لعبة السلطة بكل سلبياتها، قد جعل من السلطات الحاكمة في حالة إستنفار دائم لمواجهة أي تحرك يهدف إلى تجميع الصفوف والطاقات والتعامل معه بقسوة وبسلبية.

ولعل في نظرتنا إلى التشريعات والقوانين والمراسيم التي تنظم عملية الترخيص للجمعيات الأهلية والتطوعية في البلاد العربية، وما تتضمنه من قيود وإشتراطات، هي الدليل الأوضح على صعوبة تشكيل هذه المؤسسات ونموها..

ولكنني مع ذلك فأنا من الذين يعتقدون أن الناشطين من أجل نهضة أمتهم قادرون دائما على إيجاد هوامش للحركة والحراك من أجل بناء مؤسساتهم الأهلية وبشكل متطور مليئ بالآليات المبدعة.. شريطة أن يلتزموا في حركتهم جانب الحذر من الإنغماس في لعبة السلطة أو إثارة مخاوف الحاكمين...

إن هذا الموقف، ليس تجنبا لمواجهة كما قد يحسب البعض وليس مهادنة

لباطل كما يظن البعض الآخر، بل هو تعبير عن إدراك ناضج مستمد من خبرة طويلة في العمل السياسي والتغييري في المنطقة وصلنا معه إلى الشعور بأن النهوض والتطور يبدأ في مؤسسات المجتمع الأهلي ليصل إلى كل المؤسسات..

فالديمقراطية والشورى تولد في المجتمع وتترسخ تقاليدها قبل أن توجد في السلطة وممارساتها..

والعقائد تزدهر وتثرى بالحوار الفكري المنفتح على كل الإجتهادات في المجتمع، قبل أن تتمكن من أن تتحول إلى قائد فعلي للأمة ودستور لحياتها.

وكذلك العالم والمخترع والمبدع يحتاج إلى مجتمع يحتضنه ويصونه ويبدي تقديرا لإنجازاته قبل أن يحتاج لدولة تستفيد من طاقاته..

إن بناء مجتمعنا الأهلي اليوم هو المدخل إلى النهوض والتطور، بل إلى السلام الإجتماعي والوحدة الوطنية...

فحين يتعذر الحوار في السلطة والسياسة يحل الحوار في المجتمع مكان حوار الحاكمين والساسة وينجز مهمات رئيسية على طريق حل المعضلات.

وحين يتم إحترام الحرية وتجري ممارسة تقاليدها في المجتمع، يصعب على الحاكم أن يلغيها بقرار وأن يحاصرها بمراسيم وتدابير..

المجتمع الأهلي، على من تقع مسؤولية البناء؟



علي آل موسى(*)

إن بين النظرية والتطبيق مساحة قد تكون واسعة وقد تكون ضيقة، ولا يعني النجاح في إحداهما بالضرورة النجاح في الأخرى، ففي مرحلة تجسيد النظرية على أرض الواقع تبرز عقبات ومصاعب ربما لم تكن متصورة أثناء الطرح النظري للنظرية.

ولنجاح أي نظرية، تحتاج إلى تضافر عناصر عدة تشكل بمجموعها مركب النجاح، فتحتاج إلى الفكرة الحية، والتجسيد الخارجي لها، ووعي جميع المشتركين فيها بمقاصدها والأسلوب الأمثل لإيصالها إلى شاطئ الأمن والسلام.

والفكرة - بوصفها نسبياً متحولاً - قد تصلح لزمن دون آخر، أو لمكان دون آخر، وقد تشكل حاجة ماسة لمجتمع، بينما يصبح عرضها في مجتمع

(*) كاتب من المملكة العربية السعودية.

آخر نوعا من الترف الفكري، وقد تلامس فكرة الجرح لمجتمع في سبيل وضع الدواء النجيع الشافي له، بينما تصبح فكرة متطفلة على آخر تسبح في عالم الوهم والبعد عن الواقع.

لقد حقق البروفسور (شيخت) نجاحاً باهراً فنقل الإقتصاد الألماني من قعر الحضيض بعدما هزمت بلاده في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩م – ١٩٤٥م) وقسمت إلى شرقية وغربية، وحينما جُرِّبت خطته في أندونيسيا فشلت فشلا ذريعاً، لأنها لم تأخذ بعين الإعتبار خصوصية المجتمع الأندونيسي والثقافة العملية التي تتفاعل وتتحرك في وعيه.

والتجربة اليابانية والتي قفزت في ظل سنوات قلائل من دولة تجر أذيال ضربة قاصمة تلقتها نهاية (١٩٤٥م)، إضافة لكونها بلدا لا يحمل ترابه ولاتخرج أرضه المواد الخام الضرورية للصناعة والإنتاج، قفزت إلى دولة صناعية رائدة.

وكان وراء هذه القفزة النوعية أمور كثيرة، فبدءاً بالإمبراطور الراحل (هيروهيتو) وماكان يصنعه من تأكيد وإنماء للذات والخصوصية اليابانية في سبيل بعث الشعور بالذات لدخول معركة التنافس مع الآخر، والتوصل لمرحلة الإنتاج بدلاً من الإستهلاك.

وهذا الموقف الذي عبر عنه (هيروهيتو) بعدم لبس أو إستعمال أي شيئ لم يصنع في بلاده، عبر عنه أحد رسامي اليابان برسم صورتين متقابلتين، أولاهما تمثل واقع البلاد وماهي عليه بعد ضربة هيروشيما وناكازاكي من خراب ودمار، والثانية تمثل التطلع والمستقبل المنشود من عمارات وناطحات سحاب ونافورات و...، وهكذا ترتسم في ذهن كل ياباني صورة الواقع البئيس من جهة، وصورة التطلع المشرق من جهة ثانية.

كما دخل عنصر ثالث لإغناء التجربة وإنجاحها وهو فاعلية وديناميكية

المجتمع الياباني وتفاعله مع الفكر الحي، فقد سعى بجدية ونشاط صابّاً جهوده الحثيثة في المجالين: النظري العلمي، والتطبيقي العملي، والدخول في سباق مع الزمن، سباق لا يكلّ ولا يملّ.

والواقع أن أمل بناء المجتمع الأهلي المؤسسي، يحتاج إلى جهود جبارة تشترك فيها كامل طاقات وقدرات المجتمع، وكل من باب فنه وتخصصه وبالمقدار الذي يستطيع، دون فرق بين طبيب ومدرس ومزارع ومدير وعالم دين ورسام و... ﴿قل كلٌّ يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا﴾[1]، «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته»[2].

فكما ينبغي أن لا يهمش أحد، وأن لا تستخرط قوته وجهوده، ينبغي أن لا يُخرِج أحد نفسه من دائرة تحمل المسؤولية والمشاركة في رفع همّ وألم المجتمع وتحقيق أمله وطموحه: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، يسعى بذمتهم أدناهم..»[3].

ويعلمنا القرآن الكريم والسنّة المباركة في مجال إنماء المجتمع الحقائق التالية:

١ــ إن إمكانية البناء - بمفهومه الواسع الشامل للميدانين: العلمي والعملي - متاحة للجميع ﴿كلّا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظورا﴾[4]، فهي ليست معطاة لخصوص المؤمنين بالدين، وإنما تعم الجميع، وبعدها تبقى المسألة مسألة مبادرة وسعي للإستفادة من تلك الإمكانيات، فمن جدَّ وجد، ومن زرع حصد، وإنك لا تجني من الشوك العنب.

---

(١) القرآن الكريم، سورة الإسراء، آية ٨٤ .

(٢) محمدي الري شهري، ميزان الحكمة، ٣٢٧/٤ .

(٣) نفس المصدر، ٣٣١/١ .

(٤) القرآن الكريم، سورة الإسراء، آية ٢.

فكما أن المواد الخام لبناء منزل متناثرة هنا وهناك، فكذلك الأمر مع مواد بناء المجتمع الأهلي وإنمائه، تحتاج إلى لمّ وجمع لتصب في قناة واحدة مع إستحداث وتحديد للشكل أو بعض المحتوى.

٢ــ وإن سنّة التدافع ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين﴾[١]، ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدّمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها إسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز﴾[٢]، سنّة طبيعية تاريخية تحيل عوامل التقدم والإزدهار وتحريك عجلة الزمن والمجتمع إلى تفاعل وتحرك مجتمعي (تدافع)، فبعضهم يدفع بعضا لتحقيق الأفضل والأصلح.

وبمقدار ما يتجاوب مجتمع ما.. مع هذه السنّة التاريخية، يخلق الديناميكية والفاعلية في داخله للسعي الجاد لجعل كلٍّ عنصرٍ فيه عنصرا محركا ومتحركا بالآخرين، فهو في عملية تناغمية كلا عنصريها فاعل ومنفعل، فهو فاعل ما إحتفظ بتميزه وتحريكه للآخرين بنشاطه، ومنفعل إذا تخلى عن تميزه، فتصدر دور الريادة متميز آخر.

بناء المجتمع الأهلي يحتاج إلى الأخذ بالأسباب والآليات، وعدم الإغراق في عالم الغيب ونسيان عالم الشهادة، لأن البناء والتغيير يحتاج إلى عمل ينبعث من الذات ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم﴾[٣]، فقابلية المجتمع وإستعداده للتطور والنمو يشكل المنطلق والارضية الخصبة الصالحة للزرع، وإذا ما تلتها عملية الزرع فسوف تأتي بالجني الوفير.

إن ترك الأخذ بالإسباب ﴿حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ و«أبى الله أن

---

(١) القرآن الكريم، سورة البقرة، آية ٢٥١ .

(٢) القرآن الكريم، سورة الحج، آية ٤٠ .

(٣) القرآن الكريم، سورة الرعد، آية ١١.

يجري الأشياء إلا بالأسباب»[1]، جعل البعض يضع يده على خده ويلعن الزمان والمكان! وينتظر الحل الغيبي (الحل السحري) الذي يأتيه في طبق من ذهب مخترقا كامل السنن التاريخية والنواميس الطبيعية، فتارة يقول: «قدر علينا ما نحن فيه!!»، وأخرى «خط قلم القدر ما سيجري ولايمكن التغيير!!»، وثالثة «ماكان في الإمكان ابدع مما كان!!».

ولعل هكذا أقوال في جزء منها، هي تبرير لإلقاء المسؤولية عن العاتق، والهروب من دائرة التحمل والإلتزام فالعقل متى ما إقتنع بضرورة فعل شيئ ألهب المشاعر والوجدان بلزوم السعي لإيجاده وتحقيقه، لكن النفس التي ألفت البقاء على ما هو كائن، وترفض التحرك نحو ما ينبغي أن يكون خوف المخاطر الناتجة عن إقتحام الجديد، ولكي تخرس جذوة الضمير الملتهب وأنفاسه المتوهجة، تأتي بمثل هذه التبريرات.

٣ــ كما أن تنافس المؤسسات العامة في المجتمع، وتنافس المجتمع مع المجتمعات الأخرى، يدفع لإكتشاف الأفضل ومن ثم لتبنيه منهجاً عملياً يدرّ الثمار اليانعة الناضجة.

عند التنافس يسعى كل شخص للتفوق على منافسه، وكل مجتمع على منافسه، فيبتكر ما من شأنه تحقيق ذلك التفوق، لشعوره بالحاجة الملحة للحصول على كل ما يدخل في عملية تحقيق التفوق و(الحاجة أم الإختراع).

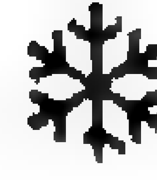
أما حينما يتحرك وحده في الميدان دونما منافس يحقق له حالة النشاط الواعي، فإنه يصاب بالفتور والشلل، إن لم نقل: بالموت والإندثار، فهو حينئذ لا يشعر بأحد يسابقه ويريد سبقه والتقدم عليه. وللتنافس مكانة

---

(١) ميزان الحكمة، مصدر سابق، ٣٥٤/٤ .

هامة بين المؤثرات في عملية حركة التأريخ، ولذلك تتوالى الآيات القرآنية داعية لخلق روح التسابق والتنافس ﴿والسابقون السابقون أولئك المقربون﴾[1]، ﴿وفي ذلك فيتنافس المتنافسون﴾[2].

والتنافس عملية إيجابية حيوية للمجتمع، تدلل على انه تجاوز مرحلة إستهلاك الأفكار إلى مرحلة المشاركة في صنعها وإنتاجها، فلا ينبغي أن يفهم أن الإختلاف في الرأي أو التطبيق هو إختلاف في المبادئ والأصول، وانه عملية هدمية دائما، فالتنافس أمر مشروع وعملية بنائية لا بد أن يفتح لها المجال الأوسع والصدر الأرحب حتى تطلق إنتاجها الخصب في الهواء الطلق أو الشمس المشرقة.

(١) القرآن الكريم، سورة الواقعة، آية ١٠ - ١١ .
(٢) القرآن الكريم، سورة المطففين، آية ٢٦ .

بُعد التصلب ـ المرونة وأثره في المجتمع الأهلي، تحليل سيكولوجي



أسعدعلي النمر(*)

يعتمد تطور المجتمع الأهلي على عدد من العوامل التي منها العامل السيكولوجي. ويقصد بهذا العامل تلك المتغيرات السيكولوجية التي تشكل في الشخصية أنماطاً سلوكية معينة، كما في السلوك المتطرف أو المرن.

ومن هذه المتغيرات؛ متغير التصلّب، ومتغير المرونة اللذان يشكلان بعداً على متصل، أحدها على نقيض الآخر.

وقد خضع هذا البعد لإهتمام الدراسات السيكولوجية التي ربط بعضها بين التصلب والمرونة بالتوافق السيكولوجي خلال التفاعل أو التغير الإجتماعي.

(*) كاتب ومدرس مادة علم النفس – المملكة العربية السعودية.

وعلى ضوء هذه المناقشة ستتحدد بعض أساليب التنشئة الإجتماعية لإعداد الشخصية المناسبة سيكولوجياً لتسهيل عملية التغيير الإجتماعي بإتجاه التقدم نحو إنماء المجتمع الأهلي.

بُـعد التصلب – المرونة

البعد مفهوم رياضي، أساسا، ويعني الإمتداد. إلّا أن هذا المفهوم إستعمل في الدراسات السيكولوجية، أي تم توظيفه في علم النفس ليخدم الباحثين في مجال القياس النفسي ودراسات الشخصية. إذا أمكن تحديد سمات إنفعالية تتضمن إمتدادا (بعداً)، ذا طرفين متقابلين، مثل سمة السيطرة ويقابلها الخضوع، أو الإنبساطية ويقابلها الإنطوائية، التصلب ويقابله المرونة[١].

وبُعد السمة، بذلك، إشارة إلى إمتداد متدرج القيم، حيث يحدد القياس النفسي (بواسطة مقياس نفسي، أو إختبار نفسي مثل مقياس لسمة السيطرة أو التصلب... ألخ)، مقدار القيمة الدالّة على السمة على هذا الإمتداد. وهذا يعني: إن ظهور سمة بشكل متطرف لن يسمح بظهور السمة المقابلة لها على نفس البُعد، فالشخص الذي تتبدى عليه، على نحو متطرف، سمة التصلّب، لا تلاحظ عليه السمة المقابلة لها، ألا وهي سمة المرونة، والعكس صحيح.

---

(١) أحمد محمد عبد الخالق – الأبعاد الأساسية للشخصية – دار المعرفة الجامعية – ١٩٨٣م –ص ١٩٧ – ١٩٨ .

معني التصلب والمرونة

التصلب، كسمة، إستجابة، إنفعالية وعقلية تحول دون تغيير أفعال الفرد واتجاهاته عندما تتطلب الشروط الموضوعية ذلك(١).

أي ان مفهوم التصلب، حسب «دوكتش»، كما أشار إلى ذلك «عبد الستار إبراهيم»، يتضمن موقفا دغماطيقي Dogmatism (حالة من الجمود المفاهيمي). وهو تعبير عن تصلب في الموقف الإستجابي المعروف الذي يقود إلى تفكير مغلق أو متسلط، وينتظم في ميول سلوكية أو إتجاهات ثابتة تتميز بالعناصر التالية:

١ــ إنغلاق معرفي في نظام المفاهيم.

٢ــ الإعتقاد في السلطة المطلقة.

٣ــ النفور من الإختلاف(٢).

أما المرونة، بإعتبارها سمة، فهي إستجابة، إنفعالية وعقلية تمكن الفرد من تغيير سلوكه وفقا لما تتطلبه الشروط الموضوعية. أو هي القدرة على التوافق المعرفي والإنفعالي مع المتغيرات المستجدة(٣). فالمرونة، إذاً، تشير إلى نقيض التصلب بما يتضمنه من عناصر، أي أن المرونة تقتضي الإنفتاح المعرفي، وعدم النفور من الإختلاف (أو الترحيب بالحوار)، والإعتقاد

---

(١) حسين عبد القادر، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، (اعداد) فرج عبد القادر طه - الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م، ص ٢٠٦.

(٢) عبد الستار إبراهيم، المحافظات التسلطية، (بحوث في سيكولوجية الشخصية - البلاد العربية «اعداد» مصطفى أحمد تركي) الكويت، مؤسسة الصباح، ١٩٨٠م، ص ٨٢ .

(٣) شاكر قنديل، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، إعداد: فرج عبد القادر طه - الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م، ص ٧١٥ .

بالنسبية المعرفية بما يخدم إنماء المجتمع.

التصلب - المرونة والتوافق الإجتماعي

التوافق الإجتماعي يعكس، بدرجة ما، حالة الإستقرار الإنفعالي الذي يمكّن المرء من الإستمرار دون توتر. فالتصلب متغير ذاتي يعيق عملية التوافق؛ بينما تسهل هذه العملية لدى الأفراد المرنين. فالشخصية المتصلبة تعجز عن التوافق مع المواقف الإجتماعية المستجدة، بل وترفض الأفكار المستحدثة، ولهذا نجد أن هذا النوع من الشخصيات ميالون لمواجهة التغيير، وقد تكون إحدى وسائل مواجهة الأفعال المتطرفة. والتصلب يدفع المرء للتسلط أو فرض الذات قسرا. وهذا الضرب من الفعل أو السلوك متعلّق بسوء توافق إنفعالي ومعرفي. وقد كشفت نتائج دراسة «عبد الستار إبراهيم» عن أن الشخصية المتسلطة تتميز بـ:

١ــ التصلب الوجداني أو الإنفعالي، وتضخيم الذات، وعدم القدرة على ضبط التقلبات الوجدانية.

٢ــ العجز عن التوافق مع المستجدات بسبب إفتقادها أو ضعف القدرات الإبداعية.

٣ــ التطرف وعدم تحمل الإختلاف مع الآخرين[١].

والآن: لماذا يلجأ الفرد للتصلب أو التسلط في المواقف الإجتماعية المستجدة؟. التصلب نوع من الدفاع الذاتي ضد القلق الناشئ عن الشعور بغموض المستقبل. فالجمود المعرفي يضع التفكير محل ثبات لا يستطيع المرء

---

(١) عبد الستار إبراهيم، مصدر سابق، ص ١٠٨ - ١١٠ .

بموجبه النظر للمستقبل نظرة واضحة تهيئه، إنفعاليا، للإقبال عليه. وما التمسك بالحاضر، ورفض التغيير إلا وسيلة لمقاومة هذا الشعور المنغّص. لهذا، فإن تطرف الإستجابة كالرفض الحاد للتعاون أو للحلول الوسط، ومقاومة التغيير بأفعال عدوانية مؤشر للوضع السيكولوجي غير المتوافق (قلق الغموض).

دور التنشئة الإجتماعية في الإنماء الإجتماعي

حينما يكون للتنشئة الإجتماعية دور، فهذا لا يعني أن يكون هذا الدور محصورا في الأسرة، فالتنشئة الإجتماعية إجراء تربوي تقوم به الأسرة وغيرها من المؤسسات المجتمعية لإعداد الشخصية لأداء أدوار معينة في الحياة.

وينظر للتنشئة الإجتماعية، أحيانا، باعتبارها كالجسر الذي يوصل القديم بالجديد[1]. وهذا التصور فيه من الميكانيكية، والنقل غير المبدع والتصلّب ما يكفي لإغتيال الإبداع، والعقل الناقد، والشخصية المرنة.

ففي الوقت الذي تتصارع فيه الأفكار، والقوى الإجتماعية، تولد المعاصرة، وتأتي بما هو جديد. هذا الجديد يحتاج إلى عقول قادرة على التعامل (التوافق) معه بإيجابية. فليس من السهل على الشخصية المتصلبة قبول هذا الجديد نظرا -كما أسلفت - لشعورها بقلق الغموض الناتج عن قصورها المعرفي وتوترها الإنفعالي.

لذلك، يُفترض أن تسعى التنشئة الإجتماعية إلى إعداد الأفراد معرفيا،

---

(١) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، بيروت - مكتبة لبنان، ١٩٨٢م، ص ٤٠٠ .

وانفعاليا ليؤدوا أدوارهم بإيجابية. فعلى سبيل المثال، التنشئة الإجتماعية التي تكرس الحلول الجاهزة، وتقمع إستقلال تفكير الأطفال، وثقتهم بأنفسهم، تنمّي فيهم بذات الوقت شعوراً بالقلق، والتبعية (الإعتمادية)، ووهن المبادرة (التردد)، وضعف القدرات الإبداعية. وفي هذا الصدد توصلت نتيجة دراسة حول «التفكير الناقد وعلاقته بالتعصب» إلا أن التعصب، كإستجابة للتصلب المعرفي والإنفعالي، يتأتى من غياب التفكير الناقد الذي يلعب دورا مهما في تنمية القدرات التحليلية، والجدلية، وحب الإستطلاع، والمرونة العقلية، والتمييز بين السبب والنتيجة، والقدرة على الإستدلال المنطقي[1]. وهذا يعني: ان تمجيد القديم والتعاطف معه إلى درجة التقديس، يؤسس قيما أو إستجابات عقلية وإنفعالية تقف بالضد لكل التوجهات النقدية أو التغييرية الإجتماعية المستجدة. بل إن هذا النمط من التنشئة ينمّي التطرّف، ويشجّع أنماطاً من الإستجابات العدوانية.

وعلى هذا الأساس، يمكن للتنشئة الإجتماعية أن تساهم في تحديد أدوار الأفراد إما بإتجاه التخلف، وإما بإتجاه الإنماء الإجتماعي بمعنى: أن الإنماء الإجتماعي يحتاج - من ضمن ما يحتاج - إلى أفراد وجماعات بعقول ناقدة، مبدعة، وبسمات إنفعالية مرنة. ومن هذا نخلص إلى ما يلي:

إن إنماء المجتمع يعتمد على تأسيس وتنمية ثقافية مشتركة تؤمن للإنسان السند السيكولوجي والإجتماعي الذي يعدُّ إلى تربية عقل جمعي مرن. ومبدع، ومحاور.

---

(١) فاروق السيد عثمان، التفكير الناقد وعلاقته بتخفيض مستوى التعصب لدى عينة من طلاب الجامعة، مجلة علم النفس - العدد ٢٧ - يوليو / أغسطس / سبتمبر ١٩٩٣م، ص ٣٦ - ٥٦.

المجتمع الأهلي والإنـماء الفكري



د. طه جابر العلواني (*)

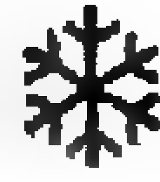
عملية إنماء المجتمع ومحاولة تزويده بالطاقات اللازمة لمواجهة ما يعترضه أو يواجهه من تحديات عملية، شديدة الأهمية في هذا الوقت وفي هذا المجال. وبما اننا نرابط على ثغرة فكرية معرفية، فإن ذلك يشدنا حتما إلى الحديث عن الإنماء الفكري والمعرفي أن صح التعبير.

والإنماء الفكري في تصوري، يعتمد على كيفية بذل الجهود اللازمة وتهيئة الوسائل والإمكانات المناسبة من أجل دفع الإنسان المسلم إلى التفكير، وإلى إحترام التفكير من جديد وممارسة عملية التفكير. فلقد شاع في كثير من الأوساط، بأن باب التفكير والفكر هو نوع من الترف العقلي الذي لا يليق بإنسان جاد أو إنسان فاعل. واعتبر هذه الفكرة جرثومة خبيثة ما شاعت أو أشيعت إلا لتزيد في كسل العقل المسلم وتزيد في ركونه

(*) رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي – واشنطن.

وخموله، وتُباعد بينه وبين ممارسة هذا العمل الذي به سمي الإنسان إنسانا، والذي إذا لم يمارسه الإنسان، فقد الشطر الأساس من إنسانيته. وعملية التفكير ليست فريضة إسلامية كما سماها العقاد في كتابه «التفكير فريضة إيمانية»، وليست واجباً إسلامياً فحسب ولا واجباً يفرضه الإنتماء إلى أمة وإلى وطن وإلى هوية.. وإنما هو إضافة إلى ذلك خاصة إنسانية لا يمكن للإنسان أن يتخلّى عنها. وإذا تخلى عنها فإنه يفقد الكثير. يفقد دوره في الحياة وممارسة الدور الإنساني في الحياة ممارسة حضارية، تتوقف على التفكير وتتوقف على إبداع في ذلك التفكير وممارسة له في أعلى مستوياته.

بدون التفكير، لا يستطيع الإنسان أن يمارس دوره الديني ولا أن يقوم بواجبه أو واجباته، وبما إفترضه الله جلّ شأنه عليه. فممارسته لهذه الأدوار وقيامه بذلك يتوقف على تفكير يتوقف على تخطيط يتوقف على تدبير. ومن هنا فإن الله سبحانه وتعالى قد قرن في آيات كثيرة بين بروز الآيات وظهورها للناس وبين إمكانية فهمهم لها وبين التفكير. فهناك آيات كثيرة في الكون وهناك آيات كثيرة في الوحي وهناك آيات مبثوثة هنا وهناك. وهذه الآيات كلها لا يمكن أن تظهر، لا يمكن أن تعرض ولا يمكن أن تبرز إلا لقوم يتفكرون. أما الذين لا يمارسون التفكير، فإنهم لايستطيعون أن يدركوا من هذه الآيات ما ينبغي أن يدرك.

المرأة ودورها في إنماء المجتمع الأهلي



سيد حسن السيد باقر العوامي[*]

إسهاما في ما طرحته «الكلمة» من موضوع للمناقشة (إنماء المجتمع الأهلي) رأيت أن أدخل ساحة أولئك الكبار عسى أن يكون لي موضع جلوس على مائدتهم الفكرية الشهية، وحين يكون ذلك عسى أن يكون قابلا، ومقبولا، ولقد أخترت المرأة كأحد مكونات المجتمع الأهلي، وإنمائه.

والحديث عن المرأة متشعّب الجوانب، واسع المفاهيم، فهي من حيث التكوين قسيم، والرجل قسيم آخر، ولذلك لا تستغني حياة أحدهما عن حياة الآخر، فكلاهما مكمّل لبعضهما البعض.

كذا شاءت إرادة الله في كل شيءٍ خلقه سبحانه وتعالى على هذا الكوكب ﴿ومن كلٍّ خلقنا زوجين لعلكم تذكّرون﴾[1].

(*) من الهيئة الإستشارية، المملكة العربية السعودية.

(١) سورة الذاريات، آية ٤٩ .

فالزوجية بين الذكورة والأنوثة قائمة في كل شيئ خلقه الله سبحانه تعالى في أصل التكوين والخلقة.

هذا من حيث التكوين، وأما من حيث التشريع - ويهمنا منه التشريع الإسلامي، الدين الحنيف الذي هو ديننا، وشريعة نبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام - فقد ساوى بين النوعين [المرأة والرجل] في جميع الواجبات الشرعية، والحقوق الإجتماعية ﴿ولهنّ مثل الذي عليهن بالمعروف﴾(١)، ﴿فاستجاب لهم ربهم اني لا أضيع عمل عاملٍ منكم من ذكرٍ وأنثى﴾(٢).

غير أن البعض صار يعامل المرأة - بما هي إمرأة - معاملة تتصف بالقسوة في كثير من الحالات، وضيق الأفق، والتشديد، والمراقبة في حالات أكثر، متخذا من بعض النصوص منطلقا في تصرفاته نحوها، مثل قوله تعالى ﴿الرجال قوامون على النساء﴾(٣)، فعلى غرار هذا الفهم للآية الكريمة حصرها في محيط إرادته، وتصرفه، وبمرور الأعوام أضيفت مفاهيم أخرى خاطئة، فتحملت المرأة من جرائها تبعة أثقلت كاهلها، وأقعدتها عن التصرف السليم، والإسهام في حياة المجتمع، ولانزال نسمع أن المرأة تبيعة الرجل، ولا من أحد يحدد تلك المفاهيم، ولا يترك للمرأة أن تطرح أسلوب المناظرة، فلو قالت: إن الآية الكريمة لها مفهوم خاص لا يتعمم على ولاية الرجل عليها، وإنما يعني أنه مسؤول عن إدارة منزل الأسرة، والقيام بتبعاته، لما إقتنع بذلك، وأصر على كبريائه، ونسب لها الخروج عن طاعته. ولو قالت له: إن تبعيتها مفهوم أخذ من تتابع العادات، وإستمر الناس عليه، وان

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٢٨.

(٢) سورة آل عمران، آية ١٩٥.

(٣) سورة النساء، آية ٣٤.

الشرع المقدس أعطى لكل واحد منهما حقوقا، وألزمه بـإلتزامات نحو الآخر، لم يقبل بطرح المفاهمة، والإنصياع إلى الحق.

والأمر الصعب في علاج قضية المرأة مع الرجل أن مفهوم العلاقة هذا الذي تحدثنا عنه إنسحب على المرأة بما هي المرأة لا بما هي زوجة فحسب، فصارت تعد خطواتها، وتحسب لها ألف حساب، سواء كانت بنتاً أو زوجة، أو أمّا.

ولو بحث الرجال الحقوق الشرعية، والتعاليم الإسلامية التي كرمت المرأة، وأعطتها إمتيازات قد تفوق حق الرجل، لأصبحت المجتمعات الإسلامية تعيش حالة الرضا والإطمئنان، ولما تكاثر الإنفصال في الحياة الزوجية لأتفه الأسباب، ولأقل خلاف، وسوء تفاهم، يحدث بين الطرفين.

لو أن الرجل وعى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «النساء شقائق الرجال» لعرف قيمتها، ولو طبّق قوله (ص): «خيركم خيركم لأهله» لأحسن إليها، وجعلها تخضع له طواعية بسبب رعايته لها، لكنه لمّا إستعلى عليها إتسعت الفجوة، وحاولت هي أن تجد مخارج التنفس لكيانها الحبيس.

إن المرأة في المجتمع العربي والإسلامي مرّت - وما تزال تمر - بحالات من العنف، والإرهاب، والمفهومة الخاطئة لحياتها، وتصرفاتها، وعلاقتها بالرجل، مما أوجد حالة من الإنفصام في المجتمع.

وإن التعسف في تحميل النصوص ما لاتحتمل من التأويل، وفصل أجزائها عن بعضها البعض في تحديد مسؤولية المرأة، ودورها في الحياة، جعل بين المرأة والرجل حاجزا لا تتخطاه إلّا إلى مناحٍ ضيّقة جدا، وبحذر شديد.

حينما تسمح التعاليم لها بالصلاة جماعة في المسجد يأتي من يقول: إن

صلاتها في منزلها أفضل، فكأنها خلقت لتكون رهينة التقوقع بين جدرانها الأربعة - أو العشرة - وحين يسمح لها الشرع الحنيف بالخروج لتضميد جرحى الحرب، وسقايتهم، والعناية بهم يأتي من يقول (خير للمرأة إلا ترى الرجل، ولا الرجل يراها) عجيب إطلاق مثل هذه المقولات دون النظر إلى صحة مصدرها أو إفتعاله، ولذلك لمّا تقدم الغرب علينا، وغزانا بفنونه، وإقتصاده، وعلمه وفكره، وثقافته، بل إستعمرنا إستعمارا كاملا، ركضنا منبهرين خلف مغرياته وأساليبه دون أن نكون على وعي بما يضر أو ينفع، وظهر من نادى بأن تنطلق من كل شيئ، واجب أو مباح، وتنساق وراء كل شيئ حرام أو مكروه، فتعطلت طاقات المجتمعات، وصرنا إمعة تابعة.

ولما إنتبه الراقدون، وإستيقظ الغافلون، وبدا الوعي عند الطليعة المثقفة التي آلمتها فترة الإستنامة، بدأ العد العكسي بصورة هي الأخرى مجانبة للوسط، والإعتدال، وكأنما هي رد فعل لموجة التحرر، والإنطلاق، وكلاهما خطأ.

المرأة ليست عرضاً للإغراء، وليست مومياء في المنزل. لقد خلقها الله مع الرجل، لا تمايز في الحقوق والواجبات إلا ما حدده الشرع، وفي العقاب والثواب، فعلى الرجل أن يسلم بها بحقها، ويعطيها دورها الفاعل، ولا يضنّ عليها بما سمحت به لها التعاليم، وخير لمجتمعاتنا أن تترسم التعاليم، أفضل من أن تتكئ على عادات موروثة ممقوتة سمتها (غسل العار) أو تجنب العار، كما يزعمون، فإن في الحق سعة عن الباطل، ومن ضاق عليه الحق فالباطل عليه أضيق، وضيق الباطل أن تمنعها ما منحه الله لها، وإلا فإن الإنفلات آت أكثر فأكثر، وحينما تأخذ حقها في المجتمع يتكامل نموه في بقية الجوانب الأخرى[1].

(١) للمزيد عن حقوق المرأة وواجباتها. وموقعها من التشريع الإسلامي يمكن مراجعة كتابنا (المرأة في التشريع الإسلامي والحياة الغربية).

وعن الدور الذي يمكن أن تشارك به المرأة في إنماء المجتمع الأهلي نشير إلى الأمور التالية:

أولا: لا يمكن أن ننتظر أي تطور إجتماعي نوعي عام بمعزل عن مشاركة المرأة، أو بعيدا عن أخذها بعين الإعتبار لما تمثله من طاقة بشرية، وما يمكن أن تقوم به من أدوار تربوية وإجتماعية وعلمية هامة.

ثانيا: إن للمرأة مؤسساتها الأهلية التي لا يمكن أن يتحملها الرجل كالمؤسسات التي تهتم بدعم الأسرة وحمايتها، والتي تهتم بقضايا محو الأمية حيث تشكل النسب الأكبر، والتي تهتم برعاية الطفولة، والتي تهتم بتأهيل المرأة بالمهارات المهنية والفنية، والتي تهتم بالمعوقات من النساء، إلى غير ذلك من المؤسسات الإجتماعية والتربوية والمهنية الكثيرة. فلا بد من النهوض بهذه المؤسسات ودعمها وتفعيلها وحمايتها كشرط أساسي في إنماء المجتمع الأهلي.

ثالثا: على المرأة أن تدرك أنها هي المسؤولة أولا عن تأهيل ذاتها وتطوير مؤسساتها بما ينعكس على إنماء المجتمع الذي بدوره كما يفترض أن ينعكس على واقع المرأة.

وان ما ينقصنا بصورة أساسية في واقع المرأة هو الكفاءات النسائية التي تفرض حضورها، وتنتزع أدوارها، وتأخذ حقوقها، وتقوم بواجباتها.

رابعا: إن مشاركة المرأة في إنماء المجتمع الأهلي، ينبغي أن يحمل المجتمع مسؤولية دعم المرأة، والتعاون معها، وتعزيز دورها وموقعها، ورفع كل المعوقات التي تقف في طريقها، بما يخدم أنشطتها الإنمائية التي تترك أثرها على تطوير المجتمع ككل.

إنماء المجتمع الأهلي يبدأ من تحدّي المجتمع لنفسه



الدكتور عبد الله الغذامي(*)

إنماء المجتمع الأهلي لن يتحقق إلا بواسطة المجتمع ذاته، أما المحاولات التي تأتي من خارجه، سواء كان من خارجه البيئي أو الثقافي، من خارجه البيئي ونقصد به الصيغ التنموية التي تأتي من مجتمعات أخرى.. وخارجه الثقافي فنقصد به ذلك المثقف المتعالي على المجتمع.. ولا نزال نحن أمام هذين النموذجين، إما نموذج يأتي من خارج بيئتنا، أو من داخل بيئتنا لكنه غريبٌ علينا..

وفي هاتي الحالتين وهما صيغتان حدثتا على مدى العقود الماضية ولم تفلحا في إنتاج النمو الإجتماعي فالبديل لهاتين الحالتين هو إستنهاض

(*) أستاذ النقد الأدبي بجامعة الملك سعود بالرياض - المملكة العربية السعودية.

المجتمع لكي يفرز حالة النمو الذي يرتضيه لنفسه، وهذا لن يحدث إلا بعد أن يشعر الناس بالمعضلة التي يمرّون بها في واقعهم..

والمجتمع بحاجة إلى من يحسسه بنفسه وبدوره الذاتي، بدلا من حالة الهروب التي يمارسها الكثير الآن... الهروب إلى الرياضة، وإلى الفن، وإلى اي شيئ يريحه من التفكير في التغيير والمستقبل..

وهذا لا يعني إننا ضد الرياضة، أو ضد الفن، بل يمكن أن تكون الرياضة عاملا إيجابيا، وكذا الفن، حتى في عمليات الإنماء الإجتماعي. والإشكالية في طرق تعامل مجتمعنا مع الرياضة والفن التي لا تحدث بالطريقة الإنمائية...

لا بد أن ندفع مجتمعنا إلى أن يتحدى نفسه، ويعالج نفسه من خلال التوقف من حالات الهروب وأن يسأل نفسه ما المعضلة؟ وما المشكلة؟ وما هي الطرق التي تجعله يعبر عن صيغ بديلة، عن الصيغ الموجودة ثقافيا وإعلاميا وسياسيا وإجتماعيا وتنمويا؟.

هذه هي اللغة الإجتماعية التي لا تزال مفقودة وغائبة..

أين هذه اللغة الإجتماعية؟

فإذا دخلنا إلى هذا اللغة الإجتماعية فهنا يبدأ مشروع الإنماء، لأن اللغة الإجتماعية هي التي تجعل الإنسان يشعر بنفسه، ويشعر ببيئته ومحيطه، ثم يعبر عن هذا الشعور.

لا أقصد أنه يعبر عن لغة أدبية راقية، بحيث يتحول الناس إلى شعراء وقصاصين وروائيين، ليس هذا هو التعبير الذي أقصده، والذي أقصده هو التعبير الإنساني، أن يعرف الناس بالضبط ماهم عليه وماذا يريدون، وأن يستخدموا الصيغ التعبيرية المناسبة لهم..

بدلا عن تلك الصيغ الضارة، بأي شكل من الأشكال، لتكن المخدرات،

أو الضياع، أو الإنتحار، أو العزوف، أو الإستسلام، وكل هذه أشكال موجودة، ولن نتجنب هذه الصيغ إلا بعد أن نوجد الصيغ المناسبة..

والطريق إلى صيغتنا السليمة هو أن نجعل المجتمع نفسه يبحث عن هذه الصيغ..

دور الإعلام في إنماء المجتمع الأهلي



حسن التل(*)

لا شك أن الحقيقة هي أسهل الطرق للوصول إلى الهدف. والإعلام كان يفترض فيه أن يكون الوسيلة الحيوية في إيصال الحقيقة إلى الأمة والإرتفاع بالإنسان معنويا وفكريا وحضاريا، والإنسان هنا، الطفل والشاب، والرجل والمرأة، والمرأة هي الزوجة والأم، وفي مختلف المرافق والإهتمامات الإجتماعية والعلمية بالإضافة إلى مشاركة الإعلام في إنماء المجتمع الأهلي، الإنماء الذي يتصف بالشمولية بما يستجيب لكل حاجات ومتطلبات ومستقبليات المجتمع الأهلي.

والسؤال هل الإعلام الراهن في العالم العربي والإسلام يقوم بهذه الوظائف الحيوية حضارياً في الأمة؟

هنا نقف على واقع أزمة الإعلام في العالم العربي والإسلامي فهو ليس

(*) رئيس تحرير جريدة اللواء – الأردن.

لا يقوم بهذا الوظائف فحسب، بل قد يكون دوره معاكسا تماما. فبدل أن يكون دوره نشر الحقيقة يقوم بالتكتّم عليها، ومن بث العلم إلى بث الجهل، ومن الإنماء إلى ما يعوق الإنماء، ومن بناء الإنسان إلى إفساده. فالدور الخطير الذي كان يفترض أن يقوم به الإعلام إيجابيا، فإن هذه الخطورة وبأشد إنعكست سلبياً على الأمة.

وحتى نضمن الدور الذي ينهض به الإعلام في إنماء المجتمع الأهلي لا بدّ أن ننهض بالإعلام الأهلي على قاعدة إرتباط الإعلام بالأمة، وضرورة أن تشارك الأمة بأدوارها الإعلامية. وهذا ما نفتقده، وما يشكل فراغا حقيقيا في الأمة.

فإرتباط الإعلام بالأمة يعني الإرتباط بالمصلحة العامة، بمصلحة العقيدة وكل الأمة، لا خوف عندئذ من الحقيقة ونشرها.

أما كيف نحقق ذلك فالأمر ليس سهلا، كما أنه غير مستحيل، ولا بد من المحاولة، والصمود في وجه المعوقات، وأمامنا تجارب من تاريخنا الحديث كانت مضيئة ومشعة على كل بلاد العالم الإسلامي، فمن منا لا يذكر مجلة (العروة الوثقى) التي أصدرها المصلح الإسلامي السيد جمال الدين الأفغاني بالتعاون مع الشيخ محمد عبده من باريس في عام ١٨٨٤م وما كان لها من صدى كبير على مستوى أرجاء العالم الإسلامي، وكذا مجلة (المنار) التي أصدرها الشيخ محمد رشيد رضا، ومجلة (رسالة الإسلام) التي صدرت عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة. وغيرها من التجارب الرائدة في تاريخنا الإسلامي الحديث.

من جهة أخرى إن وضع الإعلام أكثر حساسية وخطورة في هذا الوقت من أي وقت مضى مع ما يشهده العالم من ثورة في الإتصالات وتطورات مذهلة في حركة المعلومات مع ما سمي بالطريق السريع للمعلومات والذي

يهيمن على هذا الوضع هو الغرب الذي يخطط أن يستفيد من ثورة الإتصالات في تنميط العالم وتغريبه.

من هنا تزداد أهمية وضرورة النهوض بالإعلام الإسلامي وبالمؤسسة الإعلامية التي ترتبط بالأمة ومصالحها وقيمها وهويتها وتراثها وحضارتها، فنحن أمام غزو فكري خطير فكيف نتصدى لمقاومة هذا الغزو ونحصن ثغورنا ونحمي ديارنا وعقيدتنا وأجيالنا وثرواتنا. هذا من أهم التحديات التي تواجه العالم الإسلامي المعاصر. والذي يؤكد بدوره على ضرورة التعاون والتكامل والتنسيق بين أجهزة الإعلام في العالم الإسلامي حتى تكون في مستوى التحدي والحماية.

مع ذلك ومن واقع تجربتي في الصحافة والإعلام الإسلامي وللأسف الشديد وأقولها بحزن ان الصحافة الإسلامية ومنذ زمن طويل تعاني من ضعف شديد وتفتقد التعاون والتنسيق فيما بينها، وكل صحيفة إسلامية إنما تدور حول نفسها في الغالب وتجد صعوبة في توسيع دائرتها.

كما أن الدول الإسلامية هي الأخرى مسؤولة في حماية الأمة وعقيدتها وهويتها من الهجمة الغربية الشرسة في مجال الإعلام والمعلومات والغزو الفكري. وهنا نتساءل أين ذهبت وكالة الإنباء الإسلامية؟ ووكالة الأنباء العربية؟ إتحاد الإذاعات الإسلامية؟ إتحاد الإذاعات العربية؟ أين ذهبت هذه الوكالات والإذاعات وماذا صنعت؟ وماذا قدمت للأمة مع هذه التحديات الخطيرة.

ليست مشكلتنا بالتأكيد في التكنولوجيا فهي متيسرة في الدول الإسلامية، بل مشكلتنا في العقول التي تدير هذه التكنولوجيا والإعلام.

ولكي يقوم الإعلام بدوره في إنماء المجتمع الأهلي.

أولا: أن يعتني الإعلام بوظيفته الإنمائية ويخطط لهذه الوظيفة لا أن

يكون وسيلة للترفيه والتسلية والتجارة والمال فحسب. وهذا يعني أن يلعب الإعلام دوره في تلبية الحاجات الحقيقة للمجتمع ولا يكتفي بالحاجات التي ترتبط بالسوق وكسب المال وتوجيه الإعلام لما يخدم هذه المصالح.

ثانيا: أن يساهم الإعلام في إنهاض الإعلام الأهلي والتشجيع عليه وخلق الحوافز في طريقه من أجل تكوين مشاركة أهلية واسعة في أنشطة الإعلام بما يخدم تطلعات وقضايا الأمة.

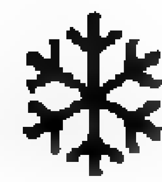
ثالثا: أن يعمل الإعلام على حماية وحدة وتماسك وترابط المجتمع الأهلي الذي يتعرض إلى نزيف خطير من التفكك والإنقسام الظاهرة التي تشكل أخطر معوقات الإنماء الإجتماعي.

رابعا: حماية المجتمع الأهلي من غزو القيم الغربية التي تهدد البنى التحتية للمجتمع الأهلي من تفكك الأسرة إلى تمرد الشباب إلى نشر الميوعة والبطالة والفراغ. والتصدي لهذا الغزو بنشر القيم الإسلامية والأخلاقيات والمبادئ.

خامسا: زرع روح الفاعلية والنشاط في المجتمع الأهلي ومقاومة البطالة والفراغ والكسل. والنهوض بالمؤسسات الأهلية وإعطائها الفاعلية.

وأخيرا فعلينا أن نتمسك بتعاليم القرآن الكريم حين يوصينا في قوله تعالى ﴿وإن قلتم فأعدلوا﴾، وقوله تعالى ﴿وقولوا للناس حسنا﴾.

والإعلام الإسلامي حتى يقوم بدوره لا بد من توفر العقول الإعلامية الإسلامية، وهذا يعني أن بناء الإنسان هي قضيتنا الرئيسية فلنهتم بها ونقوم بواجبنا. ومن الله التوفيق.

التوازن بين دور الفرد والجماعة في إنماء المجتمع الأهلي



محمد صادق الحسيني(*)

ينبغي علينا ونحن نبحث موضوعة (المجتمع الأهلي) وضرورة تنميته أو إنمائه أن نكون حذرين بعض الشيئ تجاه إستعمالات المصطلح أو ماقد يتركه من وقع لدى القارئ الفرد أو القراء من الجماعات المنتمية أو غير المنتمية فكريا أو سياسيا في مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

ذلك أن البعض من مثقفي الأمة في بلادنا ممن ارتبط هذا المصطلح في ذهنهم بالقراءات الغربية لمسار تطور مجتمعاتنا أو إنهم يسقطون بوعي أو من دون وعي مسارات تطور المجتمعات الغربية عل مجتمعاتنا، يلقي لديهم مثل هذا المفهوم معنى قد يختلف أحيانا بعض الشيئ جزئيا وأحيانا أخرى كلياً عمّا يعنيه لدينا نحن أبناء المجتمعات الإسلامية مثل هذا المفهوم.

(*) كاتب من العراق.

إن مثل هذا التمييز والفرز برأيي أمر لا بدّ منه ونحن نبحث موضوعة هامة وجدّ خطيرة على مستقبل أمتنا الفكري والسياسي والإجتماعي ألا وهي موضوعة (إنماء المجتمع الأهلي).

لا يختلف إثنان في عصرنا الراهن كما أتصور على ضرورة تفعيل وإحياء دور (الجماعة) مقابل (الفرد) الحاكم الذي بات تأثيره طاغياً على مسارات العمل السياسي والفكري وحتى الإجتماعي في الحياة الغربية المعاصرة التي إنتشرت وتضخمت وطغت حتى دخلت كل المجتمعات الغربية والشرقية بدون إستثناء تقريبا، لا بل يمكن القول بأنها إستطاعت إختراق حتى أصغر وحدة في مجتمعاتنا وهي العائلة أو الأسرة الواحدة.

هذا في المفهوم الكلي الذي قامت على قواعده ونشأت وتطورت موضوعة (المجتمع الأهلي) وذلك في مواجهة سلطات الملك أو الحاكم كما بدأت في أوروبا أولا، ومن ثم توسعت وإنتشرت في بلاد أخرى في مواجهة سلطة الدولة أو المؤسسة الحاكمة أو الحزب الحاكم كما في بلادنا الشرقية مثلا.

ومن غير أن ندخل في تفصيلات هذه الموضوعة وخصوصياتها فإننا سرعان ما سنكتشف أن مدلولات أو إستنباطات متفاوتة قد يحملها كل صنف من أصناف النخب الفكرية والسياسية تجاه الموضوعة المشار إليها.

وهنا بالذات لا بدّ لنا ونحن نتحدث عن (إنماء المجتمع الأهلي) في مجتمعاتنا الإسلامية أن نضع بعض العلامات الفارقة بيننا وبين تلك النخب الفكرية المتأثرة بالغرب أو التي تريد إسقاط مفاهيم غربية تتعلق بخصوصيات مجتمعات أوروبا على مجتمعاتنا وهي تتحدث عن المجتمع الأهلي والتحديات التي تواجه أمتنا في مضمار تجاوز تلك التحديات.

إن أهم المفارقات بيننا كمجتمعات إسلامية وبين مجتمعات الغرب

الأوروبية أو بين المنظومة الفكرية التي تحكم توجهنا في هذا المجال وبين منظومة الفكر الأوروبي ونحن نتناول موضوعة المجتمع الأهلي يمكن تلخيصها بنظرنا في البنود التالية:

أولا: إن مجتمعاتنا الشرقية تفتقر إلى دور (الجماعة) التي كانت في يوم من الأيام يتبلور حضورها في المسجد والحي والناحية والمنطقة أو العشيرة والقبيلة والعائلة في حين أن المشكل الأوروبي الغربي يتمثل في ضياع دور الفرد (الإنسان) بعدما سحقته ماكينة المؤسسات والأحزاب والتكتلات وجماعات الإحتكار السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية رغم تغني المجتمعات السياسية الغربية بحقوق الفرد والإنسان.

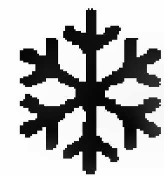
ثانيا: إن دعوتنا لإنماء المجتمع الأهلي في بلداننا الشرقية يجب أن تأتي متوازية مع دعوة كافة أفراد المجتمع لأخذ دورهم في عملية صياغة نظام إجتماعي متميز وخاص بمجتمعات بلادنا، بعيداً عن وهم (الديمقراطية الغربية) أو (الدولة الليبرالية) التي أثبتت فشلها في المجتمعات الأوروبية في ظل تصاعد (سلطات) هذه (الدولة) ومؤسساتها (الديمقراطية) على حساب الوجدان (الفردي) و(الجمعي) على حد سواء.

ثالثـا: إن دعوتنا إلى إنماء المجتمع الأهلي في بلداننا العربية والإسلامية لا ينبغي لها أن تتناغم مع الدعوات الغربية (الهائجة) و(المتحمسة) للدفاع عن (حقوق الإنسان) وحرية التغيير والبيان والفكر التي باتت منحصرة لدى الماكينة الغربية في حق الفرد الشرقي بالخروج على (الجماعة الوطنية) أو (الجامعة الإسلامية) دفاعاً عن إسقاطات فكرية غربية وليس حقوق الإنسان العربي والمسلم.

رابعا: إن الدعوة إلى إنماء المجتمع الأهلي لا يجوز خلطها مع مبحث (التعددية الحزبية) و(التنوع الفكري) و(التجديد الفكري الديني) أو

(السياسي)، فتلك أبحاث ينبغي لها أن تأخذ مساراتها بشكل منفصل حتى لا تسحق منجزات مثل هذه الدعوات مجتمعاتنا أفراداً وجماعات. ذلك أن مثل هذا الخلط قد يغري بعض المؤسسات وكذلك بعض مفكرينا ورواد التغيير في بلادنا الإستغناء عن دور (الجماعة) الأهلية الذي له تراث عميق في مجتمعاتنا الإسلامية تحت غطاء (التعدديات الظاهرية) المسيطر عليها والمسوكة بمركزية الحاكم الفرد أو المنظومة الفكرية الأحادية التوجه.

خامسا: إن الدعوة إلى إنماء المجتمع الأهلي في بلادنا لا بد أن تقوم على أساس من التوازن الدقيق بين دور (الفرد) ودور (الجماعة) والمعادلة الوسطية التي توفر حرية التفكير والبيان والتعبير والإبداع والإبتكار في إطار ثقافة (أهلية) أصلية نابعة من نواميس الشريعة الإسلامية التي تمثل المنظومة العقائدية المتجذرة في قلوب الملايين من جمهور الأمة والتي تزخر بتعددية الآراء والأفكار والإجتهاد وخيارات النشاط السياسي والفكري والإجتماعي التي لا تحصى في إطار فلسفة (الكثرة في الوحدة) التوحيدية على عكس الدعوات الأخرى السائدة في العالم الغربي المعاصر وإمتداداته في بلداننا الشرقية والتي تخدم في الغالب فلسفات تفتيتية وتجزيئية معادية لتوجهات (أهلنا) الحقيقية والتي نعتقد أن الأخوة في منتدى الكلمة ينتمون إليها ويمثلون طليعة متقدمة وروداً جسورين في إطار مدرسة الرأي والإجتهاد الخلّاقة.

تسوية القطيعة بين النخبة والمجتمع الأهلي



فـؤاد إبراهيم(*)

بادئ بدء، يصعب الحديث عن دور النخبة في إنماء المجتمع الأهلي دون إضاءة سريعة لسيرورتها التاريخية، ولمنظومة العلاقة المتشكلة في داخلها والعناصر الضالعة في تكوينها، بما يشدد على الحاجة إلى قراءة بنيوية تاريخية نستوعب من خلالها مواطن العطب، وإستدراك أخطاء التاريخ، في سياق البحث عن مخارج طوارئ للنجاة من أزمة متحققة.

وتبدأ قراءتنا مع قيام الدولة القطرية الحديثة في المشرق العربي وإنتظامها ضمن خط سير التمدن الأوروبي، وما أحدث من هزات بنيوية عميقة في التوازنات الإجتماعية والإقتصادية والعقلية. فقد تحطمت - إثر قيام الدولة القطرية الحديثة - التراتبات الإجتماعية التقليدية السائدة، وأخذت تتشكل

(*) باحث من المملكة العربية السعودية.

مكانها مراتب إجتماعية وتوازنات سياسية وإقتصادية وفكرية جديدة على هامش مشروع البناء القائم لدولة القطر.

ونشأ في أحشاء الدولة الحديثة جنين طبقة وسيطة، تنامى مع التوسع التعليمي في عقد الستينات من هذا القرن، ورغم سعي الدولة للحد من نمو هذه الطبقة خشية إرتدادها إلا أن الدولة كانت بحاجة إلى هذه الطبقة لإستمرار الدولة بإستمرار عمليات التحديث في المستويين الإقتصادي والإجتماعي، وإن كانت تدرك سلفا بأن نمو الطبقة الوسطى يحمل معه تهديدات جمّة تؤدي في النهاية إلى التمرّد والثورة.

بقدر ما تعززت مؤسسات الدولة، تعزز دور الطبقة الوسطى داخل المؤسسات الدولتية وتشكلت فئة من المتعلمين مع تطور التعليم في الأقطار العربية لتحتل مكان الصدارة في الطبقة الوسطى وتقود حركة تمرد سلمية من داخل الدولة، وقد تمظهرت حركة التمرّد هذه في شكلين:

التمرد الثقافي: بفك الإرتباط مع النظام الثقافي القائم وتاليا الخروج على قيم المجتمع وبقايا المراتب الإجتماعية محاولة تشكيل نظام ثقافي جديد مستوحى من التعليم الحديث، وصياغة بناء معياري يمارس فعلا تدميرياً للبنى القديمة التقليدية.

التمرد السياسي: تباشر الفئة المتعلمة – من خلاله – توزيع القوى وإرساء التوازنات الإجتماعية في عملية إقصاء للسلطة مهما كان شكلها ونوعها، شعوراً من هذه الفئة بأن إستقرار طموحها يتم عن طريق الوصول إلى قمة السلطة.

وخلف هذين الشكلين من التمرد يكمن السبب في (تشكل) النخبة (الفكرية والسياسية) في الوطن العربي، ويكمن السبب أيضا في (القطيعة) بين النخبة والجمهور، فالنخبة تشكلت ضمن نسق فكري وسياسي موحّد

خارج نظيره التقليدي، ولذلك أخذت النخبة في التشكّل والنمو بمعزل عن الجمهور، وأخذت عزلتها صيغة التمرّد على المجتمع وعلى كل ما يمتُّ إليه بصلة، وكأن مشكلتها معه، كما عبر عن ذلك بعض أفراد النخبة حين أطلق العنان لفكره وشعره لتجريح وتشريح المجتمع العربي، بوصفه مجتمعا يعيش تحت التاريخ وخارجه، حتى طغى هذا التمرد على بنية النخبة وطرق تفكيرها، ويحلل (برهان غليون) عقيدة التمرد هذه بما نصه «هذه العقيدة التمردية هي التي لا تزال كامنة في نظري في جوهر الأنماط العقائدية النخبوية القائمة الحداثية المتطرفة والتغريبية. إنها في الأساس ثورة النخبة على المجتمع وليس ثورة المجتمع على النظام النخبوي الإقطاعي أو الأرستقراطي. إن هدفها البعيد هو بناء الإقطاعية الجديد لا تحقيق المواطنة المتساوية»(١).

فالنخبة لم تعمل على تأهيل المجتمع عبر إنتاج وتطوير مؤسسات قادرة على إستيعاب الفئات الإجتماعية وتوجيه أنشطتها بمعزل عن الدولة. وهكذا لم تحمل النخبة تطلعات الجمهور وآماله فتعيد صياغتها وتوظيفها في مشروعها التغييري، وإنما إنشطرت على نفسها - وفي كل الأحوال كان الجمهور خاسراً - مرة حين عيّنت النخبة من نفسها بديلا عن السلطة فأصبح الصراع بين نخبة معارضة ونخبة حاكمة (إعادة إنتاج لصراع الأقليات) وبحسب توصيف برهان غليون «الصراع العميق بين نخبة حاكمة معارضة لا تفكر إلا بسحب البساط من تحت أقدام الحكم لإحتلال مواقعه، وحكومة ليس همها إلا دحر قوى المعارضة وتضييق الخناق عليها

---

(١) برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى - يونيو ١٩٩٣م، هامش ص ١٦٣ .

وتصفية مواقعها في المجتمع» ومؤدى هذا الصراع كما يقول غليون «حرب إستنزاف حقيقية للمجتمع والدولة» وحاصل ذلك «أن تعمل تلك الأساليب السائدة للصراع والتي تستلهم من مبدأ التدمير المتبادل إلا على زيادة مخاطر عزلة النخبة العاملة عموما في السياسية عن الحسم الحقيقي للأمة، وتشويه صورة الممارسة السياسية وترسيخها كنوع من المنافسة الأنانية والجنونية على المناصب والمواقع»[1].

ومرة ثانية: حين نصبت النخبة من نفسها ناطقة باسم ولسان المؤسسة السياسية الحاكمة، فضاعفت من حجم الفجوة بينها وبين الجمهور، بحجم الفجوة بين السلطة وآمال الجمهور وتطلعاته، فلم تزدد النخبة إلا إغترابا وإنفصالا عن الجمهور وتماهياً في السلطة لتعيد إنتاج العلاقات السلطانية التاريخية بين الفقيه والخليفة أو الأمير مفيدة من التعليم الحديث في شرعنة الإنصهار في السلطة «وإذا كانت النتائج الثقافية للمدرسة - التي أنشئت على الطراز الغربي - كرّست ثقافة التفرنج الرثي والشكلي، فإنها سياسيا قادت إلى فصل المثقف عن محيطه الشعبي وإلحاقه بالمجتمع السياسي وبدائرة النفوذ والحظوة والسلطة، وهي عملية تضمنت فصل الآيديولوجية عن السياسة أولا، ثم تأهيل المثقف لتلقي المعارف الحديثة والإنفصال عن المحيط والإلتحاق بالسلطة»[2].

---

(١) برهان غليون، بحث (الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي)، المستقبل العربي، عدد ١٣٥ مايو ١٩٩٠م، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

(٢) د.سعيد إسماعيل علي، بحث (إشكالية التحيّز في التعليم)، منبر الشرق، العدد ٤ جمادي الأول ١٤١٣هـ - نوفمبر ١٩٩٢م، نقلا عن عبد الإله بلقزيز: في نشوء وإخفاق الدعوة العلمانية في العالم العربي، مجلة الوحدة، الرباط، العدد ٢٦ ٢٧ نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٦م، ص ٧٥ .

لقد أصبحت النخبة مجرد آلة لتبرير أخطاء السلطة و(برغياً) في ماكينتها، فقد ظل أفراد النخبة كما يقول صبري الحافظ «سادرين في وهاد التبعية السياسية تارة، والعدو الأجنبي أخرى، وعاجزين عن تجاوز المهمة التبريرية إلى المبادرة التنويرية، ناهيك عن التوعية أو القيادة التثويرية»، ويسوق الحافظ مثالا من واقع أزمة الخليج الثانية لكونها «كشفت عن ذيلية الكثير من المثقفين للسلطة وتبعيتهم لأهوائهم، ومن مقدرة بعضهم البهلوانية على الإلتفاف حول أنفسهم مائة وثمانين درجة، والإنتقال من المعسكر إلى المعسكر المضاد وفق تقلبات البورصة وتغير أسعار الدفع بصورة تضاعف من مسؤولية المثقف، ومن يدفعون له عمّا أصاب الإثنين من تردٍّ وتدهور»[1].

ومرة ثالثة: حين إنصرفت النخبة بصورة شبه مطلقة إلى البحث الأكاديمي المحض، وإنقطاعها إلى التدريس والقاء المحاضرات، لتتحول النخبة إلى جزيرة معزولة وسط المحيط الإجتماعي. فقد قبلت النخبة أن تتحول إلى انتلجنسيا غير فاعلة، ومنفصلة عن حركة التطور الإجتماعي، وهي ظاهرة من أخطر الظواهر فاعلة، ومنفصلة عن حركة التطور الإجتماعي، وهي ظاهرة من أخطر الظواهر التي عانى منها دعاة التغيير وإزداد سوءاً لدى النخبة الحديثة، وكما يقول هشام شرابي عن هذه الظاهرة: «إن الخطر الأكبر الذي يجابه الحركة النقدية العربية اليوم هو السير في الأتجاه النخبوي نفسه الذي يميز الحركة الفكرية في الغرب في إنعزالها الأكاديمي وابتعادها عن الواقع المعاش»[2].

---

(١) مجلة جسور - عربية أمريكية عن دار كتاب - واشنطن، شتاء ١٩٩٣م، مقالة (المثقف العربي والحرب ومأساوية العلاقة بالسلطة).

(٢) هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ١٩٩٠م، ص ٧٩ .

إن عقيدة النخبة تقوم على أساس أن (التميز النخبوي) يتحقق عن طريق (العزلة الإجتماعية)، وكانت العزلة الطوعية هذه تستوفي مبرراتها كلما ساءت الأحوال الإجتماعية وتدهورت الأوضاع السياسية. وازداد طغيان الظاهرة الإنعزالية لدى النخبة حين بدأت النخبة وجهتها ومقاصدها فأصبح شغل النخبة الشاغل تفسير الأحداث عوضا عن تغييرها، ولما استسلمت إلى هذا النمط من الثقافة وصرفت النظر عن التحول إلى قوة تغيير راحت النخبة تقيّم الأوضاع الإجتماعية بمنطق إستعلائي، لتضيف إلى أسوار عزلتها سوراً آخرَ، وفي نفس الوقت تضيف إلى جهلها بالواقع الإجتماعي جهلا آخر، فالمجتمع هو الجامعة الكبرى التي يمكن فيها تحصيل العلوم والمعارف.

إن مجرد قراءة تجارب المشاريع النخبوية السابقة تثبت أن الفشل كان الحليف الأول والأساس إجمالا، والسبب في ذلك عائد إلى أن هذه المشاريع:

أولا: لم تقم على أساس وعي الواقع الإجتماعي (ظروفه، إمكانياته، متطلباته).

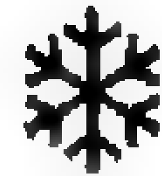
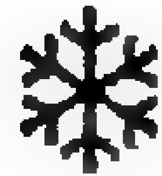
ثانيا: إنها أسقطت الوسيط الطبيعي (أي الجمهور) من عملية بناء المجتمع الأهلي.

وليس هناك إمكانية لتدشين مجتمع أهلي يقصي بعيدا مكونه الأول (المجتمع) وإستبعاده من ساحة الفعل، ولا سبيل إلى ذلك إلّا بتفكيك عرى العزلة النخبوية وإنهاء القطيعة، بالإتصال العضوي بالمجتمع وإستيعاب حاجاته ونظراته، والأهم من ذلك النزول إليه والتعبير بلسانه عن تطلعاته وآماله والتخلي عن منطق الوصاية، حتى تستطيع النخبة بلورة مؤسسات المجتمع وبناء نظامه المعرفي.

ثالثا: لا يمكن إنماء المجتمع الأهلي في ظل إنفصام ثقافي معرفي، فالثقافة

السائدة وسط النخبة تكاد تكون مجهولة في فضاء الإجتماع العربي، فضلا عن إفتقار النخبة إلى لغة ثقافية معرفية واضحة ودقيقة تحاكي عن طريقها أذهان العامة وتستنهض ما بداخلهم من قدرات وإبداعات كاملة وتحرك فيهم همم العطاء والتغيير والمبادرة.

لقد وقعت النخب العربية الحديثة في إشكالية نمط العلاقة بين النخبة والجمهور، فبينما التزم البعض موقفا إستسلاميا بتقرير إلغاء المسافة - بصورة كلية - مع الجمهور، وما يترتب تأسيسيا على الموقف من التماهي في الجمهور والإنصهار في حركته ونظامه المعياري، والإنفعال في منظومة العلاقات الإجتماعية والإقتصادية السائدة فيه، فإن موقفا معتدلا يتبناه بعض أفراد النخبة يتلخص في الإبقاء على هامش من المسافة يحقق للمثقف إستقلالية وإنحيازا معرفيا واعيا وفعالا مع ضمان توفير تقنيات ثقافية مشتركة مع الجمهور، على أن يتآكل الهامش تدريجيا مع توافر الجمهور على وعي فعال يتطلب نزول النخبة إلى ساحة الفعل الجماهيري.

إنماء المجتمع الأهلي.. تعدد أدوار ووحدة هدف



أحمد الشمر(*)

لا شك بأن دور الوعي العام بكل أبعاده وخلفياته في النهوض بالأمة وإنمائها ثقافيا وعلميا وحضاريا يعد من أهم عناصر تطور وتقدم المجتمعات على الإطلاق، وعلى مختلف الأصعدة والميادين.. وأجزم بأن أهمية هذا العنصر الحيوي له مؤثراته وأصداؤه الإيجابية في جميع شؤون حياتنا (اليوم) الخاصة منها والعامة على السواء.

فلا يكفي على سبيل المثال لأن يكون الفرد متعلّما لكي يصبح فردا إيجابيا وحضاريا في ممارساته وسلوكياته إن لم يكن هذا الفرد على درجة كبيرة من الإستعداد لإستيعاب الوعي بأهمية دوره الإنمائي الفاعل، والذي يتجسد من خلال تفاعله الحضاري مع كل ما يساعد على إبراز دوره

(*) كاتب من المملكة العربية السعودية.

الإيجابي، وبالمفهوم الصحيح والسليم الذي يدعم ويعزز قدرته على العمل والمشاركة في كل ما من شأنه النهوض بمجتمعه وأفراده.

غياب الوعي سبب لتخلف الأمة

لذلك فان غياب عنصر الوعي في أكثر المجتمعات كثيرا ما إرتبط بالتخلف وأدواته وممارساته السلبية الملتصقة تارة بأدوات الشعوذة والسحر، وتارة أخرى بالممارسات غير المسؤولة، إلى غير ذلك من الأمور المرتبطة بدواعي إنتشار الفقر والمرض، وتدني وإنخفاض مستوى التعليم والتثقيف، وعدم الإهتمام بالوسائل والمكتسبات الحضارية، أو مجالات البحث والإكتشاف.. وإنتشار البطالة وشيوع الرشوة والواسطة وبعكس ذلك نجد أن قدرة إنتشار عنصر الوعي وتفوقه في المجتمعات المتقدمة قد أدى إلى تحقيق إنجازات عديدة حققتها كثير من المجتمعات في مجال العلوم الإنسانية، ووسائل الحياة العصرية بمختلف شؤونها ووسائلها وتوجهاتها الحضارية، من مخترعات ومكتشفات بتعدد وتنوع وسائلها ومصادرها..

من هنا فإن الإهتمام بتنمية عنصر الوعي في مجتمعاتنا النامية كان ومازال هو الهم الشاغل، الذي نسعى على الدوام لتحقيقه، ونحرص على العمل من أجله، ويحظى بالأولوية القصوى في تنفيذ برامجنا وخططنا الإنمائية.. فلا إنجازات إيجابية فاعلة بدون وعي يقوم على أساس ومفهوم الحفاظ على القيم والأخلاق والعادات الأصيلة..

ولا شك بأن أفضل من يقوم بترسيخ وتحقيق كل المنجزات العلمية والحضارية المنطلقة من مفهوم الوعي الحكيم والمتزن بدواعي أسباب تطورنا وتقدمنا إضافة إلى الثوابت الأساسية المتصلة بالقيم والمبادئ.. هي

المؤسسات والقطاعات الإجتماعية المختلفة التي يجب أن يكون دورها واضحا من خلال مسؤولياتها المناطة بها في إشاعة مفهوم عنصر الوعي في المجتمع.. فمن بين أبرز هذه المؤسسات والقطاعات التي لها دور بارز في مجال التنمية.. هناك المؤسسة الدينية، وفي مقدمتها دور المسجد، والمؤسسات الإجتماعية والثقافية، والأندية الرياضية والجمعيات الخيرية والتعاونية ومؤسسات الخدمة والتنمية الإجتماعية ذات العلاقة، والقادرة على تبني فكرة بعث وبث الوعي في المجتمع بمفهومه الواسع والشمولي.. كما أن هناك أعمدة وقواعد أخرى لها الأولوية والأسبقية في نشر الوعي، وهي المنشآت التعليمية كالمعاهد والجامعات.. إضافة إلى الخطباء والدعاة والعلماء.. وكذلك هناك دور وسائل الإعلام، وهي أخطر وسيلة تأثيرية - وسلاح ذو حدين - في هذا العصر، بما في ذلك دور المثقف والكاتب الذين يؤديان دورهما في إنجاز هذه المهمة..

وإنطلاقا من ذلك فإنني هنا سوف أعرض ومن منظور هذه الرؤية بعض الأفكار والآراء التي أرى إمكانية القيام والإضطلاع بها من قبل تلك القطاعات والمؤسسات التي أتيت إلى ذكرها.. بهدف القيام بممارسة مزيد من الفعاليات الإيجابية المطلوبة للإسهام في برامج التوعية الشاملة، وذلك عبر إمكاناتها المتاحة، وعناصرها الفنية والبشرية، ووسائلها المادية والمعنوية.

دور المؤسسات الإجتماعية

أقصد هنا المؤسسات العاملة في القطاعات الإجتماعية، والتي تمثل العديد من المؤسسات ذات العلاقة بالعمل الإجتماعي، كمؤسسات الشؤون الإجتماعية، ورعاية الشباب، والأندية الرياضية، بالإضافة إلى الإدارات

وأجهزة الخدمات المرتبطة بشؤون الخدمة الإجتماعية وغير ذلك مما يتصل بالممارسات والأنشطة والفاعليات الإجتماعية لقطاعات المجتمع ككل بما في ذلك الجمعيات الخيرية واللجان المتفرعة عنها ذات الصبغة الإجتماعية التي تتبنى البرامج والمشروعات والقضايا التنموية، والهادفة للنهوض بالمجتمع.

فإن دور هذه المؤسسات مجتمعة في إنماء وتوعية المجتمع هو دور رئيسي وفاعل يجب أن تنهض به هذه المؤسسات عن طريق فعالياتها وأنشطتها المختلفة.. وأظن أن أغلب لوائح أنشطتها، وخاصة ما يتعلق منها بجوانب برامج التعليم والتثقيف والتدريب والتأهيل ذاتها تنص على أن التوعية هي أهم الأهداف التي يتم التركيز عليها في جميع خطط برامجها ومشروعاتها.. وربما أن ذلك يتضح من خلال ما تقوم به وتنفذه من أنشطة.. والتي من أهمها برامج الخدمة الإجتماعية وإقامة المشروعات الأهلية، والجمعيات التعاونية ورياض الأطفال وبرامج تحسين مستوى الأسرة، وبناء المساكن والمساجد وتقديم الإعانات والمساعدات المادية للمحتاجين.. إضافة إلى تقديم البرامج التثقيفية، كالدورات التدريبية لتنمية المهارات، وتعليم اللغات الأجنبية.. إلى جانب تنمية الهوايات وصقل مواهب الشباب، كتعليم فن التصوير والرسم والفنون التشكيلية بأنواعها.. إلى غير ذلك من أنواع الأنشطة والفعاليات الإجتماعية والتنموية المختلفة التي عادة ما تتبناها مثل تلك المؤسسات لتحسين البيئة وتنمية المجتمع.

تفعيل دور المؤسسات في الإنماء

ورغم إنني لا أقلل من جدوى أو قيمة وفاعلية الدور الإيجابي الذي تبذله الكثير من المؤسسات الإجتماعية والذي تلعبه تجاه المجتمع في الكثير

من (بلداننا) العربية، وأخص منها على وجه التحديد دول الخليج التي نشطت فيها خلال العشر السنوات الماضية الكثير من تلك المؤسسات، والتي أسهمت في تحقيق الكثير من الطموحات والتطلعات التي ساعدت على إبراز جوانب مختلفة من الإنجازات التنموية الإجتماعية على مستوى أغلب الدول المعنية.. لكنني أطمح وأتطلع بطبيعة الحال كغيري إلى تحقيق المزيد من الفاعليات والأدوار العملية الأخرى التي يمكن أن تدعم وتعزز أهداف وغايات تلك المؤسسات في مجال التنمية، وبحيث تشمل أو تغطي أكبر قاعدة عريضة في المجتمع، وبالتالي تفعيل تلك البرامج والأنشطة لتصبح ذات قدرة وفاعلية أكثر في تحقيق بعض الإنجازات الحضارية للمجتمعات الأهلية، كقيام بعض المشروعات التنموية الأخرى، مما يمكن أن تضيف إلى جانب أنشطتها وفاعلياتها برامج جديدة لخدمة الشباب والمجتمع ككل.

دور الجامعات والمراكز العلمية

من الواضح أن دور الجامعات في منطقتنا الخليجية فيما يتعلق بجوانب التنمية الإجتماعية الأهلية لا يزال يراوح في مكانه.. فرغم أن هناك بعض المجهودات والأنشطة المبذولة التي لا تنكر من بعض تلك الجامعات والمراكز العلمية في دول المنطقة.. إلا أن الدور الإيجابي والحقيقي الفاعل والمطلوب لتجاوز الجانب التقليدي في أنشطة وفعاليات معظم الجامعات والمؤسسات العلمية لا يزال في مراحله الأولى رغم كل هذه السنوات التي قطعناها في مراحل التنمية..

ولذلك فإن التحول المطلوب لدور تلك المؤسسات العلمية هو أن تسلك

مسارا جديدا وشاملا لمعظم خدمات المجتمع وحاجته العلمية والإقتصادية والصناعية والبيئية، بحيث تتواكب هذه الإسهامات مع المتغيرات والمستجدات الطارئة، والإنجازات الحضارية المتطورة في العالم، ولكي تنعكس آثار برامجها ومشروعاتها وخدماتها على مجالس البيئة والمجتمع الأهلي بصورة خاصة، وبالتالي إمكانية هذه البرامج في تطوير الكثير من الخدمات والمشروعات المرتبطة بمجال التنمية والبناء والإعمار..

وأعتقد أنه نتيجة لغياب دور الجامعات والمراكز العلمية في مواكبة الأحداث العلمية المتطورة.. فإن من المؤسف أن هناك كمّا كبيرا من الإنجازات الغربية التي ترجع جذورها إلى أصل عربي.. ولكن إهتمام الغرب بأعمال البحث والإكتشاف لوسائل التراث العربي والإسلامي قد مكنهم بهذه الأسبقية من تحقيق إنجازات هائلة في مختلف المجالات الخاصة بنفس وسائل تراثنا.

وهذا يرجع السبب فيه إلى أخذهم لزمام المبادرة وتبني الإهتمام بإعادة بحث وإكتشاف وتطوير تلك الوسائل، والعمل على تطويرها بما يتناسب ويتواكب مع التقدم التقني والتطور الحضاري الذي نشهده اليوم..

وهكذا أصبحنا نلمس في عقر دارنا الكثير من تلك الأدوات والوسائل المتعددة التي لا حصر لها، بعد أن قام المصنع الغربي بإعادة تصديرها إلى مختلف أقطار الوطن العربي والإسلامي، وعلى أساس أنها من منجزات ومكتشفات (غربية) لا تمت للعروبة أو الإسلام بصلة.

أيــن منجزاتــنا العلمية؟

إذا ما تجاوزنا جوانب التراث بمجالاته وأنواعه المختلفة التي قام الغرب بإعادة إكتشافها وتطويرها في جامعاته ومراكزه العلمية.. من تلك الوسائل

المستخدمة في المجتمع العربي والإسلامي منذ آلاف السنين.. ورغم أن هناك الكثير من ذلك التراث لا يزال بحاجة إلى دراسة وإعادة إكتشاف.. إذا ما تجاوز ذلك، فإن جامعاتنا ومراكزنا العلمية والبحثية للأسف - وأكررها للمرة الثانية - لا تزال حتى اليوم تقف موقفا سلبيا إزاء التطور العلمي والتقني الذي يعايشه الغرب.. والذي يتم من خلاله إغراق أسواقنا بمنجزاته ومكتشفاته وإختراعاته وصناعاته المتعددة، والتي تستنزف من مواردنا العربية والإسلامية مجتمعة سنويا (بلايين الألوف من الدولارات).. بينما نحن نقف على مفترق الطرق في ظل غياب مؤسساتنا العلمية عن مجال تفعيل دورها الإيجابي في النهوض بمستقبل هذه الأمة من أن تكون لها حضارتها وتقدمها الصناعي (والتكنولوجي).. وأعتقد أننا في ظل إستمرار هذا الغياب سيتواصل إخضاعنا إلى الإرادة الغربية وممارساتها الإستغلالية والإستبدادية في إجتثاث مواردنا الإقتصادية و(التحكم) في تحديد وإرتفاع الأسعار، وبالتالي الإبقاء على ظاهرة المجتمع الإستهلاكي التي أصبحت سمة من سمات مجتمعاتنا العربية..

ومن المثير للتساؤل إننا في الوطن العربي والإسلامي رغم كل ما نملكه من إمكانات وموارد طبيعية وبشرية وفنية ومادية.. ورغم كل هذه الإمكانات الضخمة والهائلة، والفرص الكبيرة لإمكانية الدخول في معترك الصناعة بوسائلها وإمكاناتها العلمية والبحثية والإنتاجية.. ورغم كل هذه الطاقات والقدرات و(العقول) التي لا تقل عن مثيلاتها في الدول الغربية.. رغم ذلك فإنه من المدهش أن تظل معظم بل كل تلك الطاقات مهدرة، والإنجازات معطلة وهامشية.. بل لا أبالغ ان الكثير من تلك العقول في أقطار العالم العربي والإسلامي من العلماء والباحثين قد أصبحت بمزيد من الأسف تحتل موقع الصدارة في أماكن لها بالجامعات، ومراكز الأبحاث

الغربية، بعد أن هاجرت وإستقطبتها تلك المؤسسات. وأتاحت لها الفرص، وهيئت لها جميع الإمكانات والإستعدادات والموارد المالية المجزية، إضافة إلى الدعم والتشجيع على مواصلة أبحاثها وإكتشافاتها.. فإذن أين دور جامعاتنا من هذه التطورات التي تعتبر من صميم برامجها ومشروعاتها في مجال البحث العلمي، وتفعيل ذلك الدور في مجالات خدمة الإقتصاد والصناعة، وإنماء مجتمعاتها بعيدا عن أدوارها ونشاطاتها التقدليدية..؟!

دور المثقف حاضر أم غائب

كلنا يدرك حجم وخطورة أبعاد الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام، وتزايد مسؤولياتها في (عصرنا الحاضر) وما يمكن أن تؤديه من خدمة بناءة في مجال التوعية والتثقيف والتعليم، وأثر ذلك البالغ في نهضة المجتمع، إذا أحسن توظيفها في المجالات الإنسانية التي تنصب في خدمة المجتمعات وإنمائها.. ولا شك أيضا بأن الدور الإيجابي الفاعل الذي يؤديه ويلعبه الكاتب والمثقف عبر هذه الوسائل، والذي يعد أحد أبرز وأهم العوامل النشطة في تحقيق أهداف التنمية وإنجازاتها الحضارية.. ولذلك فإن أهمية تلك الوسائل تكمن في كفاءة التوجيه السليم وإستغلاله وتسخيره من قبل تلك الأطراف المعنية لخدمة مجتمعاتها.. ولكي تستطيع أجهزة ووسائل الإعلام من ممارسة فاعلياتها الإيجابية في المجتمع من خلال هذا الدور وبهذه الكفاءة فإنه يتوجب على العاملين فيها أن تتوافر لديهم مؤهلات العمل والحصانة اللازمة لذلك.. وفي مقدمتها (تمتعهم) بدرجة عالية وكبيرة من الوعي، والدراية الواسعة، والمعرفة المتعمقة بشؤون حاجات ومتطلبات مجتمعاتهم في مختلف المجالات وشتى الميادين المعرفية والتنموية بتعدد

وتنوع إختصاصاتها ومصادرها.. مع مقدرتهم على وضع البرامج والخطط المدروسة والمتكافئة مع التطور السكاني والحضاري، والمواكبة للتقدم (العصري))، والمتفاعلة مع مصادر العلوم ومقتضيات وضرورات المجتمع وظروفه الآنية والمستقبلية، وبما يواكب النهضة التي تعيشها المجتمعات الأخرى المتقدمة، وهذا دون أن يكون ذلك على حساب القيم والتراث والأصالة والمعتقدات..

ومن هنا فإن الدور الخطير الذي يمارسه ويلعبه الكاتب والمثقف يجب أن يسخر ويوظف لخدمة قضايا التنمية ومعالجة (المشاكل والظواهر) الخاطئة، والعمل على تقديم الإسهامات الايجابية الفاعلة لتحسين مستوى الفرد والجماعة، والأسرة بشكل عام، والدعوة إلى تأهيل الأفراد للعمل التطوعي والجماعي لخدمة المجتمع، إلى جانب إسهامه في تعريف المجتمع وتوعيته بأنماط العلوم الرفيعة والقيم النبيلة، وترسيخ المبادئ وتأصيل المفاهيم الدينية والوطنية.. إلى غير ذلك من الأمور والوظائف البناءة التي تستهدف تنوير المجتمع وربطه بقضايا عصره بصورة متزامنة ومتزنة وهادئة، وبعيدة عن الإنفعال والتشنج والتعصب.

.. هذا مع أهمية أن يسهم الكاتب والمثقف في طرحه ومعالجاته.. سواء عبر كتاباته الثقافية والأدبية والعلمية في (المطبوعات السيارة) أو عبر إصداراته (الخاصة).. أن يسهم في الإهتمام بقضايا المواطن العادي، ويشبع رغبات رجل الشارع العام في تحقيق أهدافه وتطلعاته وأحلامه نحو التنمية والرخاء، والتقدم والإزدهار، وتحقيق أحلامه وطموحاته تجاه تحقيق مستقبل أفضل لتحسين أوضاعه المعيشية والمادية، ودعم كل التوجيهات المؤدية إلى تحسين الخدمات في المؤسسات الإجتماعية والخدمية، وبحيث تصل جميع خدماتها بشمولية لجميع أفراد وطبقات المجتمع دون تمييز، مع تأكيده على

تعزيز روابط الأخوة والمحبة في المجتمع، والمحافظة على القيم والتراث والعادات والتقاليد الأصلية، فهل هذا الدور حاضر أم غائب سؤال إلى المثقف!.

دور المرأة الإنمائي

أما فيما يتعلق بدور المرأة في مجال الإسهام في برامج التنمية الإجتماعية فإنه بالنظر إلى القفزات والنقلات الهائلة التي خطتها وقطعتها مسيرة نهضتها في الوطن العربي عامة، وفي منطقة الخليج خاصة، فإنه بات من الواضح إن المرأة قد إستطاعت في فترة وجيزة من مراحل نهضتها أن تحقق بعض المكاسب والتطلعات والإنجازات التي أسهمت إلى حد ولو (بسيط) في الإضطلاع بواجباتها تجاه قيام بعض المؤسسات الإجتماعية التي أصبح لها دور في مجال تنمية المجتمع.

وعلى سبيل المثال لا الحصر إستطاعت المرأة في منطقة الخليج من خلال بعض التجارب والممارسات العملية والميدانية أن تتبنى قيام مؤسسات نسائية إجتماعية (خيرية)، هدفها الأساسي هو النهوض بالمرأة وتأهيلها للمشاركة في بناء الأسرة، ونهضة المجتمع، والعمل على تحسين الوضع الصحي والإجتماعي، وإتاحة الفرص لها للمشاركة بدور إيجابي وعملي في ممارسة الأنشطة والأعمال التي تتناسب مع طبيعة تكوينها، ولا تخرج عن إطار القيم الإسلامية..

وإن أغلب المؤسسات الإجتماعية الأهلية التي قامت في منطقة الخليج العربي وكان للمرأة مشاركة فقد أكدت هذه المشاركة برغم قصر مراحل إنشائها.. على النجاح الذي حققته على صعيد أنشطتها وخدماتها.. وهناك

بعض المؤسسات المستقلة التي تقوم كياناتها على أساس جهود المرأة الذاتية، والتي أثبتت كفاءة ومقدرة على خوض المرأة غمار هذا المعترك، والقيام بالأعباء الإجتماعية في مجال التنمية بكل نجاح ومهارة..

ولذلك يعتبر هذا النموذج القائم للمرأة حاليا في منطقة الخليج نموذجا جيداً إستطاع في فترة قصيرة من عمر الزمن أن يحقق بعض الإنجازات الرائعة في مجال الأنشطة الإجتماعية.. وبإعتباره كمشروع من المشاريع المساهمة في إنماء المجتمع الأهلي.. مثلها مثل المؤسسات الإجتماعية الخيرية (الرجالية) والتي تعمل جنباً إلى جنب في عملية التنمية والتوعية الإجتماعية..

وأعتقد أن ما ينقص هذه المؤسسات في الوقت الحاضر.. هو تقديم المزيد من العون والدعم المادي والمعنوي لها، لتكثيف مجال أعمالها وخدماتها وأنشطتها لكي تشمل أكبر قطاعات المجتمع بكل فئاته..

وسواء كان هذا الدعم من الجهات ذات العلاقة في مؤسسات الدولة.. أو عن طريق كافة المؤسسات والهيئات الخاصة.. وكذلك الأفراد.. بالإضافة إلى إمكانية الإستمرار في توفير المزيد من الكفاءات والقدرات البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا لإدارة خدماتها.. إلى جانب توسيع دائرة خدماتها ومشروعاتها لتشمل مشروعات وميادين جديدة، وغير تقليدية، وفي مجالات وأنشطة متنوعة ومختلفة تعزز مكانتها وتدعم قدراتها وتبرز كفاءاتها ودورها الإنمائي الفاعل بشمولية أوسع، وأكثر مساحة وسكانا..

دور الخطباء والدعاة في الإنماء

أعتقد أن القارئ الكريم يشترك معي في الرأي بأن دور الخطباء والدعاة والعلماء يعد من العناصر البارزة في المجتمع، والذي يستقطب إهتمامات

القاعدة العريضة من الناس.. كدورهم ومسؤوليتهم غير المحدودة، وآثارها في التوجيه والإرشاد والإصلاح حيث يأتي في مقدمة وأولوية إهتمامات المجتمع بأسره.. وإنه - أي المجتمع - يستمد منهم المؤثرات والمقومات الأساسية.. وخاصة ما يتعلق منها بترسيخ المبادئ الدينية والقيم الأخلاقية.

إنطلاقا من هذه المفاهيم الواضحة لهذه النخبة من العلماء في عملية التوجيه والإرشاد وآثاره الملموسة على قطاعات المجتمع ككل، فإن أهمية دورهم تكمن فيما يتمتع به هؤلاء من قدرة على تجسيد وترجمة قضايا مجتمعهم، من خلال الإضطلاع بخباياها، ومعايشتها وتقديم الحلول الناجحة لها، وعدم الإنفصال عنها، وخاصة عندما يتمتع العالم بذلك الزخم الواسع من العلم والمعرفة، وسعة الإطلاع وعمق الثقافة، إضافة إلى رحابة الصدر..

ولا شك إنه مع مقتضيات، وطبيعة إيقاع العصر قد أصبح من الضروري على العالِم والداعي والخطيب أن يكون مجددا في التوجيه، وأسلوب (الخطابة ذاتها) ليكون مستعدا لمواجهة التحديات والمتغيرات التي يشهدها العالم كل يوم.. فبعض العلماء والدعاة والخطباء أصبحوا نتيجة لعدم إندماجهم مع مجتمعاتهم جامدين، ومنعزلين على أنفسهم.. بينما أصبح البعض يدرك حجم هذه المسؤولية الخطيرة الملقاة على عاتقهم، خاصة مع هذه النهضة العلمية الحديثة، وما نسميه بالغزو الفكري، والتيارات الوافدة، والمذاهب المتعددة، والركام الكبير الذي أصبح المجتمع العربي والإسلامي مثقل بتبعاته.

لذلك بات من الضروري أن يتفاعل العلماء مع هذه الحقائق المتدفقة والمستجدة شبه يومياً لعلهم يشاركون المجتمع في إيجاد الحلول الناجعة لهذه الأجيال الجديدة التي أصبحت وكأنها تعيش في بحر متلاطم تجرفه تيارات

العواصف والأعاصير المهلكة.. فلا بد لهم والحال هذه أن (يتفهموا) أهمية معالجة جميع القضايا والمشاكل التي تعترض حياة الشباب، وبالوسائل المحببة والكفيلة بجذب الشباب وإستقطابهم بعيدا عن أساليب التأنيب والتهديد والوعيد أو إختيار العبارات والألفاظ والمصطلحات التي تغلب عليها القساوة أو الغلظة..

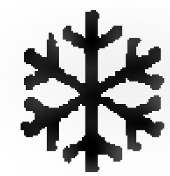
من هنا فإن دور الدعاة والخطباء ينبغي أن يتفاعل بصورة أيجابية فاعلة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ أمتنا الذي نواجه فيها التحديات، بروح الحكمة والسماحة.. وعدم رفض المكاسب الحضارية التي لا تتعارض ولا تتنافى مع القيم والعادات والتراث والتقاليد، ونبذ الفرقة والتمزق.

إضافة أخيرة

إذن فإن قضية إنماء المجتمع الأهلي ليست من البساطة بأن تبحث بمجرد مداخلة عابرة أو مجرد جرّة قلم نكتبها أو نسجلها على الورق، أو إجتماعات تتجاذب فيها أطراف الحديث، أو مناقشات أو خطب نلقيها في الندوات والمحاضرات.. ولكنها إضافة إلى ذلك تحتاج إلى إيماننا وقناعتنا الذاتية بتلك المفاهيم.. كما إنها تحتاج إلى الجهود الجبارة والمشتركة لتعاون كافة الأطراف والهيئات والقطاعات العامة والخاصة في المجتمع، لترجمة وتجسيد الأدوار الكثيرة والمتعددة التي تخدم قضايا التنمية، والتنمية التي نريدها ليس في إقتناء وإمتلاك أدوات ووسائل التقنية، و(التكنولوجيا) الحديثة والمتطورة فحسب، وليس بمؤشراتها في مواكبة ومجاراة الغير في إستخدام الألفاظ والمصطلحات، ونقل الوسائل الحديثة فحسب، ولكن إضافة إلى ذلك تعني القدرة على العمل والممارسة وإثراء التجارب المفيدة

لتحقيق الإستفادة من المكاسب الحضارية والنهضة الصناعية، والتطور العلمي.. وفيما يحقق للمجتمعات والأجيال العربية والإسلامية الرفعة والعزة، والتقدم والإزدهار، دينيا وعلميا وفكريا وإقتصاديا..

أخيرا أرجو أن أكون قد إستطعت من خلال بعض هذه الآراء والأفكار المتواضعة عن مجال إنماء المجتمعات الأهلية في الوطن العربي.. أرجو أن أكون وفقت ولو بجزئية ضئيلة ومتواضعة في الإشارة لبعض إنطباعاتي حول إمكانية العمل على بث الوعي الثقافي والفكري والعلمي في مجال إنماء المجتمع.

المجتمع الأهلي، وهم أم تطلع؟



الدكتور إسماعيل نوري الربيعي(*)

ماهي المساحة التي يمكن للمثقف العربي أن يتحرك فيها، إذا ما تطلع نحو الشواخص الماثلة أمامه. وأي إنتقاء يمكن أن يخوض فيه، ليمكنه أن يعبر عن بعض المدلولات التي تعنّ في رأسه. فعلى الرغم من ثقافتنا وإدعائنا بالمؤسساتية والهيئاتية التي كان من المفروض أن تنظم شؤون (مجتمعنا الأهلي). إلا أن الإفصاح الذي برّزه الواقع الموضوعي، كان يشير إلى الأطر الجاهزة، التي إستلتها مؤسسة السلطة. لتبني عليها كل عوامل القوة، بل لتكون المكامن التي تنتصب عليها أذرع شرعيتها.

والتطلع الذي حرك المثقف في البلاد العربية منذ بواكير عهد الإستقلال السياسي الذي جاء في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وليس أبلغ من حالة الإذكاء والتأجيج التي تم التحضير لها، ومباركة وإشراف مؤسسة السلطة،

(*) الجامعة الأردنية - كلية الآداب، قسم التاريخ.

لتكون المحصلة النهائية، نتيجة مفادها الهشاشة والإلتباس وعدم الوضوح.

وهنا لا بد أن نكون أكثر مباشرة في طرح تساؤلنا، حول النموذج الذي يمكن أن نستخلص منه معايير (المجتمع الأهلي)، ومن دون السقوط في المتاهات. لابد من التأشير وبشيئ من الواقعية إلى الإزدواجية المقيتة، التي حطت بثقلها بين ثنايا العقل العربي على صعيد منظومة التفكير، وتموضعت في نسيج الهيكل الإداري والسياسي، حتى غدت الأمور تشي بكل شيئ. إلا أن الغياب (للمدنية) أو (الأهلية) هي الظاهرة الأكثر وضوحا.

الحرص على تطمين رغبات السلطة، هو الهدف والغاية والطموح، أما الآمال التي تعنّ على رؤوس الأفراد، فتلك محض خرافة. وعلى هذا نجد القطيعة قد أوصدت الأبواب وقطعت السبل وقفلت برتاج من النوع الثقيل، كل مايمكن أن يقود نحو الحوار أو التفاهم. وبهذا تكون الشروحات والتوضيحات حول (المدنية) مجرد فروض أو طقوس يحاول المثقفون العرب، إتمامها إسقاطا للتبعة التي يمكن أن يوجه الإتهام من خلالها إليهم.

القرابة، النسب، صلة الدم، العشيرة، الإنتماء للجغرافية الصغيرة، الطائفية، الخوض في المشروعات الشللية، وأشياء أخرى. هي الأصول والنواميس في الحياة العربية الراهنة. أما لغة الدستورية والشرعية والإحتكام إلى السلطات الثلاث وتبلور دور الفرد، وتوسيع نطاق مساهمته في بناء المجتمع، وتأصيل مشاركته، فهذا هو الحيز الذي يثير الإمتعاض وعدم الرضا.

وفي غمرة التحولات التي تسود العالم، يبقى (الوضع العربي على ما هو عليه) لأننا وبإختصار شديد، أمة لا تجيد طرح الأسئلة، أمة مبتلاة (بالصنمية) التي ترسبت في عقول الهيئات التي أشاحت بوجهها عن هموم

الأفراد. وعمدت إلى جعل الحاجات الأساسية مضانّاً، تدعم من خلالها حاجة الأفراد إليها، لتتفضل بالتالي، وتقدم خدماتها على شكل هبات ومساعدات وتكريمات. ومن هذا التشكل الفج والمعقّد، ما عاد يمكن للمتابع أن يلحظ الروابط، بقد ما يرى وبشكل واضح الفواصل والتهويمات والإدعاءات بين طرفين متربصين كل منهما بالآخر بخندقه الذي لا يود ولا يروم الخروج منه.

معوقات مشاركة المرأة في إنماء المجتمع الأهلي



صالح محمد آل إبراهيم(*)

ينطوي مفهوم المجتمع الأهلي على فكرة تنظيم الناس لأنفسهم للمشاركة في تحسين واقعهم وتطوير حياتهم وتلبية إحتياجاتهم وحل مشكلاتهم والدفاع عن مصالحهم والتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم، من خلال أطر وصيغ تعاون جماعية، تتبلور على شكل مؤسسات ومنشآت ذات صبغة إجتماعية، يقومون بتشييدها والإلتفاف حولها، بغية تحقيق حياة حرة كريمة وفاضلة لهم.

هذا المفهوم للمجتمع الأهلي يحمل في داخله العديد من الخصائص والمزايا، كروح الإستقلالية والإعتماد على الذات المجتمعية، والتعاون الجماعي، والعمل التطوعي الخيري، والتماسك والترابط العلائقي الداخلي،

(*) كاتب من المملكة العربية السعودية.

والمشاركة الواسعة من مختلف أفراد وفئات وطبقات المجتمع، وغير ذلك من الخصائص التي قام كيان المجتمع عليها، وحافظت على بقائه وقوته وإندفاعه إلى الأمام، كما كانت سندا معينا له في مواجهة الصعوبات والأزمات والمشاكل التي إعترضت سبيله، ووقفت حجر عثرة أمام نموه وتقدمه.

والجدير بالذكر أن مجتمعا بهذه المواصفات يشكل وجوده إلى جنب الدولة الحديثة قاعدة صلبة ترتكز عليها في خطط التنمية والتقدم الحضاري، كما يمثل وجوده دورا هاما في الحفاظ على كيان المجتمع العام (الوطن) وإستقراره الإجتماعي في ظل غياب الدولة المركزية، بل وحمايته من العدوان الخارجي والإبقاء على إستقلاليته أمام محاولات السيطرة والغزو بجميع أشكاله الثقافية والسياسية والإقتصادية والعسكرية.

ومن هذا المنطلق وغيره، تبرز أهمية إنماء المجتع الأهلي، الذي يعني توجيه الجهود المجتمعة بإتجاه تطوير كافة الجوانب الإقتصادية والتعليمية والإجتماعية والتربوية والسياسية والثقافية للمجتمع، بهدف تحسين الأحوال المعيشية لأفراده، وإشباع حاجاتهم الأساسية، وتحقيق التقدم والرفاه المنشود.

وليس من ريب أن جهود تنمية المجتمع الأهلي وتطويره تبقى معطلة وعديمة الجدوى إذا لم تلق الإنسان المؤمن بقضيته، الواعي لدوره، المدرك لمسؤوليته، المتحسس لقضايا مجتمعه، الذي يحتضن جهود التنمية ويرعاها وينميها.

ذلك أن الإنسان هو محور الإرتكاز في التنمية، وهو الصانع الأول لها.

«فالإنسان هو هدف التنمية وغايتها وهو أيضا أداتها ووسيلتها ودرعها ومحرّكها والمخطط لها ومنفذها ومتابعها وجاني ثمارها أو مردودها»[1]

(١) الإسلام والتنمية البشرية، د.عبد الرحمن عسيوي، ص ٧ .

و«بما أن الإنسان في ضوء أوضاعه الإجتماعية والطبيعية، هو مخطط التنمية ومحركها، فقد جعله الإسلام مداراً للعملية التغييرية التنموية، فبفشله تفشل الحياة ولا تتقدم وتنهار خطط التنمية جميعها»[1].

ويمكن إستيحاء هذه الفكرة من النصوص القرآنية التالية:

يقول الله تعالى: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾[2].

﴿ذلك بأن الله لم يكُ مغيّراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾[3]. ﴿وماكان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون﴾[4].

﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾[5].

وينبغي التأكيد هنا على ضرورة الإستفادة من كل الإمكانات والطاقات البشرية الكامنة والمتاحة في المجتمع، وتوظيفها في خدمة أهدافه وتطلعاته وقضاياه، إنطلاقا من أن التنمية الحقيقية هي حصيلة تضافر جهود جميع الطاقات والعناصر المهتمة والفاعلة في المجتمع.

«وهذا يعني أن إهمال أي طاقة من طاقات المجتمع أو تهميشها أو إضعاف مساهمتها في العمل الإنمائي يصيب الهياكل الإجتماعية نفسها بالتشويه والخلل ويوصل العمل الإنمائي إلى الفشل»[6].

---

(١) الإسلام والتنمية الإجتماعية، د.محسن عبد الحميد، ص ٣٣.
(٢) سورة الرعد، آية ١١.
(٣) سورة الإنفال، آية ٨.
(٤) سورة هود، آية ١١٧.
(٥) سورة آل عمران، آية ١١٠.
(٦) الطاقات النسائية العربية، د.زهير حطب، ص ١٩.

مشاركة المرأة في إنماء المجتمع الأهلي

والمرأة بوصفها إنسانا تملك طاقات هائلة - لا تقل عن طاقات الرجل - تستطيع من خلالها أن تقوم بدور فعال في عملية إنماء المجتمع، سواء أكان ذلك على المستوى التربوي أم الثقافي أم الإجتماعي.

وهذا ما نستوحيه من الآية الكريمة التي تحمّل المؤمنات مسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما تحمّل المؤمنين ذلك ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم﴾[1].

بل إن ملاحظة وضع المرأة في المجتمع الإسلامي، وما كانت تقوم به من أدوار متعددة في مختلف مجالات المجتمع، وبصورة أخص في المجال التعليمي والتربوي والإقتصادي والإجتماعي حيث كانت المرأة تقوم بإعداد النشء، وتساهم في التعليم والتوجيه، وتشارك في النشاط الإقتصادي، زراعة وتجارة وصناعة، وتعتني بالفقراء والمساكين واليتامى والجرحى والأرامل والعجزة والمرضى، وتواجه الفساد والإنحراف، وتقاوم الظلم والإستبداد والعدوان...

إن ملاحظة ذلك تكشف لنا مدى قدرة المرأة على المساهمة في بناء المجتمع وتطويره، بما تملكه من طاقات وإمكانات كامنة في ذاتها، الأمر الذي يستدعي ضرورة إتاحة الفرصة لها وتوفير الظروف الملائمة، وإشباع حاجاتها الأساسية، كي تشارك مشاركة فعالة في عملية إنماء المجتمع، وبإعتبار أن مساهمتها في جهود التنمية تزج بطاقة بشرية إضافية لمواجهة

---

(١) سورة التوبة، آية ٧١.

مقتضيات التطوير والتغيير والبناء لأنماط الحياة في المجتمع الأهلي.

وتمهيدا لمشاركة المرأة في إنماء المجتمع الأهلي، يجدر بنا التعرّض إلى العوامل التي تعيق مشاركتها وتعرقل حركة تقدمها، ثم إتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة تلك المعوقات.

فالمرأة في المجتمع العربي لا تزال حتى هذه اللحظة معطلة القدرات في المساهمة في العديد من الأنشطة الثقافية والإجتماعية والإقتصادية.

والسبب في ذلك يعود إلى مجموعة العوائق المنتشرة في المجتمع، والتي تحول دون مشاركة المرأة في الجهود الهادفة إلى تنميته.

وفي نظري تتلخص المعوقات في العوامل التالية:

(١) الموقف السلبي للمجتمع من المراة

ويتجسد في العادات والتقاليد الحاكمة في المجتمع، والتي تنظر إلى المرأة على أنها إنسان آخر هامشي غير ذي بال، خلق للرجل وتحقيق رغباته وإشباع حاجاته والإنصياع إلى أوامره ونواهيه، وتعتبر الأسرة والمنزل هما المكان الوحيد الذي ينبغي أن تمارس فيه دورها ووظيفتها.

ولا يقتصر الموقف السلبي من المرأة في المجتمع العربي على تحجيم دورها في الحياة المنزلية والأسرية، بل يمتد إلى التقليل من أهمية مشاركتها الثقافية والإجتماعية والإقتصادية حيث لاتزال العديد من القيم والعادات الإجتماعية لاتسمح للمرأة بممارسة حقوقها في التعليم والتوجيه والعمل والدخول في مؤسسات الرعاية الإجتماعية.

من جانب آخر تتسلط بعض العادات والتقاليد الإجتماعية التي تحط من مكانة المرأة، تنزل من قيمتها وذلك بإعتبارها موضع التخلّف والجهل والضعف والقصور والشر والعيب والبطالة والنقص.

ومن الطبيعي والحالة هذه أن لا يكون للمرأة أي دور يذكر خارج المنزل. وتظل مشاركتها في قضايا المجتمع وشؤونه مرهونه بتغير موقف المجتمع منها.

(٢) ضآلة حظ المرأة من التعليم:

بين التعليم والتنمية علاقة وطيدة، فالتعليم هو «الأداة الأولى للتغيير، الذي يعتبر جوهر عملية التنمية، فهو الذي يعمل على تعبئة الطاقات البشرية، وإعدادها وتنمية قدراتها، وهو الذي يعمل على نشر الوعي العلمي والعملي المبني على إدارة الفرد والظروف المحيطة به، وقدرته على تحسين تلك الظروف»[١].

ونظرا لإرتباط التعليم بالتنمية، فإن لإقبال المرأة على التعليم بجميع أنواعه، وحصولها على كفايتها منه، أهمية كبيرة في تعزيز ثقتها بنفسها وتطوير قدرتها على المشاركة في إنماء المجتمع بما يتيحه لها من معارف وأفكار وآفاق وتطلعات وإمكانات.

ومن المؤسف أن حظ المرأة من التعليم لا يزال دون المستوى المطلوب، فالجهل والأمية يسيطران على قطاع كبير من المجتمع النسوي، مما يقلل من فرص مساهمتهن في بناء المجتمع.

(٣) تدني مستوى وعي المرأة لذاتها ولدورها الإجتماعي:

يرتبط دور المرأة في المجتمع إلى حدما بموقف المجتمع منها ونظرته إلى مهامها.

فالدور الذي تقوم به المرأة في الأسرة والمنزل إنما هو إنعكاس لنظرة

---

(١) التعليم مشروع إقتصادي، غادة قضيب البان، المستقبل العربي (لبنان)، العدد ١٤٦، ص ٦٣.

المجتمع إليها، وطبيعة الدور الذي ينبغي أن تقوم به.

ومع إعتياد المرأة على ممارسة دورها التقليدي المحدد من قبل القيم والأعراف السائدة في المجتمع، والمتمثل في تربية الأطفال والإعتناء بالزوج وبمستلزمات الأسرة فقط، يتحول هذا الدور إلى قناعة راسخة في ذهنها، وعقيدة ثابتة لا تتزلزل.

ويكون من الصعب تبديلها أو إضافة دور آخر لا يدخل في نطاق إهتمامها وإتجاه تفكيرها، لإعتقادها أن دورها الأساسي والوحيد الذي خلقت من أجله هو ما تمارسه من مهام الأمومة والزوجية داخل مؤسسة الأسرة.

وما لم يحدث تغير في نظرة المرأة إلى نفسها، وطبيعة الدور المطلوب منها، فإن مشاركتها في إنماء المجتمع ستبقى محدودة وهامشية.

(٤) سيادة قيم الإستهلاك في المجتمع النسوي:

يشكل إنتشار قيم الإستهلاك والترف والتراخي والتواكل والكسل والراحة في وسط المجتمع عائقا أساسيا أمام مشاركة المرأة في إنماء المجتمع، بإعتبار ما تغرسه في نفسية المرأة من إهتمامات جزئية وزائفة تدفع بإتجاه تغليب الروح الفردية المصلحية على المسؤولية الإجتماعية.

(٥) مشكلة التوازن بين المسؤولية المنزلية والإجتماعية:

تندفع بعض النساء من وحي المسؤولية الإجتماعية إلى المساهمة في خدمة المجتمع وعلاج مشاكله.

بيد أنه قد يحدث في كثير من الأحيان تعارض بين المسؤوليات الأسرية والمسؤوليات الإجتماعية، فتضطر المرأة إلى الإنسحاب من الساحة المجتمعية وترك مسؤولياتها الإجتماعية، حفاظا على مسؤولياتها داخل الأسرة والمنزل

من أن تتضعضع.

وبعد أن عرفنا مجموعة العوائق التي تقف أمام مشاركة المرأة في إنماء المجتمع الأهلي، نرى ضرورة إتخاذ التدابير اللازمة لعلاج تلك العوائق وإزالتها من أجل تحقيق مشاركة فعالة للمرأة. وفي سبيل ذلك ينبغي القيام بالخطوات التالية:

١- تصحيح النظرة التقليدية القاصرة لدور المرأة في الحياة، والوقوف بوجه العادات والتقاليد الإجتماعية الخاطئة والمخالفة للشرع الإسلامي.

٢- إعداد المرأة وصقل شخصيتها وتأهيلها نفسيا وروحيا وفكريا وإجتماعيا.

٣- توعية المرأة بمسؤولياتها في الأسرة وفي المجتمع وإثبات جدارتها ودورها الفعال في هذين المجالين وفي قدرتها على التوفيق والجمع بينهما.

٤- تعزيز ثقة المرأة بنفسها وطاقاتها وإمكاناتها المختلفة وتشجيعها على المشاركة في بناء المجتمع.

٥- توعية المرأة بحقوقها التي منحها إياها الإسلام وتدريبها على ممارسة هذه الحقوق.

٦- بث القيم الإيجابية البناءة في المجتمع النسائي كقيم العلم والعمل والتعاون والعطاء والمبادرة والفاعلية والمسؤولية المجتمعية.

٧- إتاحة الفرص الممكنة وتوفير الظروف المناسبة وخلق الأدوار الملائمة لمشاركة المرأة في إنماء المجتمع.

٨- الإشادة بجهود النساء العاملات في مجالات النشاط المجتمعي، وإعتبارهن قدوات صالحات للمرأة.

روائع من نهوض المجتمع الإسلامي بمؤسساته الأهلية، تجارب بحاجة إلى دراسة



عبد العال سعود العبد العال(*)

يؤسس الإسلام مسألة (إنماء المجتمع الأهلي) على أبناء المجتمع أنفسهم، من خلال جعل الإنسان في المجتمع ذا هوية واضحة وفعالة.. تسعى إلى التميّز الفعلي في إطار التنافس الإيجابي في إستباق الخيرات. يؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿هو أنشأكم من الأرض وأستعمركم فيها﴾[1].

«إذ أن طلب العمارة هنا المستفاد من الهمزة والسين والتاء في كلمة إستعمركم، موجّه إلى كل أفراد المجتمع»[2].

(*) كاتب من المملكة العربية السعودية.

(1) سورة هود، آية ٦١.

(2) دور القطاع العام في الإقتصاد الإسلامي، د.بيلي إبراهيم أحمد العليمي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد ٩ محرم ١٤١٤هـ - يوليو ١٩٩٣م، ص ١٦٧.

«كما يؤكد ذلك أيضا، ما قرره الفقهاء، من أن مزاولة الأنشطة الإنتاجية المختلفة التي تحتاجها الأمة، وتعود بالنفع عليها، من زراعة، وصناعة، وتجارة، وغيرها مما به قوام أمور الدنيا من فروض الكفاية التي يأثم المجتمع بتركها»[1].

على أن مسؤولية إنماء المجتمع، لا تقف عند بعد واحد. بل هي مسؤولية شاملة، تتسع لتطال كافة جوانب الحياة.

فأبناء المجتمع الإسلامي كما يفترض أن يمثلون - في تكوينهم - قدرة إقتصادية دافعة ومتعاطفة، وقدرة إجتماعية متضاعفة ومشاركة، وقدرة إدارية ذات كفاءة، وأخيرا قدرة سياسية واعية وموجهة. وهكذا.. «فالتنمية الشاملة عملية مجتمعية ذاتية موجهة وفقا لإرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية - إجتماعية إقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد دائم لقدرة المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه»[2].

وعلى ذلك، فالقاعدة التي تستند إليها عملية (إنماء المجتمع الأهلي) هي الناس أنفسهم. ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي التعرف أولاً على الوسائل التي تعطي هذه النتيجة المرجوة من خلال إلقاء المسؤولية على جميع أفراد المجتمع، وحثهم على التعاون والمشاركة الفعالة، بحيث يصبح هذا الوعي شأنا إجتماعيا عاماً. «إذ أصبح هناك إدراك بأن العوامل الثقافية والفكرية

---

(١) المصدر السابق، نقلا عن: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج٤، للإمام النووي.

(٢) نحو إستراتيجية للتنمية الشاملة في أقطار دول مجلس التعاون، د.علي الكواري، ص ٣٨، مقال مطبوع في (محاضرات الموسم الثقافي الثاني) لعام ٨٥ - ١٩٨٦م المجتمع الثقافي - أبوظبي.

والعادات والتوجيهات الحضارية للمجتمع، ونوع الإدارة الحكومية تؤثر بشكل حاسم في عملية التنمية»(1).

..ومعنى هذا فإنه لا بدّ من إحداث تنمية في العقلية التي يفكر بها الناس، وفي طريقتهم في تناول المشكلات التي تواجههم. ولابدّ من الإرتقاء بجميع نواحي الحياة الإنسانية والإجتماعية والأسرية والتعليمية، وإكساب الناس عادات جديدة في العطاء والعمل والتضحية وحب الإنجاز ومحاربة الإتكالية(2).

وهكذا كانت المشاركة الأهلية في المجتمع الإسلامي في الصدر الأول، تعتبر مهمة أساسية في وجدان الإنسان المسلم يترجمها في عطائه لصالح المجتمع العام.. يشهد على ذلك ماقاله الصحابي الجليل جابر بن عبد الله الإنصاري: «فما أعلم أحداً ذا مقدرة من أصحاب رسول الله(ص) من المهاجرين والأنصار إلّا حبس مالاً من ماله صدقة موقوفة لا تشترى ولا تورث ولا توهب»(3).

بل إن المتتبع لسيرة المجتمعات الإسلامية، يجد أن المشاركة الأهلية كانت تعطي جميع ماتتطلبه الحياة المدنية من إحتياجات «مما ملأ المجتمع الإسلامي بالمؤسسات التي بلغت حدا من الكثرة يصعب إحصاؤه والإحاطة به»(4).

---

(1) الإقتصاد الإسلامي خطوط عريضة، د.محمد أحمد صقر، ص ١٤٣، مقال مطبوع في (محاضرات الموسم الثقافي الثاني) لعام ٨٥ - ١٩٨٦م، المجمع الثقافي - أبوظبي.

(2) المصدر السابق، ص ١٥٧.

(3) راجع: الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، د.وهبة الزحيلي، ص ١٥٧، دار الفكر دمشق ط١، عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، وأيضا: أحكام الوصايا والأوقاف، د.بدران أبو العينين بدران، ص ٢٦٨، نشر مؤسسة شباب الجامعة، عام ١٩٨٢.

(4) من روائع حضارتنا، د.مصطفى السباعي، ص ١٣٧، دار السلام بدمشق.

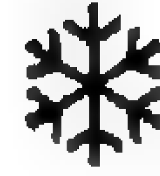
ومن تلك المؤسسات المساجد، والمدارس، والمستشفيات، ومنها بناء الخانات والفنادق للمسافرين المنقطعين وغيرهم من ذوي الفقر، ومنها بناء بيوت خاصة للفقراء، ومنها السقايا أي تسبيل الماء في الطرقات العامة، ومنها المطاعم الشعبية لمن لا يجد مأكلا، ومنها بيوت للحجاج في مكة ينزلونها حيث يفدون إلى بيت الله الحرام، وقد كثرت هذه البيوت حتى عمّت أرض مكة كلها، حتى أفتى بعض الفقهاء ببطلان إجارة بيوت مكة في أيام الحج لأنها كلها موقوفة على الحجاج، ومنها حفر الآبار في الفلوات لسقي الماشية والزروع والمسافرين، وقد كانت منتشرة بين عواصم المدن الإسلامية وقراها، وقلّ أن يتعرض المسافرون - في تلك الأيام - لخطر العطش. ومنها أمكنة المرابطة على الثغور لمواجهة خطر الغزو الأجنبي على البلاد، فكانت هناك مؤسسات خاصة بالمرابطين في سبيل الله، يجد فيها المجاهدون كل ما يحتاجون إليه من سلاح وذخيرة وطعام وشراب، وكان لها أثر كبير في صد غزوات الروم أيام العباسيين، وصد غزوات الغربيين في الحروب الصليبية عن بلاد الشام ومصر، ويتبع ذلك وقف الخيول والسيوف والنبال وأدوات الجهاد على المقاتلين في سبيل الله، وكان لذلك أثر كبير في رواج الصناعة الحربية وقيام مصانع كبيرة لها في بلادنا، حتى كان الغربيون في الحروب الصليبية يفدون إلى بلادنا - أيام الهدنة - يشتروا منا السلاح، وكان العلماء يفتون بتحريم بيعه للأعداء.

ومن المؤسسات الإجتماعية ماكانت وقفا لإصلاح الطرقات والقناطر والجسور، وكذا المؤسسات الخيرية لإقامة التكافل الإجتماعي، فهناك مؤسسات للّقطاء واليتامى ولختانهم ورعايتهم، ومؤسسات للمقعدين والعميان والعجزة، يعيشون فيها موفوري الكرامة لهم كل ما يحتاجون من سكن وغذاء وتعليم أيضا. وهنالك مؤسسات لتحسين أحوال المساجين

ورفع مستواهم وتغذيتهم بالغذاء الواجب لصيانة صحتهم. ومؤسسات لتزويج الشباب والفتيات العزّاب ممن تضيق أيديهم أو أيدي أوليائهم عن نفقات الزواج وتقديم المهور، ومنها مؤسسات لإمداد الأمهات بالحليب والسكر.

بل تعدت تلك المشاريع الأهلية رعاية الإنسان إلى رعاية الحيوان.. فهناك مؤسسات أقيمت لعلاج الحيوانات المريضة، أو لإطعامها، أو لرعيها حين عجزها»(١).

هكذا كان وضع المجتمع الأهلي في تاريخنا الإسلامي، ولا سبيل إلى إعادة تلك الروح إلّا حين يسود الوعي المسؤول معظم شرائح المجتمع.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٣٧ - ١٤٠، بتصرف.

المجتمع الأهلي ومطلب التمدّن
إنماء الرؤية وإنماء المشروع



إدريس هاني(*)

تعتبر جلّ التواريخ والمصنفات الأدبية العربية وثائق حية تكشف عن عمق المنزع التمدني عند المجتمع المتحضر.. لقد غصت كتب عربية كثيرة، كالأغاني والعقد الفريد وما شابههما، بكلام كثير عن حالات البدو وعجائبية أنماط حياتهم.. وتناقض منازع البادية مع منازع الحاضرة.

يبدأ هذا التركيز أو الإهتمام بالحواضر، من أن الإطار الجغرافي لدولة الإسلام وإنطلاقتها بل وإزدهارها.. هما مكة والمدينة.. والمدينة (يثرب) تحولت إلى عاصمة رسمية، تكيّفت مع تطلعات الإسلام، كما عزز الإسلام بعضا من منازع أهلها وأخلاقهم في بداية تأسيس الدولة، أولئك الذين أعتبروا فيما بعد (أنصارا) بل لقد تبين أن أغلبية الوحي القرآني، والمتعلق

(*) باحث من المغرب.

أساسا بتنظيم الحياة من أحكام ونظم وقوانين، كان مدنيا.

أما القرآن الكريم من جهته، فقد تعرّض إلى موضوع البداوة من خلال الحديث عن (الأعراب) جاعلا منهم منافقين وكفاراً أو مسلمين وغير مؤمنين.. ليكشف عن أن بيئة الأعرابي تعيق بلوغه المكارم العليا لمنازع الحضارة.. إن المبدأ والقانون والشريعة كلها أمور تكسب طابعها المتعالي في مجتمع مدني.. والبداوة في مجملها تحكّم الفوضى والتوحش.. ولذا نجد هذه المشكلة بارزة عند علماء إجتماعيين ومؤرخين قدامى كإبن خلدون والذي عزى تأخر نشوء الدولة وإستقرارها في بلاد المغرب، إلى غزو البدو الرحّل، من بني هلال وبني سليم.. فدولة التشريع والعمران.. وإن شئت فقل دولة القانون والقيم الحضارية، لا يمكنها أن تتم في مجتمع تهيمن عليه ذهنية البداوة في منزعها اليومي.. والمجتمع المدني، كشكل تاريخي، ليس حديثا من حيث مفهومه العام، وإن كان الإصطلاح قد أختزله في مضمون غربي متمركز. إنه هو الشكل الذي إنتهت إليه مجتمعات كانت سائرة في طريق تمدين حياتها الإجتماعية، بالإنفصال عن حياة البداوة وذهنيتها، وباتت تتأكد تلك المصاديق في حياة التمدن في أدق مفردات حياة الشخص اليومية إبتداء من مطعمه ومشربه وملبسه.. مرورا بنمط حياته وسلوكه، وإنتهاءً بوعيه وثقافته. لم يكن التمدن وليد عقلانية الغرب وحدها، إنه حاجة بشرية خارجة عن أي خاصة إستعراقية، وقد غصت وثائق تاريخية عن حالات تمدنية لدى شعوب آسيوية كالصين والهند وفارس والشام.. في زمن التوحش الأوربي. وكان موقف الإسلام من تلك المدنيات هو الحوار والتفاعل السلبي والإيجابي.. يقول آرنولد توينبي: «ففي أيام النبي. كانت مدنيات المشرق وإيران تحيط بمكة من كل صوب.. وقد خرج محمد نفسه إلى جانب البيزنطيين.. وعندما لم يكن العرب يقومون

بالحروب إلى جانب البيزنطيين أو الساسانيين، كانوا يقومون بأعمال تجارية معهم».

فالإسلام الذي شرع منذ الوهلة الأولى إعادة صياغة سلوك العرب وجبّ الماضي والإحتفاظ بما يساوق أخلاق التمدن.. حتى في أدق الأمور وأخصها، كان يهدف إلى تمدين العرب وإخراجهم من التوحش والبداوة، وذلك كان جانبا من مغزى قوله «جئت لأتمم مكارم الأخلاق».

وعليه يكون التمدن مطلباً شاملاً لكل الفصائل البشرية التي تحيى على هذا الكوكب.. إننا نعتبر الخصوصية عنصراً أساسياً لا يمكن تجاوزه أو التغافل عنه، وهذه الخصوصية كما نعتقد ليست سوى التلوينة التي تتركها جملة عوامل على التكوين العقلي للمجتمع. وهي لا تتجاوز الجغرافية والإثنية.. وهي أهم العوامل التي تخلف آثارها على الأنماط الثقافية والإجتماعية لمجتمع أو ثقافة ما. ولكن الخصوصية ليست أبداً دعوة للإنطواء ورفض الأنخراط في المسيرة التاريخية في أفقها الكوني.

هناك أنماط، وهناك أذواق أهلية محلية.. غير أنه ليس كل نمط يعبر عن منطق سليم في مسيرة السيطرة على الطبيعة وتسخيرها. لابدّ أن يكون الكوني له حضور فعال في تكوين الثقافة الأهلية. إن الرحلة التي تقطعها البشرية في سبيل إمتلاك الطبيعة وتطوير حياتها متنوعة في حجم وشكل حركتها كما هي متنوعة في نمطية وذائقة هذه المرحلة.. ومن هنا لابد أن تنطلق حركة الإنماء الثقافي الأهلي.. أن تقف في وجه الإلغاء الثقافي وتعمل على تقنين التثاقف، في جهاد إنمائي مزدوج..

لقد تبين ذلك من خلال الإختراق الذي نشهده اليوم عبر مجالات الإعلام ووسائلة بمختلف مستوياته وعبر أنماط الإستهلاك التي أصبحت تتحكم في سلوك المجتمع وأخلاقه كما وتحدد الذهنية اليومية للأغلبية

الضائعة من مجتمعاتنا الأهلية. وقد نتج ذلك عن الفراغ الثقافي الذي تشهده مجتمعاتنا..وعن الأفول المؤسف لما أسميه الضمير الثقافي للأمة، الذي يلعب دور صمام الأمان. إذ مهما كان واقع العالم الغربي في رقيّه المادي وتطوره الصناعي، فإنه لا يمكن أن يلغي ثقافتنا، إذا فعلاً نحن صممنا على محاصرتها فمجتمعاتنا تنطوي على تراث علمي وثقافي قادر على دعمها في تمنّعها، وأن يعزز موقفها في نشدان التثاقف العادل الذي يجعل الثقافة مجالاً للإلتقاء بين الأسرة الإنسانية في مختلف مواقعها.. وليس أداة للسيطرة والنفوذ..

إشكالية المدنية: تمدن أم تغرب

ثمة من يعتقد بأن التمدن والتغريب، وجهان لعملة واحدة، إذ لا يمكن تصور مدنية خارجة عن نمط التمدن الغربي. وهنا نجدنا ملزمين بتوضيح هذه الإشكالية.

لقد ارتقى الغرب بالمؤسسة الأهلية إلى مستوى معيوشه كما تترجم ذلك إنجازاته العبقرية في مجالات التصنيع والثقافة.. تكيّف آلي مع مستوى التطور الإقتصادي للغرب.. لم تعد المسيحية هي التي تتحكم في مؤسسة المجتمع المدني، بقدر ما أن هناك قيماً صناعية باتت تفرض نفسها على المجتمع المدني. ذلك منذ أن فشل المجتمع الغربي في ممارسة الحكم اللاهوتي، وبعد أن تأكد عجزه عن تحقيق عدالة إجتماعية ووفرة إقتصادية وحرية عامة على أساس اللاهوت الكنيسي، ومن هنا فإن الدعوة إلى تمثل قيم التمدن في شكلها الغربي - النفعي التنافسي - هي دعوة تختزل تعسفاً في وعي تاريخ وبنية المجتمع المدني في الغرب ذاته. ذلك أن تمثل هذه القيم بمعزل عن شروطها

الإقتصادية والصناعية.. يبقى دعوة إلى جعل المعلول حاكما ومنتجا لعلّته في المفهوم المنطقي للمسألة. لأن التطور الإقتصادي ونمط الإنتاج الصناعي في الغرب كان قاعدة في ترسيخ ذلك النوع من القيم..

ومادام أن الإنسان في مجتمعاتنا العربية لا يزال يتعثر في فهم وممارسة مواطنته، وفهم علاقاته بالسلطة أو بالأحرى ممارستها. مادام أن الشكل السياسي في البلاد العربية لا يزال محتفظا ومكرسا لنمط من السلطة غير مدني.. فإنه من الصعب جدا، أن نفرض على المجتمع قيماً غربية. فليس من المعقول أن يحقق الإنسان العربي مواطنته، وينخرط في مناخ المطالبة بالحقوق في بيئة تكفر بالإنسان وتحطم شروط توازن هذا الإنسان سياسيا وإقتصاديا.. كيف يكون مدنياً رجلٌ لا يحوز على راتب منتظم، ولا يبلغ قدره خمس مائة دولار في السنة؟ هذا السؤال يمكن الإجابة عليه في البحث عن ما يمثل هذا النموذج في الأطراف الغربية. فإن كان هناك ما يهدد بنية المجتمع المدني في الغرب، فهو هذه الطبقات المسحوقة والمحرومة التي تكثر في أوساطها الجريمة والعنف الإجتماعي والأوبئة والأمراض.. هذه عينة تجد لها مثالا في العالم الثالث الذي يتشكل من الأغلبية التي لا تحوز على كامل حقوقها وضروريات حياتها. وهذا ينتج قيماً غير مدنية تشكل القيم الغالبة. وتبقى قيم المجتمع المدني في شكلها الغربي أو الارستقراطي في أوساط محدودة تمثلها الطبقات المحضوضة والبورجوازية المدنية.

الهجرة القروية.. وأزمة التمدن

إن أي محاولة للنهوض بالمجتمع الأهلي. يجب أن تضع نصب العين تمدن هذا المجتمع. وأول سبيل لذلك وأيسره، الرفع من مستوى الوعي

الأهلي إلى ذاك الطموح، وخلق هذا الإهتمام لدى جميع فئات المجتمع.

إن مجتمعاتنا الأهلية في عمومها غير متمدنة. ولا يزال ميزان التفاوت بين البادية والمدنية لصالح الأولى. وعندما نقول ذلك، فإننا على يقين من أن إرتفاع نسبة المدنية لا يعني نهاية هذا التفاوت لأن إنتقال القروي إلى المدينة بفعل الهجرة المفروضة، لايعني تمدنه الحقيقي.. بل ربما يعني ذلك تعميم ثقافته داخل المدينة، وخلق عوالم قروية داخل المدن. فالمدينة العربية بفعل هذا النوع من الهجرات - العشوائية - سوف تتهدد بالبداوة، وليس العكس!

من هنا، لا بد من التركيز على التعليم وجعله رهان مشروعنا الأهلي.. من خلال إعادة رسم مفهوم حضاري مدني لمسألة التعليم، وإلحاق هذا القطاع بمشروع تنمية هذا المجتمع، لا جعله رهانا لمشروع خاطئ ومتخلّف.. وتقزيم دوره بجعله سبيلا لضمان الوظيفة الإجتماعية، وتحصيل المعاش. فهل المعلّم في عالمنا العربي قادر على ممارسة دور التمدن والتمدين للمجتمع الأهلي؟

أتصور أنه عاجز عن ذلك. لأنه ليس سوى منفذ لسياسة تعليمية لا تجعل ضمن أهدافها هذا المشروع، ولأنه هو نفسه لا يمثل النموذج الراقي للتمدن، مادامت ظروفه الإجتماعية لا تسمح له بالسهر والجهد المتواصل لأداء هذه المهمة الحضارية، إن تطوير التعليم في البلاد العربية، ليس معناه إستيراد برامج غربية، بل ذلك يبدأ بتحسين أحوال المعلم العربي والبنية التحتية للمؤسسة التعليمية فيما يرتبط بالتجهيزات الرئيسية. وإعطاء هذا القطاع دوره الطليعي.

ثم لا بد من التركيز على مجموعة من النقاط الأساسية في عملية التمدين. وهي ثوابت مشتركة لكل مجتمع ينطوي على هذه القابلية، مهما

تنوعت ثقافته.

إن المجتمع المدني بإختصار شديد، هو دولة القانون والمواطنة وحقوق الإنسان، ومعنى ذلك، أنه لابدّ للوصول إلى المجتمع المدني من توفير مجموعة مؤهلات أساسية، وهي الأساس المادي، الذي يضمن نمو المجتمع المتمدن إقتصادياً. لأن التخلف وقيم اللاتمدن ترافق دائما المجتمع الفقير، ثم لابدّ من توفير مناخ الحرية وحقوق الإنسان وجعلها أساساً للتنمية، وذلك يتوقف على صياغة مدنية لمفهوم السلطة وعلاقتها بالمواطن. لاشك أن الحرية وإنفراج العلاقة بين السلطة والمواطن، سوف لن تكون إلّا في صالح الإنماء، رغم كل السلبيات التي من الممكن أن تلحق بهما!

مفهوم المجتمع الأهلي



أحمد الشهاب(*)

ليس المقصود بالمجتمع الأهلي، المجتمع بالمعنى المتعارف عليه، الذي تضمنه بقعة جغرافية أو إقليم يعيش عليه أبناء مجتمع واحد، وتربطه لغة مشتركة فحسب، أو مجموعة الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم من خلال شبكة من العلاقات الإجتماعية والإقتصادية والنفسية بغرض سد حاجاتهم المتنوعة.

ولكن المقصود.. أكثر من ذلك، الفعل الإجتماعي بما هو مبدأ مؤسس لكل إجتماع أهلي، وهو الأمر الذي يمنح لأي إنساني عام معنى، الوحدة في الوعي والإرادة وتلاق وإنسجام في الهدف المرسوم. وإذا شئنا.. ليس المجتمع الأهلي السكنى في جو من الإخاء والتعاطف بين أفراد المجتمع، وإنما هو الفعل المنشئ للتكافل والتعاضد والتعاطف بين الناس، فالقيمة هنا ليست للروابط الموروثة وغير العقلانية، وإنما كل القيمة لتجاوز الذات في بناء المجتمع السليم المتعقّل الذي

(*) كاتب من الكويت.

يجعل من الممكن أن تكون الحركة المجتمعية فعلا واعيا مقصودا في إتجاه بناء وإصلاح المجتمع وتطويره. ولذا غدّت المؤسسات الأهلية في أي مجتمع - على إختلاف إهتماماتها - البنية الدفاعية الحقيقية للمجتمع، فيما تلعبه من دور إجتماعي وإقتصادي أو ثقافي توجيهي، أو تعليمي إنمائي.

فقد إستطاع المجتمع الإسلامي عبر تنظيماته ومؤسساته الأهلية، أن يستوعب وينتج المعارف الإنسانية، ويواكب المتغيرات ويبدع وينوع في إنتاجاته، وإحتل عرش القمة في منجزاته العلمية والمعرفية.. هذا في الوقت الذي كان الغرب غارقا في بؤسه وتخلفه.. وحرمانه، فليس هناك أي تلازم بين وجود نظام الحكم الإسلامي وبين وجود الأمة وفاعلية المجتمع الإسلامي، وفي التشريع الإسلامي يجب على كل إنسان مكلف الإلتزام بالقيم والمبادئ والحكم الشرعي الإسلامي.. حتى ولو لم تكن هناك دولة إسلامية، وهذا على عكس الأنظمة الأخرى التي تعطل أنظمتها وقوانينها إلى حين قيام الدولة التي تمثلها، وفي هذا لم يكن مستنكرا أن يعيش الإنسان (الرأسمالي) مثلا كل إلتزامات الشيوعية المخالفة تماماً لمبادئه التي يعتنقها، إذا كان في دولة شيوعية أو غيرها، أما الإسلام فهو يفرض على المؤمن إلتزامه، وأن يعيش التديّن في سلوكه وشعوره في كل لحظات حياته، فلا تلازم بين قيام المجتمع الإسلامي وفاعليته، وبين وجود نظام الحكم (السلطة).

بل في كثير من الفترات التاريخية التي مرت على المسلمين، بدأت أولى نكساتهم عندما حاولت السلطة القائمة والتي ترفع شعار الإسلام، تقنين العمل الأهلي، وتحديد أطر الحركة الإجتماعية، والتي تكون عادة بفصل القاعدة عن مؤسساتها الشرعية، بحجة المصلحة العامة.. أيضا إستعداد الأمة في المقابل على التخلي عن دفاعاتها (مؤسساتها) الأهلية ساهم في هذه النكسة.

فقد برز في الأمة ثمة توجه بضرورة طرح العمل الثقافي والإجتماعي

والإقتصادي والتعليمي عن كاهل المؤسسات الأهلية، طالما توجد هناك سلطة ترفع شعار الإسلام، وتتبنى في عناوينها الشأن الإجتماعي والثقافي و...ألخ.

وأعتمد هؤلاء فيما ذهبوا إليه من رأي، إلى أن حركة المجتمع الأهلي وطبيعته التي تتقبل الإختلاف وتتعايش مع المفردات المتنوعة والتي لا ترى غضاضة في التعدد الفكري، وفي حق التكوين المؤسسي، ربما أدت بشكل أو آخر إلى خلق مجال التصادم والتضارب وتصارع المصالح، فالمجتمع الأهلي بهذا التصور.. عبارة عن حالة من الذاتية والمصحلة المتضاربة والتي لا تخلق منظومة مستقرة، إذ هي - كما يرى أصحاب هذا الرأي - أرضية لكل أنواع الفساد والفوضى الإجتماعية، واقترحوا بديلاً عن ذلك السلطة، فمن خلالها تحدد الخطوط الدقيقية للتطور المجتمعي.

ويبدو واضحا مدى فساد هذا الرأي.. من عدة جهات:

١- إن مثل هذا الطرح هو الذي أعطى للسلطة دوراً أكبر من ذلك الدور المرسوم لها، وقلّص من الدور الفاعل للمؤسسات المجتمعية والتي هي نواة المجتمع الأساسية، الأمر الذي حول السلطة من مؤسسة مهمتها حراسة الشريعة.. إلى رمز للجماعة ذاتها بل وحلّت محلها.

٢- سلبت السلطة دور المجتمع الأهلي المكلّف به، وسُحق تحت عجلاتها، فالرأي في أي شأن عام أو خاص تقوم السلطة بإتخاذ قراره، مع أنه شأن الناس.. والمجتمع هو الذي سيتحمّل نتائجه.

٣- إن المجتمع يتطور ويطوّر وعيه العام بقدر ما ينجح في إكتشاف وسيلة أو إطار مؤسسي ناجح[1]، ينظم من خلاله قدراته ويحركها في الإتجاه المطلوب سواء كان ذلك عن طريق توظيف رأسمال الودّ والألفة

---

(١) برهان غليون، نقد السياسة. الدين والدولة، ص ١٦١.

والأخوة الناشئ عن الإيمان، أو بإستغلال آمال التقدم المعنوي والمادي التي تبثها الحرية[1].

٤- إن الدولة في الإسلام.. ليست دولة شمولية، الإسلام يعطي للدولة أصغر مساحة من السلطة على المواطن وعلى الإنسان وعلى الجماعة، الأمر الذي جعل من الإنجاز الحضاري في التاريخ الإسلامي إنجازا مرتبطا بالأمة وبالمجتمع وبمبادرات الناس[2] لا بالسلطة.

٥- لا ينمو مجتمع ولا يمكن له إزدهار في ظل سلطة الرأي الواحد، فلا بد من وجود مناخ حوار وأجواء قابلة للتعددية، تستطيع تحمّل الآراء المختلفة وإستثمارها، وهذا ما يندر قبوله في أجواء السلطة التي تتحرك في إتجاه دعم مشروعها السياسي بكل السبل، وتخشى من الرأي المضاد الذي ربما يؤدي الآن أو في المستقبل إلى عدم إستقرارها، والتشكيك في أفكارها.

قدرة المجتمع الأهلي

يُثار في هذا الصدد تساؤل حول مدى إمتلاك المجتمع الأهلي لأهلية التحرك المجتمعي.. فهل المجتمع الأهلي مؤهل للقيام بالواجبات المنوطة به؟

يفصل الإسلام بين صنفين من القوى الإجتماعية، بين تلك التي تقود المجتمع إلى وضعية الإنسجام الإجتماعي والتنامي الإنتاجي، وبين القوى الإجتماعية التي تجرّ المجتمع إلى وضعية الفوضى الإجتماعية والهلاك العمراني، والفارق بينكلا الصنفين.. يتلخّص بمدى إستعداد أي منهما للإلتزام بقيم الحق.. والعدل التي بينها القرآن الكريم.. ﴿وعد الله الذين

(١) مصدر سابق.

(٢) الشيخ محمد مهدي شمس الدين، منبر الحوار، بيروت، السنة التاسعة، العدد ٣٤.

آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما إستخلف الذين من قبلهم وليمكننّ لهم دينهم الذي إرتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا﴾[١].

فالقيم هي روح المجتمع الذي لا يستطيع الإنطلاق من دونها، فهي تعطي المقياس السليم للوصول إلى الأهداف بالوسيلة الأقرب، وهي التي تعطي صفة الإلتزام والوجوب في حياة الناس، فالفضيلة يجب التحلّي بها والعدالة قيمة لازمة على الناس، والإحسان قيمة ينبغي ممارستها[٢].

على هذا فالمجتمع السليم الذي يتحرّك ضمن قيم ومبادئ الحق، لا شك أنه يمتلك أهلية الحركة الإجتماعية والقيام بالفعل الإجتماعي مع ملاحظة.. أن المؤسسات الأهلية (من برلمانات وأحزاب وجمعيات و..) تقع عليها مسؤولية تقويم المجتمع وإنهاضه من كبواته، وتفعيل دوره، مع حركة المتغيرات فيه.. فهم الأقرب إلى الواقع، يعيشونه بإستمرار، فيمارسون الشورى في إدارة هذا الشأن. أما بالنسبة للتحديات الحضارية والتي ترتبط بالدين وبالأمة وتهدد سلامتهما فإن الأمر منوطا بالعلماء والمصلحين، شريطة أن يؤمن الناس بهم ويلتزموا أمرهم.

إذاً.. المجتمع الأهلي ليس عنوانا لمحتوى فارغ، وإنما هو عنوان لحركة إجتماعية فاعلة، تمارس دورها على كل الأصعدة دون أن تفتر لحظة، وهي على ذلك يجب أن تكون بالتوسع الذي لا تقوى أي سلطة على الحد من فاعليتها.. فهي التي تضمن إستقلالية ورفاه وتقدم المجتمع ومواكبته للمتغيرات المتسارعة دون أن يكون ذلك متعارضا مع وجود السلطة بل متكاملا معها كما يفترض.

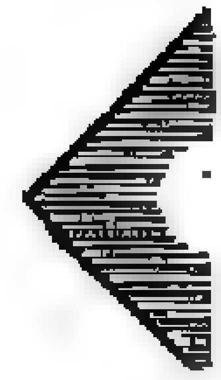
---

(١) سورة النور، آية ٥٥.

(٢) السيد محمد تقي المدرسي، التشريع الإسلامي أصوله ومناهجه، طهران، ١٩٩٥م ج٣.

القسم الثاني

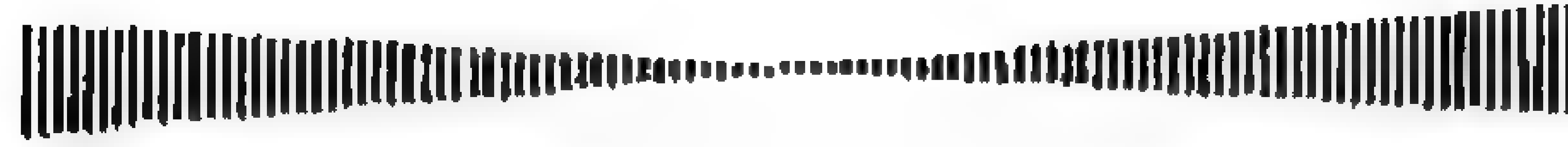
◻ مقالات ودراسات ◻



ملاحظة:

هذه المقالات والدراسات رتبت بالتسلسل الذي نشر في المجلة.

إدارة العمل التطوعي ومعوّقاته



منصور القطري(*)

تعتبر حركة التطوع في العمل الإجتماعي قوة لحركة نابعة من داخل المجتمع تدفعه وتستثيره نحو الإعتماد على جهوده أفراده وجماعاته وموارده المتاحة لمواجهة إحتياجات مواطنيه لتقليل درجة الإعتماد على معونة الدولة التي يجب أن تكرس مواردها لمواجهة الإحتياجات القومية الأكثر إلحاحا.

فالتطوع يعبر عن إرادة وطنية نابعة من تصميم المواطنين في المجتمع على النهوض والمبادأة في مواجهة الصعوبات التي تقف في وجه المجتمع لتحقيق أفضل من الحياة.

ويبدو أن العمل التطوعي يختزن في واقعنا بُعدين أو نظامين.

الأول: هو نظام التكافل الإجتماعي والذي يستند إلى تعاليم الدين الإسلامي المتمثل في صوره المتعددة من توظيف لأموال الزكاة والأخماس

(*) كاتب وعضو هيئة التدريس في معهد الإدارة العامة - المملكة العربية السعودية.

والصدقات في مساعدة الأيتام والمعوزين والمستحقين.

الثاني: يرتبط بنظام الفزعة وهو النظام الذي يعتمد على التراث الإجتماعي الذي ينحدر في أصوله إلى التكوين الإجتماعي القبلي. وهو نظام النصرة أو نصرة المحتاج وتبرز هذه الظاهرة الإنسانية في حالة حدوث بعض المصاعب التي يواجهها الأفراد كما في حال غرق سفينة أو حالة وفاة غير طبيعية أو تعرض عائلة أو قرية إلى نكبة. وترتبط هذه الخدمات بدرجة القرابة.

لكن مع ظهور الدولة الحديثة وطبيعة النمو الإجتماعي والإقتصادي برز دور الدولة في عملية الخدمات وتعدد دور المؤسسات والمنظمات التطوعية مما زاد من مستوى الوعي الإجتماعي لدى الأفراد بأهمية دورهم في عجلة التنمية.

وقد تطور مفهوم وتجربة العمل التطوعي بشكل ملحوظ في مختلف الدول المتحضرة لاسيما في العقدين الأخيرين على العكس من تجربتنا في الوطن العربي والتي لا زالت أدبيات العمل التطوعي فيه غير متوفرة حتى الآن[1].

ويبدو أن أول من إستعمل إصطلاح المجتمع المحلي COMMUNITY هو العالم الإجتماعي (رويرت مكايفر) عندما نشر كتابه (المجتمع المحلي) في عام ١٩١٧م. وقد كان هناك عدة عوامل ساعدت على ظهور المجتمعات المحلية من بينها سرعة الإنتقال الجغرافي في المجتمعات الصناعية التي دفعت السكان على التركيز في مناطق معينة. وبسبب ضعف التماسك السكاني

---

(١) المشاركة في العمل التطوعي في الإمارات العربية المتحدة، راشد محمد راشد ١٩٩٢م، ص ١١.

وضعف علاقات أفرادها، وزيادة مشاكلهم الإجتماعية إندفع أبناء المدينة أو المنطقة الجغرافية إلى تشييد مراكز إجتماعية خاصة بهم عهد إليها واجبات تنظيم النشاطات الثقافية والترفيهية لأعضاء المجتمع والدفاع عن حقوقهم الإجتماعية والديمقراطية. ودخلت الفكرة في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى، وفي بريطانيا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وقد لا تتكرر نفس صورة الحراك الإجتماعي في مجتمعاتنا لكنه من الواضح زحف الناس من القرى والأرياف والهجرة الى المدن في الوطن العربي دون خطط واضحة المعالم.

والحقيقة أن هناك نقاشاً طويلاً حول حدود المجتمعات المحلية لكن نوجز أهمها ومن بين أجمل الآراء ما يذهب له العالم (ميردوك) والذي يقول ان مصطلح المجتمع المحلي يتضمن غالبية الجماعات التي تقيم إقامة مشتركة. والعالم (مكايفر) وقد سبق ذكره، يوافق على فكرة الأساس الإقليمي للمجتمعات المحلية إلا أنه يطبق المصطلح على وحدات مختلفة فيطلقه على القرية والمدينة والقبيلة والأمة.. ثم تطورت أدبيات العمل الإجتماعي التطوعي وشملت تنمية المجتمع المحلي Development Community لوصف سلوك أعضاء مجتمع معين حينما ينظمون جهودهم بهدف التخطيط والعمل من أجل تحسين أحوال المجتمع فيحددون مشاكلهم الجماعية والفردية ويضعون برامج محددة لحل هذه المشاكل. ويعتمدون في تنفيذها على موارد المجتمع المحلي وقد يحصلون على تدعيم لهذه الجهود الذاتية من هيئات حكومية أو غير حكومية خارج نطاق هذه المجتمعات إذا لزم الأمر(١).

---

(١) قاموس علم الإجتماع، محمد عاطف غيث، مصر، ١٩٧٩م، ص ٧٣-٧٤.

مفهوم العمل التطوعي

مفهوم العمل التطوعي يعني الخدمة التي يقوم بها المتطوع (فردا أو هيئة) إلى محتاجيها من أفراد المجتمع بما يساعدهم على حل مشاكلهم (دون مقابل)[(١)]. وقد إستخدم الكثير من الباحثين مصطلحي العمل التطوعي والعمل الخيري كمترادفين فالمصطلح التطوعي Voluntary يشير في الأساس إلى أي عمل يقوم به شخص ما أو منظمة وبصورة منظمة ودونما تلقي أجر مقابل ما يؤدي من عمل مهما كان حجمه ودرجته وتكلفته. أما مصطلح النشاط الخيري PHilanthropic والذي يستخدم كمرادف أحيانا لمصطلح تطوعي فإنه غالبا ما يشير إلى الخدمات المقدمة إلى فئات من المحرومين. أما مصطلح البر Charity فيشير دائما إلى دافعية المحسن من وراء عمله وعطائه[(٢)]. كما عُرف التطوع بأنه التضحية بالوقت أو المال دون إنتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول. ويشيع إستخدام لفظ فعل الخير في مجتمعاتنا الإسلامية للكناية عن فعل العمل التطوعي فهو يشير إلى أنه أفضل الأعمال وإن إختياره جاء بقصد وليس بعفوية. فالأصل في معنى الخير هو الإنتخاب وإنما نسمي الشيئ خيراً لأننا نقيسه إلى شيء آخر نريد أن نختار أحدهما فننتخبه فهو خير ولا نختاره إلا لكونه متضمنا لما نريد ونقصده[(٣)].

وغاية فعل الخير عند الإنسان المسلم هو حب الله، قال تعالى: ﴿ويُطعمون الطعام على حُبّه مسكينا ويتيما وأسيرا﴾. وقال تعالى: ﴿وإنما

---

(١) مجلة المحاسب القانوني العربي، توفيق أيوب، العدد ٧٦، ص ٨١.

(٢) مجلة التعاون، مختار عجوبة، العدد ٣٤، ص ١٧٧-٢١٦.

(٣) الطباطبائي، تفسير الميزان، سورة آل عمران، معنى الخير، مج٣، ص ١٣٢.

نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاءً ولا شكورا﴾[1].

المنشأة التطوعية والمنشأة الحكومية

تعني كلمة مؤسسة في علم الإجتماع مجموعة الأحكام والقوانين الثابتة التي تحدد السلوك والعلاقات الإجتماعية في المجتمع SOCIALINSTITUTION وقد استعمل العالم هربت سبنسر في كتاب (مبادئ علم الإجتماع) هذا الإصطلاح وقال بأن المؤسسة يمكن أن تشبه بالعضو أو الجهاز الذي ينجز وظائف مهمة للمجتمع. أما (وليم كراهام سمنر) قال عن المؤسسة في كتابه (السلوك الشعبي) بأنها وليدة الفكر والهيكل ويعتقد بأن أغلب المؤسسات تنمو من السلوك الشعبي الذي يتغير ويصبح عادات إجتماعية لا تلبث أن تتحور إلى عرف إجتماعي وهذا سرعان ما يتحول إلى أحكام وقوانين ثابتة تفسر طابع المؤسسة الإجتماعية. فالمؤسسة حسب رأي سمنر هي نوع من السلوك المهذب الذي يتميز بالرقي والسيادة ويتسم بالديمومة والوعي العقلي، أما السلوك الشعبي والأعراف فإنها نوع من أنواع السلوك التقليدي الذي يبتعد كل البعد عن العقلية ولا يتميز بالديمومة فهو غير ثابت وتسيطر عليه العاطفة.

ويحاول كل من مكايفر وبيج في كتابهما (المجتمع) الذي نشر عام ١٩٤٩م التمييز بين المؤسسة والمنظمة Institation organization فيقولان بأن المؤسسة هي الإجراءات والأحكام المثبتة والمستقرة التي تميز وتحدد نشاطات الجماعة. بينما الجماعة التي تستعين بهذه الإجراءات والأحكام التي

---

(١) القرآن الكريم، سورة الدهر، آية ٨-٩.

تسير أعمالها وشؤونها هي المنظمة. فالكنيسة هي المنظمة والخدمات الدينية التي تنجزها خلال أوقات العبادة والصلاة هي المؤسسة. والشخص ينتمي إلى المنظمة ولا يمكن أن ينتمي إلى المؤسسة لأنها من مجموعة أحكام وإجراءات سلوكية. كما يشير (بيرستاد) في كتابه النظام الإجتماعي عام ١٩٥٧م، بأن للمنظمة بقعة جغرافية تستقر عليها بينما ليس للمؤسسة مثل هذه البقعة الجغرافية. ويقول بأن إستعمال مصطلح المنظمة يساعدنا في التمييز بين المؤسسة والسلوك الشعبي(١).

وقد تحدث علماء الإدارة عن ماهية المنظمات وقسّموها وفقا لعدة إعتبارات من أهمها شروط القبول في العضوية والأغراض والوظائف والدوام والإستقرار والإنتشار الإقليمي(٢). وتعرف المنظمة الرسمية بأنها جماعة من الناس يعملون معا لأداء عمل ما وهذا العمل يحمل عنواناً ما يسميه البعض هدف ويسميه الآخرون غرضا أو غاية(٣). من خلال التعريفات يمكننا ملاحظة الفرق بين المنظمة الرسمية والمنظمةغير الرسمية أو المنظمة التطوعية، حيث وردت لها عدة تعريفات منها أن المنظمة التطوعية منظمة رعاية إجتماعية غير حكومية ووظيفتها الأساسية هي الزيادة في تقديم خدمات ربما تولت الحكومة مسؤولية تقديمها بعد أن ثبت جدواها. كما قد تكون خدمات موازية أو بديلة أو عوضا عن الخدمات الحكومية.

والبعض أطلق صفة المنظمة التطويعية على أساس أنها تعتمد في تمويلها المالي على مصادر مالية تطوعية Nonprofit ومن ثم تستبعد من النشاط التطوعي أي منظمة هدفها الحصول على الربح مهما حرصت على

---

(١) معجم علم الإجتماع، البروفسور (دينكن ميتشل)، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، ص ١٢٧.
(٢) معجم العلوم الإجتماعية، مدكور إبراهيم وآخرون، ص ٥٧٤.
(٣) التنظيم والأساليب، محمد شاكر العصفور، معهد الإدارة العامة، ص ٣٤-٣٦.

رفاهية الإنسان[1]. وقد لا ينطبق هذا التعريف على طبيعة منظمات العمل التطوعي في وطننا العربي، فقد يكون هناك أنشطة أخرى لها ربح معين أو تحقق أرباحا ولكنها في النهاية تستخدمها المنشأة التطوعية في أنشطتها.

وتمتاز المنشأة التطوعية بأنها مفتوحة لأصحاب الإهتمام المشترك وهم الذين يصممون سياستها وينفذون برامجها ويوجهون أنشطتها ويسهمون في تنبيه الرأي العام وإستثارة وعيه وتحميله مسؤولياته إتجاه فئة محرومة معينة أو قضية معينة كما أن للجمعيات إهتمامات ثقافية وتربوية وترفيهية وسياسية متنوعة. وإن كان الطابع العام لمعظم المنظمات التطوعية في الوطن العربي بعيداً عن المهام السياسية فهي ليست إحدى المهام المألوفة للعمل التطوعي.

وعند إستقراء الكثير من الكتب التي تحدثت عن المنظمات والهياكل الإدارية يمكن إستنتاج أو إستخلاص أرضية مشتركة لأي تنظيم أو عناصر رئيسية:

١- وجود هدف محدد ومتفق عليه.

٢- وجود مجموعة من الأفراد (العاملين) تقوم بينهم علاقة محددة..

٣- إشتراك الأفراد في تحقيق الهدف وذلك بتقسيم الأعمال بينهم.

والحقيقة أن هذه العناصر على كلا المنشأتين التطوعية والحكومية وإن كانت بدايات العمل التطوعي فردية إلا أنها تطورت إلى عمل مؤسسي تقوم به هيئات ومؤسسات تفي بالعمل التطوعي وتحكمها قوانين وتشريعات وأنظمة ولوائح تقوم عليه إدارات تساعد في الإقبال عليه وإتساع نشاطه وديمومته.

وقد وردت بعض التصنيفات للعمل التطوعي منها التصنيف الذي يميز

---

(١) خدمات العمل التطوعي، جونسون، أكسفورد ١٩٨١م، ص ١٣-١٥.

المنظمات حسب نوعية الخدمات. فمنظمات تقدم خدمات إجتماعية ومنظمات تقدم إمكانيات لشغل أوقات الفراغ وبعض التصنيفات ترتكز على نوع الجمهور صاحب الخدمة. مثلا هناك جمعيات تقدم خدماتها لغير أعضائها وجمعيات تقدم خدماتها لأعضائها.

وفي تقرير لجنة Wolfened في بريطانيا ورد التصنيف التالي[1] لأنواع المنظمات التطوعية:

١- منظمات تطوعية تهدف في الأساس إلى مساعدة فئة من المحرومين كالمسنين والمعاقين والمشردين (مستوى محلي).

٢- منظمات تطوعية ذات أهداف عامة تركز على تنوير الرأي العام كمجالس وجمعيات حماية الريف أو حماية البيئة والدفاع عن الحقوق المدنية وحقوق الإنسان (مستوى وطني).

٣- منظمات تطوعية يستفيد منها أعضاؤها أنفسهم كجمعيات المكفوفين وجمعيات الصم والبكم وإتحادات السكان وأندية المسنين (مستوى محلي).

ولعله من المفيد أن نربط طبيعة المنشأة التطوعية بواقع الدوافع الكامنة وراء العمل التطوعي للوصول إلى نموذج متكامل في أبعاد فكرة العمل التطوعي.

الدافعية في العمل التطوعي:

لازالت المكتبة العربية تفتقر وبشكل واضح إلى دراسات جادة وعميقة لمشكلات المنظمات غير الحكومية وكذلك المثقفون حيث ظل النشاط

---

(١) مستقبل منظمات العمل التطوعي، تقرير لجنة كروم هيل، لندن، ص ٩٢.

الأهلي بعيداً عن دائرة الإهتمام من خلال تحليل مشكلاته الواقعية وإستشراف معالم مستقبله في ظل العلاقة القائمة بين الفرد والدولة بهدف ترشيد ثقافة المشاركة الإجتماعية.

في الوقت الذي نلاحظ التوجه في المجتمعات والأمم الأخرى إلى إستعراض قوانين وأدبيات العمل الأهلي بحيث تم ربط المناهج التربوية بالعمل وأن التشغيل ينبغي ألّا يقتصر على العمل المأجور بل لابد أن يشمل العمل من أجل إكتساب الخبرة[1].

نطالع إحدى الدراسات الخليجية والتي تشير إلى أن هناك جانبا سلبيا ألا وهو ضعف الإقبال على المساهمة في جهود العمل التطوعي[2].

وقد تمرست المدرسة الغربية في فهم دوافع العمل وعلاقته بالإنتاجية خصوصا في ميدان السلوك بما يخدم تنمية مجتمعاته ومؤسساته المختلفة وقد خرجت العديد من النظريات التي تفسر الطبيعة البشرية وأساليب تشويقها وحفزها للعطاء. فهناك نظريات قديمة للدافعية وأخرى حديثة كنظرية التوقع ونظرية العدالة ونظرية التعزيز ونظرية الهدف[3]. وقد حاولت بعض الدراسات تحليل العلاقة بين العمل التطوعي ونمط الشخصية وخصائصها ومدى إستعداد المتطوع للتضحية في سبيل ما يؤمن به وترى أن العمل التطوعي لايستطيع أن يقوم به كل إنسان وإنما يقوم به أشخاص معيّنون

---

(١) مجلة العلوم الإجتماعية، التربية من أجل العمل، المجلد ١٤، العدد ١٩٨٦م، ص ٣٢١-٣٧٩.

(٢) إستطلاع رأي حول ضعف الإقبال على العمل الإجتماعي، دولة البحرين، قسم التخطيط والبحوث ١٩٨٤م.

(٣) السلوك التنظيمي والأداء، أندرودي . سيزر لاقي، مطبوعات معهد الإدارة العامة ١٤١٢هـ، ص ٩٠ - ١٣٧.

يتمتعون بمقدرات معينة وإنه ليس المهم البحث في دوافعهم بقدر ما هو مهم البحث في خصائصهم وأدرجت مجموعة من الصفات للمتطوع منها: المرونة، التفاؤل، الشفافية، الشجاعة، الحماسة.

وتنصح الدراسة أولئك الذين لايستطيعون مواجهة المواقف الغامضة والمربكة والإحباطات بأن لايحاولوا إدارة أي برنامج تطوعي أو المشاركة فيه[1].

وحاولت دراسة أخرى دراسة دافعية النشاط التطوعي في ضوء المرحلة العمرية للمتطوعين حيث ترى أن الرغبة في العمل التطوعي تختلف بإختلاف المراحل العمرية فكلما تقدم العمر بالإنسان تغيرت دوافعه للعمل التطوعي، على سبيل الإيجاز:

١- الشباب يرغبون في العمل التطوعي بدافع الحصول على الرفقة وإكتساب معارف جديدة.

٢- متوسطو الأعمار ربما كان دافعهم للعمل التطوعي هو الضيق والتبرم من العمل الرسمي والبحث عن عمل يحررهم من الروتين والرقابة.

٣- المسنون والمتقاعدون ربما كان دافعهم للعمل التطوعي هو البحث عن دور جديد لهم في الحياة (المصدر السابق).

كما أن هناك نظريات مشهورة في ميدان علم النفس حول الدوافع منها نظرية (ماسلو) للحاجات وكذلك نظرية (مكروجر) وكانت هناك محاولات ضعيفة لإقحام هذه النظريات في تفسير العمل التطوعي.

وقد حاولت إحدى الدراسات تفسير العمل التطوعي في ضوء مفهوم مخزون الطاقة البشرية إذ لابد لهذه الشحنات من تفريغ ولابد لها من

---

(١) قيادة العمل التطوعي، هارنت نايلور، نيويورك، ١٩٧٦م، ص ٩ - ١٢.

مسارات أو رغبات وهي تمثل ثلاثة أبعاد: الرغبة في الإنجاز، والرغبة في الإنتماء، والرغبة في السلطة(١).

وقد لا تعتبر بعض هذه النظريات مفيدة كثيرا في تفسير دافعية العمل التطوعي في مجتمعاتنا، خاصة وأن دافع البر والإحسان يمثل الدافع الحقيقي لمشاركة قطاعات كبيرة من المتطوعين ومن المتبرعين على إعتبار أن البر عبادة.

والحقيقة أننا لا نرغب أن يكون ذلك مدعاة لتكريس حالة التخلف في مجتمعنا.

فمجتمعات المسلمين كغيرها من المجتمعات البشرية معرضة لتأثر في قيمها ومبادئها وإتجاهاتها، وان هناك فرقاً بين الشخصية المسلمة والشخصية الإسلامية (القرآنية). ونحن بحاجة ملحة إلى الدراسات الميدانية ومراكز البحوث لتشخيص واقعنا فكما يقول علماء الإجتماع بأن أساس ظهور المشكلة الإجتماعية هو إتساع الهوة بين الفلسفة (الأيديولوجية) التي ينتمي لها المجتمع وبين واقع ذلك المجتمع.

إدارة العمل التطوعي

تحدّث الفلاسفة وعلماء الإجتماع عن نشأة الدولة وكانت هناك مذاهب في تفسير نشأة الدولة ويذهب أحدها إلى أن الدولة تنظيم قوي يخدم مصالح الصفوة أو النخبة. ورأي آخر يرى أن نشأة الدولة جاء بفكرة (العقد الإجتماعي) ومن بين من تحدث عن ذلك المفكر الإسلامي إبن

(١) الإدارة الفعالة لبرامج التطوع، ولسون، ١٩٧٦م، ص ٤٦ – ٤٨.

خلدون في مقدمته[1]. وما يهمنا هو وظائف الدولة فقد قسمها البعض إلى وظائف أساسية ووظائف ثانوية[2]. أما الوظائف الأساسية الأربع للدولة هي:

١- فرض القيم والمعايير.

٢- الحكم بين الأفراد إذا تنازعوا.

٣- القيام بعمليات التخطيط والتوجيه.

٤- توفير الحماية للمواطنين.

وقد توسعت خدمات الدولة الحديثة وشملت معظم جوانب حياة الفرد وخرجت جماعات مختلفة تدعو إلى تقليص دور الدولة وقصره على الوظائف الأساسية التي لابد منها لحياة المجتمع.

ويعتبر الكثير من المفكرين أن المؤسسات والتنظيمات غير الحكومية مؤشر لتحقيق أكبر قدر من الديمقراطية خصوصا في حالة إنتشارها وزيادة فعاليتها والذي سيدفع بإتجاه مشاركة أوسع لقطاعات المجتمع المختلفة في صناعة القرار[3].

وتعد إشكالية إستقلال المنشأة التطوعية أحد قضايا إدارة العمل التطوعي في العالم. أما على المستوى العربي فهناك إذن عام بتكوين الجمعيات وهناك إلتزام مبدئي بنص قرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م في مادته العشرين والعهد الدولي للحقوق المدنية مادة ٢١ - ٢٢ بشأن حرية تكوين الجمعيات وحقوق العمل السلمي المنظم لتحقيق أهداف مشروعة. ويبدو

(١) للمزيد من الإطلاع راجع مقدمة إبن خلدون.

(٢) النظم الإجتماعية، حمد البعادي، طلعت لطفي، التطوير التربوي وزارة المعارف ١٤٠٩هـ - ص ٧٨-٩٧.

(٣) الجمعيات الأهلية في منطقة الخليج العربي، باقر النجار، ١٩٨٩م، ص ٢٠٧.

أن هناك تقييداً للمادة السابقة في المشروع العربي بحيث تم الفصل بين العمل الأهلي والسياسة فلازال ينظر إلى العمل الأهلي في الوطن العربي كنشاط إجتماعي خدمي[1].

وتشرف الحكومات في الوطن العربي على المنشأة التطوعية بدءاً من السماح لها بالتكوين ومرورا بمراقبة النشاط وحتى تقرير حلّ المنشأة (الجمعية).

وغالبا ما تتكون الهياكل التنظيمية للجمعيات التطوعية في الوطن العربي من:

أ - الجمعية العمومية: وتمثل السلطة العليا وقاعدتها الجمهور وتضم جميع الأعضاء العاملين ممن أوفوا بإلتزاماتهم التي يحددها نظام الجمعية. وتجتمع بشكل دوري بناء على دعوة مجلس الإدارة أو في الحالات الطارئة. وقراراتها ملزمة لمجلس الإدارة حسب النسبة المئوية.

ب - مجلس الإدارة: وهو يمثل الهيئة التنفيذية العليا في المنشأة يُنتخب من قبل الجمعية العمومية بشكل دوري وهو مسؤول أمامها عن تنفيذ القرارات لتحقيق أهداف الجمعية أو المنظمة التطوعية. وينتخب للمجلس رئيس من بين أعضائه أو من قبل الجمعية العمومية.

ج - اللجان الفنية أو الفرعية: ويكون أعضاؤها من أعضاء الجمعية المتطوعين للمساهمة في تنفيذ سياسات وأهداف المنشأة وذلك بموافقة مجلس الإدارة وتحت إشرافه.

د - الفنيون: سواء متطوعين أو من العاملين بأجر كالمحاسب والسكرتير وأمين الصندوق والناسخ... الخ، ويخضعون جميعهم تحت رئاسة رئيس

---

(١) مجلة شؤون عربية، التنظيمات غير الحكومية، علي الصاوي ١٩٩٣م، ص ١٠٠-١٢٩.

مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي.

وقد نلاحظ هنا على نموذج الهيكل التنظيمي أن هناك سلطتين؛ سلطة شعبية تتمثل في الجمعية العمومية، وسلطة تنفيذية متمثلة في مجلس الإدارة. والحقيقة الواقعية أن الجمهور غالبا لا يمارس محاسبة وتغيير الإدارة على إعتبار أنه نوع من الديمقراطية المباشرة وحق أساسي له وقد يكون مرجع ذلك هو غياب الوعي الكافي لدى الجمهور بطبيعة الدور المتوقع منه لذا فهم يقتصرون على تسديد إشتراكات العضوية فقط.

ولاشك أن إدارة العمل التطوعي في مجتمعاتنا له جذوره التاريخية والإجتماعية. فالعمل الأهلي التطوعي في الوطن العربي لم يكن ثابتا ومتجانسا ففي بعض المناطق كان العمل الأهلي التطوعي أسبق من العمل الحكومي في طبيعة الأهداف والمطالب أمام الرأي العام لا سيما فيما يتعلق بحقوق الطفل والمرأة. بل وقدم أطروحات في تجمعاته ومنتدياته لتجاوز أزمة النعرة الطائفية والتعصب الديني والإهتمام بحماية البيئة وبرامج الترفيه والثقافة وكان سابقا فيها لمشروعات الحكومات وخططها الخمسية والعشرية!!.

أما من حيث النشأة التاريخية فنجد أن العمل الإجتماعي (بالخصوص الرعاية الإجتماعية) نجدها نشأت في مصر في الثلاثينات من هذا القرن ونشأت في الكويت في الخمسينات بينما نشأت في السعودية في أوائل الستينات[١].

(١) مجلة العلوم الإجتماعية، أيديولوجية الرعاية الإجتماعية، ربيع ١٩٨٨م، ص ٣٧-٧٥.

معوّقات العمل التطوعي

وتواجه إدارة العمل التطوعي عدّة عقبات على مستوى طبيعة الثقافة السائدة إذ أن المنشأة كيان تمتد جذوره إلى طبيعة البناء الإجتماعي القائم. فنلاحظ مثلا ظاهرة المؤسسة ذات الفرد الواحد. فيكون المنصب رهن المكانة (القبيلة، العشيرة، الشلّة). وهذا عيناً يعكس عدم كفاءة بعض القادة الإداريين في جمعيات العمل التطوعي وتمسكهم بالمنصب سعياً وراء بريق الريادة والنجومية الإجتماعية. ولا يقدح في أن البعض قد يندفع باخلاص لممارسة مهام المنصب لكنه لا يخلو من نقص في فهم آلية تداول المنصب (السلطة) وفق اللوائح والأنظمة.

وتشير بعض الدراسات إلى إستفحال هذه الظاهرة في الوطن العربي وهيمنة شخصيات على مجالس الإدارة لمدد غير محدودة مما يؤدي إلى تراخي الأعضاء في محاولة التغيير، وتنتشر هذه الظاهرة بوضوح في الجمعيات ذات القيادات النسائية حتى أن هناك رئيسات مجالس إدارة عمّرن أكثر من الزعامات السياسية في البلدان العربية[١].

وقد يعزف البعض من المتطوعين من الإنضمام لهذه الجمعيات بذريعة تسرب تقاليد العمل الحكومي الروتينية إلى إدارات الجمعيات، وقد يكون هذا صحيحا لعدة إعتبارات منها أزمة الثقة القائمة بين المنشأة التطوعية والجهاز الحكومي والذي يرغب في معرفة جزئيات وأدق التفاصيل مما ينتج عنه طول عملية الإجراءات لإنهاء أي مشروع. وجانب آخر وهو يتعلق بالقائمين على العمل أنفسهم فبعض المتطوعين ينقلون طرائق تنفيذ أعمالهم إلى إدارة الجمعيات على الرغم من خصوصية العمل التطوعي المتميز

---

(١) دلال البزري (المرأة في العمل الأهلي العربي) ١٩٨٩م، ص ٣١٨-٣١٩.

بالمرونة. ويطلق عليه البعض (عدوى الفساد الإداري والروتين الحكومي)[1].
وهذا العزوف عن العمل التطوعي قد يكون له مسوغاته الذاتيه والموضوعية خصوصا في ظل سيادة مناخ الثقافة التبريرية حيث إستشرى شعار ضمني (خير لك أن لا تعمل من أن تعمل فتُلام).. على العكس تماماً لبعض الشعارات في المجتمعات الأخرى، فقد وزع شعار ياباني في المدارس والمزارع والمصانع يحث على تقليل ساعات النوم وبذل ساعات أطول في العمل. يقول الشعار (يكفيك أن تنام أربع ساعات فإذا نمت الخامسة فمعناه الفشل).

وبالرجوع قليلا إلى تراثنا الإسلامي نلاحظ أن هذه الشعارات هي عناوين هامة في بث روح المشاركة في الفعاليات الإجتماعية إبتداءً من البناء المعنوي للإنسان، يقول القرآن: ﴿وقليل من الليل مايهجعون﴾. بل نقرأ في السيرة مواقف عديدة تعكس ذهنية العطاء لا الأخذ فقد ورد أن مجموعة من الفقراء جاؤوا إلى الرسول(ص) يشتكون أن العطاء وفعل الخير قد إقتصر على الإغنياء ويجيبهم الرسول(ص) بأن الكلمة الطيبة صدقة وإماطة الأذى عن الطريق صدقة... ألخ. هكذا ذهنية العطاء والبذل؟

ومن المفارقات أيضا وجود شعور عام تجاه المجتمعات الأجنبية التي غالبا مانصفها بالمادية وأنه يغلب على طبيعة علاقاتها النفعية والمصلحة إلا أن هناك أرقام وإحصائيات يجدر بنا الوقوف والتأمل فيها قليلا.

فقد بلغت تبرعات الأمريكيين للمؤسسات الخيرية سنة ١٩٩١م ما قيمته ١٢٤ مليون دولار أي ما يعادل ٢٪ من الناتج القومي للولايات المتحدة. كما توجد أكثر من ٩٠٠ مؤسسة خيرية. وفي موسم أعياد الميلاد

---

(١) شهيرة الباز، العمل الأهلي العربي، الواقع والطموح، ١٩٨٩م، ص ٥٧.

تنشط حملة التبرعات والتنزيلات للأغراض الإنسانية. ويذهب جل هذه التبرعات إلى إطعام الجياع وتأمين الملاجئ للمشردين وتوفير الإرشاد للأسر وتوفير العلاج[1]. بل إن هناك تنامياً في وضوح قيمة العمل التطوعي فما أن تعلن أي مدرسة عن حاجتها إلى متطوعين أو متطوعات لأي غرض إلا وتسابق الآباء على الخدمة سواء في رحلة الطلبة إلى الأماكن العامة والمتاحف. أو إلى طلاء غرف المدرسة وتنظيفها في آخر العام الدراسي أو يدعى ذوو الإختصاص للمشاركة بإلقاء المحاضرات في جميع المجالات. وقد شاركت المنظمات التطوعية بحيث أسهمت في تنمية المجتمع ككل فقد قلّت نسب الموتى لحوادث السيارات بنسبة ٣٠٪ وتحسن الوضع الصحي حيث قل عدد المدخنين من ٤٢٪ إلى ٢٦٪، وإن ٢٠٪ من الشعب يساهمون في الأعمال التطوعية[2].

ومهما يكن الحال فإن الباحث ينطلق من قناعة أن العمل التطوعي هو عمل ديني ووطني رائع وإن التكامل بين العمل الأهلي والعمل الحكومي ضرورة حضارية. فخطط التنمية وبرامج التنمية لابد لها من مشاركة عامة تتمثل في إفساح المجال للتنظيمات غير الحكومية للإسهام بقوة في دفع وإنجاح هذه الخطط التنموية مما يعزز الثقة بين الطرفين، وكذلك ضرورة الإلتزام بأهداف السياسات العام لأي دولة وأن يكون العمل تحت مظلة مشروعة تسيرها قوانين وأنظمة واضحة مع ضمانة إستقلال إتخاذ القرارات داخل هذه التشكيلات التطوعية.

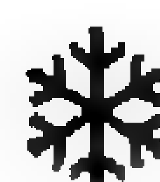
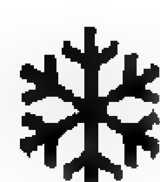
وهذا الدور المساند للدولة لابد له من تحوّل في طبيعة العلاقات مع

---

(١) مجلة المجال، العدد ٢٧٨، يونيو ١٩٩٤م، ص ٦-٧.

(٢) مجلة المجال، العدد ٢٧٩، يوليو ١٩٩٤م، ص ٢٨.

المنشأة التطوعية على أمل في إحداث قفزة نوعية لدى جمهور المواطنين في ترشيد ثقافة إتجاهات المشاركة الإجتماعية.

بيان من أجل السلم المجتمعي



محمد محفوظ(*)

إن التخلف الحضاري الذي تعانيه شعوبنا العربية والإسلامية، بنسب مختلفة يلقي بظله الثقيل على مجمل مرافق الحياة ومجالاتها.

ومن المجالات الحيوية التي يصيبها داء التخلف ويؤثر في حركتها ونمط تكوينها الداخلي (المجال الإجتماعي) حيث أن الضعف الإقتصادي، وغياب الإستقرار السياسي، وإهتزاز القيم الأخلاقية والمعيارية. كل هذه الأمور تعكس آلياتها وتأثيراتها على الحقل الإجتماعي.

لعل غياب الإستقرار الإجتماعي في المجتمعات العربية والإسلامية، يعكس عمق هذه الأزمة، ويبرز تأثير التخلف الحضاري في هذا الحقل الحيوي والهام.. إذ أن السمة الغالبة للكثير من المجتمعات العربية والإسلامية، هي غياب الإستقرار الإجتماعي، وبروز جملة من الظواهر

(*) مدير تحرير مجلة الكلمة من المملكة العربية السعودية.

والتنوعات التي تعكس وجود خلل خطير في مسيرة المجتمعات العربية والإسلامية. وبإمكاننا أن نفسر مقولة غياب الإستقرار الإجتماعي، بالحروب الإجتماعية المغلقة والصريحة التي تعانيها مجتمعاتنا تحت عناوين ومسميات مختلفة. مما أفقد العالم العربي والإسلامي، ظاهرة السلم المجتمعي وثمارها الناضجة على مستوى الداخل العربي والإسلامي، والخارج الدولي، وحين يصبح المجتمع هكذا تتجه كل الطاقات إلى الهدم لا البناء، وإلى التقوقع على الذات لا الإنفتاح والإنطلاق الرحب. وبهذا تتضخم التناقضات الداخلية، ويصبح هم كل طرف، إلغاء خصمه من الخريطة الإجتماعية.

مفهوم السلم المجتمعي

التعايش والسلم المجتمعي، لايعني تطابق وجهات نظر المواطنين حول مختلف القضايا والأمور. لأن تطابق وجهات النظر بين مختلف أبناء المجتمع، من الأمور المستحيلة، والتي لا تتناغم والنواميس الإجتماعية، فما دام الإنسان يملك عقلا وقدرة على التفكير. فهذا يعني أنه يمتلك إمكانية الإختلاف في الفكر ووجهات النظر والمواقف وليس من الطبيعي لعقول مختلفة في الخلفية والرؤية، أن تتطابق وجهات نظرهم ومواقفهم على كل القضايا والأمور..

ولكن إختلاف الناس في أفهامهم وأفكارهم وتصوراتهم ومواقفهم، يكون سببا أساسيا من أسباب النزاع والتصادم والصراع. وذلك بسبب سعي كل طرف، على فرض فكره ورؤيته على الآخرين.

والآخرون بما أن أفكارهم ،ومواقفهم مختلفة، يرفضون عملية الفرض

والقسر هذه. وبهذا تتأسس عملية الصدام المجتمعي..

لهذا فإن السؤال الذي طرح في هذا المجال، هو كيف نحقق التعايش أو السلم المجتمعي، في مجتمع تختلف أفكار أبنائه، وتتباين تصوراتهم للأمور والقضايا..

إن الإجابة على هذا السؤال، بامكاننا أن نختصرها في مقولة السلم المجتمعي القائم على مجموعة من القواعد والمبادئ كالإحترام المتبادل، والإعلاء من شأن المشترك الإنساني والوطني، التي تسمح لجميع الشرائح والقوى الإجتماعية، على العيش المشترك، مع وجود إختلاف في وجهات النظر والأفكار والمواقف فالمقصود بالسلم المجتمعي، ليس إلغاء الخصوصيات التاريخية أو الذاتية، بقدر ما نعني العمل على قبول الآخر ضمن قواعد إنسانية – وطنية عامة.. والسعي الجاد نحو تفعيل هذه القواعد، بما يخدم العيش المشترك والتطور الإجتماعي العام..

وهذا بطبيعة الحال يدفعنا إلى بيان طريقة التوفيق بين التعدد المجتمعي والوحدة الوطنية، بحيث يتحول التعدد والتنوع إلى عامل إثراء في الساحة الإجتماعية..

التعدد المجتمعي والوحدة الوطنية – رؤية من منظور مختلف

منذ أن بدأت القوى السياسية والإجتماعية العربية والإسلامية، تركز جهودها ونضالها ضد المحتل الأجنبي للبلاد العربية والإسلامية. وهذه القوى ترفض مسألة التعدد المجتمعي، وتعتبرها ثغرة خطيرة، كأن ينفذ الإستعمار من خلالها إلى الجسد العربي والإسلامي..

وفي هذا الإطار بدأت التصورات النظرية في الفضاء العربي والإسلامي،

بالتبلور بإتجاه رفض أي تنوع مجتمعي، وإعتباره وليد المؤامرة الدولية الهادفة إلى تقويض العالم العربي والإسلامي من الداخل..

لهذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: كيف ننظر إلى التعدد المجتمعي، وما هي علاقة هذا التعدد (السلبية أو الإيجابية) بالوحدة الوطنية.

الدولة والمجتمع تناقض أم تكامل؟

إن من الأخطار الجسيمة التي تحول كل عناوين التعدد المجتمعي، إلى خطر يهدد كيان الدولة، هو حينما تمارس الدولة سياسة تجريد المجتمع من وسائل النظر والفكر التاريخية والأهلية، وتمنع من نمو أطره الإجتماعية المدنية، وتفصله عن وسائل عمله وإنتاجه. حينذاك يتحول التعدد إلى مصدر للتقوقع حول الذات، وترتيب المعادلة الذاتية، على أن الدولة مشروع معادي إلى المجتمع، وتبدأ كل هذه العناوين المجتمعية، بممارسة القطيعة مع الدولة ومشروعاتها السياسية والإجتماعية.

لهذا فإن طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع، هي التي تحدد دور وموقعية التعدد المجتمعي في حاضر المجتمع ومستقبله.

فإذا كانت العلاقة بين الطرفين متناقضة، فإن التعدد المجتمعي ستنظر إليه الدولة بإعتباره أحد عناصر الواقع الأساسية التي دفعت بالمجتمع إلى ممارسة القطيعة مع مشروعات الدولة..

أما إذا كانت العلاقة بين الدولة والمجتمع حسنة وإيجابية ومتكاملة. حينذاك ستتحول ظاهرة التعدد المجتمعي إلى مصدر ثروة، يمد الواقع الإجتماعي بأسره بأسباب النمو وعوامل التطور بالشكل الهندسي.. لهذا

فإننا ينبغي أن ننظر إلى حالات التعدد والتنوع المتوفرة في العالم العربي والإسلامي، وفق منظور علاقة الدولة بالمجتمع فكلما كانت العلاقة إيجابية، كلما كان لهذه الحالات الدور الإيجابي في تطوير مفهوم الوحدة الوطنية وإثراء مضمونها. والعكس حيث أن سوء العلاقة بين الطرفين، يؤدي بإستمرار إلى تأسيس مشاريع كل طرف على قاعدة العداء والصراع مما يسبب إهدار الطاقات وتبعثر الجهود في أمور لا ترجع بالفائدة المرجوة على الطرفين.

ولا بد من القول في هذا المجال: ان المشروعية الدائمة لأي دولة، هي المستمدة من القاعدة الإجتماعية. فكلما تمكنت الدولة من توسيع قاعدتها الإجتماعية، كلما تمكنت من بسط نفوذها وتأثيرها على مساحة إجتماعية أكبر.

لهذا فإن المصلحة العليا للدولة، تقتضي إعطاء الفرصة الطبيعية إلى مؤسسات المجتمع الأهلية، لكي تمارس دورها المأمول فيما يرتبط بتسيير الأمور، وتقوية البنية التحتية للمجتمع. فإفساح المجال إلى بلورة مفهوم (الأمة) بشكل عملي، لا يضر الدولة، بل ينفعها على المستوى الإستراتيجي والمستقبل. لأن بلورة مفهوم الأمة أو المجتمع الأهلي، سيؤدي إلى ممارسة دور فعال من قبل المجتمع في مختلف المجالات والمستويات. مما يرفع عن كاهل الدولة الكثير من الأعباء والمسؤوليات. ولعل في مشاريع التخصيص الإقتصادي التي بدأت تجتاح العالم في هذه الفترة، وهي محاولة (في الإطار الإقتصادي) لإعادة التوازن بين الدولة والمجتمع.

إن المجتمع يتحمل مسؤوليات عديدة في تطوير الوضع العام، وسد النواقص والثغرات التي يعاني منها.

وإن أي إخفاق يصيب أي مشروع حضاري في الفضاء العربي

والإسلامي، لا تتحمل الدولة لوحدها مسؤولية الإخفاق. وإنما للمجتمع نصيب في تحمل المسؤولية.

لهذا فإن المجتمع بحاجة إلى أن يتشبث بمسؤولياته المجتمعية. ولكنه تشبث لا يلغي دور الدولة وضروراتها. وإنما نحن بحاجة إلى موازنة دقيقة وواعية. تأخذ بعين الإعتبار ضرورات الدولة، وفي ذات الوقت مسؤوليات المجتمع في الإدارة والتطوير. وإن وجود هذه الموازنة، هو السبيل الذي يجعلنا نستفيد من الدولة كمؤسسة جامعة لها مكانتها ونفوذها. وفي ذات الوقت نستفيد من إبداعات المجتمع وأنشطته الأهلية المتعددة.

وعلى المجتمع بقواه المختلفة (في هذا الإطار) أن لا يلغي ضرورات الدولة في برامجه وأنشطته، وإنما من الأهمية بمكان أن يأخذ بعين الإعتبار تلك الضرورات والمتطلبات.

وبهذا يكون المجال مفتوحا أمام المبادرات القاعدية، دون الإضرار بضرورات الدولة. فقوة الدولة لا يعني ضعف المجتمع، كما أن قوة المجتمع لا تعني ضعف الدولة. فالموازنة هي التي تحدد مجالات كل طرف. وبهذا تصبح قوة الدولة مطلوبة، كما أن قوة المجتمع تضحى ضرورة. وبهذا ننهي الخطيئة السياسية الكبرى التي سادت في عالمنا العربي والإسلامي، التي كانت ترى أن قوة الدولة مرهونة بضعف المجتمع، أو قوة المجتمع مرهونة بضعف الدولة.

إن مجتمعاتنا العربية والإسلامية، لا تستطيع تحقيق وحدتها الوطنية الداخلية، إلا بقبول التعدد المجتمعي في الإطار النظري والفكري والقانوني دون دفعه أو إجباره على تأسيس عصبيات إجتماعية أو سياسية لذلك التعدد المجتمعي او التغاير الثقافي.

وإن من الأمور الخطيرة التي وقعت فيها الكثير من القوى والمدارس

السياسية، حينما حاولت أن تُقصي التعدد والتنوع، وتفرض واقعا واحديا بشكل قسري ومتعسف.

ولعل السبب الجوهري في بقاء الوحدة بين الولايات المتحدة الأمريكية، هو النمط المستخدم في بناء الوحدة. إذ أنها ليست وحدة قسرية، تلغي جميع الخصوصيات من أجل خاصية واحدة أو نمط ثابت. وإنما هي وحدة فدرالية، تفسح المجال إلى التعدد المجتمعي لكي يمارس دوره في بناء الوحدة الوطنية.

ومن الضروري أن نفتح المجال لدخول هذا التعدد في عملية التنافس السلمي للوصول إلى حالة من الإجماع الوطني على سياسات موحدة ومواقف مشتركة، قائمة على مشاركة الجميع في صنعها وبلورة آليات عملها وحركتها.

وإن تدهور العلاقة بين الدولة والمجتمع، هو الذي يؤدي إلى تفتيت مفهوم الوحدة الوطنية، لأن العلاقة المضطربة بين الدولة والمجتمع، ستخلق الظروف التي تدفع بالجميع إلى تأسيس بنية عصبوية على قاعدة الصراع بين الدولة والمجتمع.

ولعل الكثير من مشاكل الأقليات والأثنيات في العالم الثالث، ترجع في أسبابها الحقيقية إلى طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبالتالي فإن التضامن الإجتماعي والوحدة الوطنية، لا تتحقق بنفي التعدد الطبيعي المتوفر في المجتمع، وإنما بإحترامه، وتوفير المتطلبات المجتمعية التي تعطيه الفرصة للتعبير عن هذا التعدد بصورة إيجابية وحسنة. والوحدة الوطنية لا تعني تطابق أبناء الوطن في وجهات نظرهم المختلفة. لأن هذا التطابق لا يتحقق إلا بالقسر والتعسف. وكل شيء يوجد بالقسر فمآله إلى الزوال وتأثيراته ستكون عكسية. بمعنى أن التعسف يؤدي إلى التشرذم والتفتت، حتى ولو كان

ظاهر الحال هو الوحدة والإئتلاف.

فالوحدة الوطنية لا تتأتى عبر إلغاء الحقائق التاريخية والإجتماعية. وإنما عبر إحترام تلك الحقائق، والعمل على تهيئة الظروف الموضوعية التي تؤهل تلك الحقائق إلى إبراز مضمونها الوحدوي والتعايشي.

ويجانب الصواب من يعتقد أن طريق الوحدة الوطنية، يأتي عبر فرض نمط تاريخي أو إجتماعي معين. لأن هذا الفرض لا يؤدي إلا إلى المزيد من التشرذم المجتمعي. ولنا في تجربة الإتحاد السوفيتي خير مثال، إذ سعى الحزب الشيوعي السوفيتي، إلى فرض وحدة وطنية قسرية بين مجتمعات حقائقها التاريخية والإجتماعية متنوعة، فلم تؤد هذه الوحدة القسرية إلى تأسيس وحدة وطنية متينة، وإنما أدت إلى إنغلاق كل قوة إجتماعية على نفسها، وتشبثت بخصوصياتها التاريخية والمحلية. حينما جاء (غورباتشوف) بمشروعه الإصلاحي السياسي (البروسترويكا والغلاسنوست) تهيأت الظروف الموضوعية التي تدفع بكل قوة إجتماعية، إلى إبراز عناوينها الخاصة. وفي فترة زمنية وجيزة، تحولت هذه الدولة ذات الوحدة الوطنية القسرية، إلى دويلات عديدة ذات عناوين مختلفة.

فالوحدة الوطنية لا تتوفر بالقوة والقسر وإلغاء كل عناوين التنوع التاريخية والطبيعية الموجودة في المجتمع. وإنما تتوفر الوحدة الوطنية عبر إحترام الحقائق التاريخية والإجتماعية الموجودة في المجتمع، وذات التأثير المباشر في حاضر المجتمع.

والإحترام هنا لا يعني الإشادة بذلك التنوع المجتمعي في خطبة تُقال أو مقال يُكتب أو تصريح يُذاع. وإنما هو سلوك فعلي، يشمل كل مناحي الحياة، بحيث أن لا تكون هذه الحقائق حائلا دون تحقيق عناصر المواطنية الكاملة للإنسان.

والرسول الأعظم(ص) حينما أسس دولته في المدينة المنورة، لم يلغ التنوعات القبلية والإجتماعية المتوفرة في المجتمع آنذاك. وإنما أرسى قواعد قانونية ودستورية، تنظم علاقات هذه التنوعات، بشكل يؤدي إلى التلاحم والتراص الإجتماعي. ولعل في مشروع المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار إشارة إلى هذا النهج النبوي الكريم.

ولابدّ من القول في هذا الإطار: إن الإنتماء إلى تلك الحقائق التاريخية، لاينافي الإنتماء إلى الوطن، أو يعرض الوحدة الوطنية إلى التشتت والتفتت..

وإنما هو إنتماء، يُشبع حاجة نفسية ضرورية للإنسان، تزيد من فعله الإيجابي، وتعمق صنع الخير في سلوكه ومواقفه. لذلك فلا تعارض بين إنتماء المرء إلى الحقائق التاريخية، والإنتماء إلى الوطن المعاصر. لأن الحقائق التاريخية ليست بديلا عن الوطن، كما أن الإنتماء إلى الوطن لا يأخذ أبعاده الإيجابية، إلا إذا كان متسقا مع سياق الحقائق التاريخية للإنسان.. «والفطرة الإنسانية تشهد على أن للإنسان منا ولاء وإنتماء إلى الأهل بمعنى الأسرة والعشيرة. وإلى الشعب في الوطن والأقليم الذي تربى ونشأ فيه. وإلى الأمة – الجماعة – التي يتكلم لسانها – وهي الأمة بالمعنى القومي – وإلى الأمة – الجماعة – التي يشترك معها في الإعتقاد الديني.. ثم إلى الإنسانية، التي خلقه الله وإياها من نفس واحدة.. تشهد الفطرة السليمة، لدى الإنسان السوي على ذلك. دونما تناقض أو تعارض بين هذه الدوائر في الولاء والإنتماء. فهي أشبه ما تكون بدرجات سلّم واحد، يُفضي بعضها إلى بعض، ويدعم أحدهم الأخر، وخاصة – بل بشرط – أن تخلو مضامين مصطلحات دوائر الإنتماء – وبالذات الوطنية والقومية – من المضامين العنصرية ونزعات الغلو في التعصب، التي تقطع الروابط بين

هذه الدوائر للإنتماء، طالما قام وربط الإنتماء الأكبر وهو الإنتماء إلى الإسلام)[1].

ومن هنا يتضح المنظور الفعلي والجوهري لتحقيق الوحدة الوطنية عبر وحدة المواطنين. وبهذا تتحد وتتساوق مصلحة الوطن مع مصلحة المواطن. بحيث أن أي عمل يتجه إلى الإضرار بالمواطنين حاضرا ومستقبلا، هو في حقيقة الأمر إضرار بالوطن، لأننا لا نتصور وطنا بلا مواطنين. ومن أجل هذا المنظور تتأكد ضرورة الإعلاء من شأن تلك الأخلاقية، التي تدفع بإتجاه العيش المشترك على قاعدة إحترام الخصوصيات والحقائق الإجتماعية المتعددة..

الواقع التاريخي والوحدة الوطنية

ولكن كيف تتحقق الوحدة الوطنية لمجتمع تتعدد وتختلف مرجعياته التاريخية.. وفي بعض الحقب التاريخية ولعوامل إجتماعية - سياسية - تاريخية تحول هذا الإختلاف إلى حالة من الصراع المفتوح، التي أستخدمت فيه جميع الأسلحة، بهدف قضاء كل طرف على الآخر.

وأمام هذه المعضلة التاريخية والإجتماعية، حاولت بعض المدارس السياسية والفكرية من تجاوز هذه الإشكالية، عن طريق تبني خيار علمانوي. يهدف إلى إيجاد أرضية قانونية - سياسية مشتركة.

ولكن وبعد تجارب عديدة، لم تتمكن آليات الخيار العلمانوي من إنهاء هذه الإشكالية.. بل في بعض البلدان، ولأخطاء إستراتيجية وحضارية،

---

(١) هل الإسلام هو الحل وكيف؟، الدكتور محمد عمارة، دار الشروق، ص ١٦٢.

إزدادت الإشكالية تعقيدا، وتشابكت خيوط اللعبة. بحيث أصبحت هذه الإشكالية من المعضلات المزمنة، التي لا يلوح في الأفق أي أمل في علاجها بالوسائل الطبيعية.

والواقع السياسي للتجربة العربية والإسلامية، يكشف أن لهذه الإشكالية الدور الكبير في الكثير من المشاكل والأزمات.. لدرجة أنه حينما تطلّع الأعداء الخارجيون إلى إحتلال هذه البلاد، ونهب ثرواتها الوطنية. لم تكن هذه التوترات بعيدة عن مخططات الأعداء. بل كانت إحدى وسائلهم المهمة، التي إستخدموها من أجل زعزعة الوضع الداخلي، وجعل الجبهة الداخلية بشكل دائم في حالة تفتت وتجزئة..

ولا ريب أن التخلف كنمط عقلي وسلوكي، هو الذي يهيء جميع الظروف، لإستنبات هذه الصراعات، وتجذير هذه التوترات في الساحة الإجتماعية. حيث إننا حينما نقرأ التجربة العربية والإسلامية من منظور سوسيولوجي، نكتشف أنه في زمن هيمنة التخلف وسيطرة عقلية الإنحطاط، تسود وتبرز الصراعات الداخلية، وتعود الإنقسامات التاريخية إلى السطح.

أما حينما يكون العرب والمسلمون في حالة إجتماعية وحضارية متقدمة، تتراجع الإنقسامات التاريخية إلى الوراء. ولا يكون لها مفعولا مباشرا في الحدث الإجتماعي والسياسي..

وهذا يجعلنا نقرر حقيقة أساسية وهي: إن الأرضية الحقيقية للإنقسامات التاريخية ودورها التمزيقي في الوطن والأمة. ليس وجود مدارس فقهية وفكرية وسياسية متعددة في الفضاء المعرفي والسياسي الإسلامي. وإنما التخلف بآلياته ومنتوجاته الإجتماعية والفكرية، هو الذي يشكل الأرض الخصبة لنمو هذه الإنقسامات، وتمزيق أواصر الوحدة الوطنية. لهذا فإننا نرى

أن وجود المدارس المختلفة في التجربة العربية والإسلامية سلاح ذوحدين.

فحينا يكون وضعنا السياسي والإجتماعي، يقع تحت تأثير نمط التخلف والإنحطاط فإننا ننظر إلى هذا التعدد في الإجتهادات الفكرية والسياسية والإجتماعية، كأحد العوامل الإساسية والأصلية، إلى واقع التقسيم والتجزئة الذي يعيشه عالمنا العربي والإسلامي. وفي المقابل إذا كان وضعنا السياسي والإجتماعي سليما، فإننا ننظر إلى هذا التعدد بإعتباره ثروة ودليل حيوية الحياة العربية والإسلامية في العصور السالفة. التي إستطاعت أن تنتج مثل هذه الإفكار، وتنجب مثل هؤلاء العباقرة والعلماء الأفذاذ..

لهذا فإن مربض الفرس في هذه المسألة، هو طبيعة العقل والفكر السائد في المجتمع، هو الذي يحدد الموقف من واقع التعدد التاريخي السياسي، وبهذا يمكننا القول أن وجود الإجتهادات التاريخية المختلفة في التجربة العربية والإسلامية، بإمكاننا أن نجعله وسيلة فعالة من وسائل التأصيل لواقع التعدد والإختلاف في واقعنا العربي والإسلامي المعاصر. كما بإمكاننا أن نجعله وسيلة تدميرية لكل القواسم المشتركة التي تجمع أبناء الوطن والأمة الواحدة.

وعليه فإن مهمتنا اليوم، ليس الإنحباس والتقوقع في تلك الإنقسامات التاريخية والإجتهادات الفكرية. وإنما مهمتنا الأساس تتجسد في بلورة الوعي الحضاري لدينا تجاه تلك الإجتهادات الفكرية والسياسية المتباينة. حتى لا تكون عاملا سيئا في واقعنا المعاصر. فلا يمكننا أن نرجع عقارب الساعة إلى الوراء، ونصيغ أحداث التاريخ وفق ما نشتهي ونريد، وإنما الشيء الذي نقدر عليه، ويفيدنا في حاضرنا، هو النظر إلى التاريخ بإجتهاداته المختلفة، ومدارسه المتعددة، وأحداثه المضطربة نظرة حضارية.

والنظرة التاريخية إلى الواقع التاريخي تعني: أن واقع الناس هو وليد كسبهم ونشاطهم، ولا يمكننا نحن اليوم أن ننزوي عن حاضرنا أو نبتعد

عن مسؤولياتنا الوطنية والحضارية. ونلجأ نفسيا وعمليا إلى أمجاد الماضي، ونعيش على أحلامه وأحداثه. وإنما من الضروري التفكير الجدي من أجل أن نكون الإمتداد الحضاري لذلك الكسب التاريخي...

ويعيش خارج التاريخ من يعتقد أن إنجازات أجداده وآبائه تلقي عن كاهله المسؤولية الوطنية والحضارية. فكما أن آباءنا عملوا وكافحوا وإجتهدوا، كذلك نحن الأبناء، بحاجة أن نواصل الطريق ونشحذ الهمم، ونذلل العقبات، لكي نواصل ما أنجزه الأجداد وحققه الآباء. فالوعي الحضاري هو الذي يوقف زحف العصبيات التاريخية، ويمنعها من التشكل والتجسيد الإجتماعي العصبوي المغلق. وإنما هو يستفيد منها في إثراء مفهوم الوحدة الوطنية، القائمة على التنوع الطبيعي والتاريخي.

السلم المجتمعي.. الفريضة الغائبة

وإن النواة الأولى لتشكيل وحدة وطنية لمجتمع متعدد إرثه التاريخي هو تعميق الوحدة الشعورية لدى أبناء الوطن الواحد. حيث أن وحدة الشعور هي المقدمة الطبيعية للوحدة العملية والإجتماعية. لهذا ينبغي الإهتمام الجاد بمسائل إحترام شعور الآخرين، وعدم العمل على إستفزازهم والإستهزاء بمشاعرهم. لأن هذا الإستفزاز والإستهزاء هو الذي يؤلّب النفوس، ويعمق الأحقاد، ويبني حواجز سميكة تمنع التلاقي والتعايش المشترك.

لهذا فإن واجبنا جميعاً، هو العمل على تعميق وحدة الشعور الوطني، بحيث لا تكون التنوعات القبلية أو العرقية أو التاريخية حائلا دون وحدة الشعور الوطني...

وكل الأوطان العامرة والمتقدمة إقتصاديا وسياسيا لم تُبنَ بلون تاريخي وقبلي أو عرقي واحد. وإنما هي مجموعة من المجتمعات التاريخية أو القبلية أو العرقية التي إندمجت مع بعضها البعض، على قاعدة الوحدة الشعورية والأرض والمصلحة المشتركة، ولم تقف هذه الأوطان عند هذه الحدود، وإنما عملت على تطوير التجربة وتعميق الوحدة الوطنية، بنظام قانوني يكفل للجميع حريته، ويتعاطى مع الجميع على أسس القاعدة الوطنية المشتركة.. وبهذا يتم إبطال المفعول السلبي للتمايز التاريخي أو العرقي أو القبلي، عبر الوعي الحضاري، الذي يصنع عند الإنسان حالة نفسية وعقلية وعملية، تتجه نحو إعلاء المشترك مع الإنسان الآخر، وإحترام نقاط التمايز وإبقائها في حدودها الطبيعية (التاريخية - الثقافية). فالولايات المتحدة الأمريكية لاتتكون من شعب واحد أو عرق واحد أو ديانة واحدة. وإنما هي مجموعة من الشعوب إنصهرت في إطار قانوني - سياسي، وفّر للجميع المساحة الخاصة التي يعبر فيها كل شعب عن عقائده وأفكاره. وفي الإطار العام الجميع في وطن واحد ونظام سياسي واحد، يشترك الجميع في الدفاع عنه وإبراز قيمه الأساسية.

وتأسيسا على هذه الحقيقة نقول: إن الفريضة الغائبة التي ينبغي تأكيدها والعمل على تكريسها، هي فريضة السلم المجتمعي، لأنها العاصم من المتاهات والحروب المجهولة المصير. وينبغي أن نعمم الوعي والثقافة التي تؤكد على هذه الفريضة، وتعتبرها من مشاريعها الحيوية والأساسية..

ولكن، كيف نتعامل مع العصبيات التاريخية:

لاشك أن التاريخ كأحداث وتطورات مليئ بالعصبيات الإجتماعية والسياسية التي دفعت الأمور في الكثير من الأحيان، إلى التصادم والتنازع ومحاربة الآخرين في وجودهم ومعاشهم إنطلاقاً من تلك العصبيات.

وحينما نتمعن في التاريخ وعوامل نشوء العصبيات، ومن ثم تأثيرها

السيئ في الوجود المجتمعي. نجد أن ظروف القهر والنفي والإقصاء والإستعلاء، هي التي تدفع أولئك إلى التخندق والتمترس في إطار عصبوي ضيق. وإن المزيد من النفي لا يؤدي إلى تلاشي العصبوية التاريخية والإجتماعية، وإنما يزيدها أواراً وإشتعالا. فالنفي لا يولّد إلّا نفياً مثله، والعنف يصنع عنفاً مضاداً. وهكذا يصبح خيار النفي والقفز التعسفي على التنوع المجتمعي لا يحل المسألة بل يزيدها تعقيدا.

والمنظور السليم للتعامل مع العصبيات التاريخية، هو المزيد من التسامح الإجتماعي والثقافي، الذي يسمح لتلك العصبويات من ممارسة دورها الإيجابي في البناء والتلاحم الإجتماعي. وإن إنهاء تأثير العوامل الخارجية على الوضع الداخلي المتنوع ليس بالمزيد من قرارات المنع والحظر، وإنما بتوفير الأمن الإجتماعي والثقافي والسياسي.

فالمجموعة البشرية التي يتوفر أمنها الإجتماعي والثقافي والسياسي، لا تضحي به من أجل علاقة متميزة مع الخارج، أو وجود تأثير مفتوح من الخارج بعوامله المختلفة على الداخل بآفاقه وحقوله المتعددة.

أما المجموعة البشرية التي تفقد الأمن الإجتماعي والثقافي، فهي لا تخاف على شيء تخسره، لذلك تكون هذه المجموعة بنخبتها وقاعدتها مهيئة لإستقبال التأثير بكل صوره من الخارج.

الدولة العربية تقليدية أم حديثة

ثمة خلل شائع في النظر إلى الحداثة والتحديث، بإعتبارهما مجموعة من المظاهر والشكليات التي بإمكان الإنسان (الفرد أو الجماعة) إقتنائها. فيتحول بفضل هذا الإقتناء من إنسان لم يصل بعد إلى مستوى الحداثة،

إلى إنسان يعيش في قلبها ويتعاطى مع منتوجاتها المختلفة. وبفعل هذا الخلل الشائع، إتجهت الكثير من خطط التنمية ومشاريعها إلى المشاريع ذات الطابع الكمي لا الكيفي، وتأسست مؤشرات لقياس مدى التطور التنموي والتحديثي، تعتمد في قياسها على مؤشرات كمية، لا تعكس بأمانة وصدق الواقع الحقيقي للإنسان.

وضمن هذا المنظور نقول: إن الدولة الحديثة، ليست هي التي تقتني أدوات التكنولوجيا الحديثة بكل أشكالها ومواقعها. وإنما الدولة الحديثة هي التي تعتمد في نمط تفكيرها وتخطيطها الجمعي ونظامها التعليمي على قيم العصر والعلم الحديث. بحيث يمتلك المواطن نمطا حديثا وعصريا في التفكير، والتعاطي مع شؤونه الخاصة والعامة.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن أحد الأسباب الجوهرية لإستمرار المحنة العربية هو الثنائية العجيبة التي لا زالت تتحكم في مسيرة الدولة العربية. فهي تمتلك مؤسسات حديثة، ولكنها في الغالب تدار بعقول تقليدية (كلاسيكية)، وتحمل شعارات تقدمية وطموحة، لكنها تخشى من مضمونها وجوهرها السياسي والحضاري.

لهذا فإن الدولة الحديثة كما قلنا أعلاه، ليست هي التي تمتلك مؤسسات حديثة فقط، أو تتعاطى في شؤونها وفق أحدث النظريات الإدارية، وإنما الدولة الحديثة، لا تعني وجود سلطة خارجية عن المجتمع ومتعالية عن خصوصياته ومتطلباته. وإنما هي بمثابة الجهاز التنفيذي، الذي ينفذ بنود الإجماع الوطني. فهي على حد تعبير الدكتور (برهان غليون) نوعا من تنظيم المجتمع لنفسه، وليست نظاما مفروضا عليه[١]..

(١) حوارات من عصر الحرب الأهلية، برهان غليون، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص١٢٥.

وبهذا نصل إلى جوهر الدولة الحديثة، وهو أنه لا دولة حديثة بدون مجتمع حديث. فالمجتمع الحديث هو الذي يصنع دولة حديثة. وإن أخطر ما يمكن أن يصيب مفهوم الدولة الحديثة، هو حينما تتحول إلى شعار فوقي، يخفي حقائق وسياسات ومواقف قائمة وتستمد وجودها بإستمرار من عقلية ما قبل الدولة الحديثة.

وإن الدولة الحديثة ليست مؤسسة جاهزة، وإنما هي جهد مستمر، يبذله الواعون والمخلصون من المجتمع، ويتجه إلى خلق الشروط الجديدة، والمناخ الوطني والسياسي الجديد، الذي يرفع عند الناس جميعا فكرة الشعور بالمسؤولية الوطنية. وبهذا تنطلق جميع القواعد الإجتماعية في عملية البناء الوطني الشامل.

التجديد المجتمعي.. ضرورة حضارية

وأخيرا لاشك أن وجود حواجز نفسية وتاريخية وركام ثقافي وفكري مغاير لنهج السلم المجتمعي، يشكل عقبة أساسية في وجه المشروع الإجتماعي الجديد.

ومن هنا تتأكد ضرورة التجديد المجتمعي، عن طريق تجديد المنظومة المعرفية والفكرية، التي تساهم في تشكيل النظام الإجتماعي.

وذلك عن طريق تغيير الإنسان وإزالة ركام التخلف والإنحطاط عنه، وغشاوة النظر وضبابية الرؤية التي تمنعانه من التفاعل المطلوب مع تلك القيم والمنظومة الفكرية الجديد.

حيث لو عاد إنساننا اليوم في وضوح رؤيته، وصفاء سريرته، ونقاء قلبه، كما كان إنسانا بالأمس، لعملت تلك القيم عملها، ودفعت بهذا الإنسان،

إلى إقتحام الصعاب والمجهول من الأمور.

إن إنهاء تأثير ركام سنين التخلف من حياة الإنسان، هو الخطوة الأولى لعملية التجديد المجتمعي المطلوبة.

ومن ثم تنقية الفضاء المعرفي والفكري من الزوائد، التي أعتبرت قسرا جزءاً من المنظومة العقدية والمعرفية.

بمعنى أننا من الضروري، أن نفرق بين القيم الأساسية التي تدفع الناس إلى التمسك بها، والتفاعل الإيجابي معها، وبين الأعراف والتقاليد والإجتهادات البشرية، التي مهما رقت في مستواها، فإننا من الخطأ أن نجعلها في مصاف تلك القيم والمبادئ.. لهذا فإن تنقية أجوائنا الفكرية من الزوائد والنتوءات وعرض القيم الأصلية إلى الإنسان، هو الذي يساعد على التفاعل الحي مع تلك القيم.

وفي هذا الإطار من الضروري، أن نفرق بين الإسلام كقيم مطلقة خالدة وقابلة للبقاء والديمومة في كل الأزمنة والأمكنة. وبين الإجتهاد البشري المنسوب إلى الإسلام، الذي هو مهما علا شأنه العلمي والمعرفي، يبقى إجتهادا بشريا نسبيا قابلا للإنطباق مع الإسلام، كما هو قابل للمغايرة والإختلاف معه. من هنا فإن المقدس في هذه الدائرة، هو القيم الإسلامية المطلقة المتعالية على الزمان والمكان.

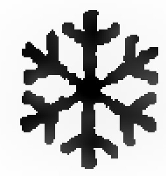
ويبقى الإجتهاد البشري في إطار الإحترام والتقدير والتبجيل والإستفادة منه. ولكن كل هذه الأمور، لا ترقى إلى مستوى التقديس المطلق، أو التعامل معها كما لو أنها الإسلام المعياري.

لهذا كله فإن التجديد المجتمعي المطلوب، لا يعني خلق منظومة فكرية جديدة، وإنما التجديد يعني: إزالة ركام التخلف والإنحطاط من موقعين أساسيين: موقع الإنسان المسلم الذي تأثر بشكل أو بآخر من عصور

التخلف والإنحطاط.

وموقع القيم التي شابها بعض الزوائد، التي أعتبرت بعد فترة تاريخية بأنها جزء من القيم.

إن تنقية هذه المواقع، يؤدي بنا إلى التفاعل مع منظومة عقيدية - فكرية حية، قادرة على الرد على الحاجات الناجمة عن التطور الإجتماعي (الإنساني)، وتقديم الحلول الأصيلة لها.

الحركة الإسلامية وإنماء المجتمع الأهلي



الشيخ حسين أحمد شحادة(*)

الحديث عن دور الحركة الإسلامية في إنماء المجتمع الأهلي بحاجة إلى دراسة تفصيلية، أكثر شمولا، وعمقا من هذه المقاربة العامة، لذا فإننا سنحاول الإكتفاء بدراسة ملامح هذا الدور وعناصره بالوقوف على بعض إشكالاته الأساسية، لا سيما وإن مهمات التحرر التي تضطلع بها الحركة الإسلامية المعاصرة لا ينبغي أن يتوقف عند حدود التحرر السياسي فحسب بعيدا عن الإنماء وتحرر المجتمع الأهلي نفسه بل يمتد إلى مديات أوسع.

من هنا، وبقدر هذا الإرتباط يمكن مواجهة إشكالات التنمية - موضوعيا - في نطاق إشكالات إستلاب الهوية والحصار الإقتصادي وإمكانيات الإعتماد على الذات، ذلك أن الحركة الإسلامية لا تقتصر في

(*) رئيس تحرير مجلة المعارج - لبنان .

خوض معركتها - كما هو مفروض، على الشروط المادية للمقاومة والصمود، بقدر ما تحرص على المضمون الديني والعقائدي لفلسفة الحياة ووجودها.

من الممكن جدا إعتبار تجربة الإنتفاضة الفلسطينية إضاءة واعدة لدور صامد بدءاً من دعوتها لمقاطعة السلع الإسرائيلية، ووصولاً إلى برنامجها من أجل تنظيم القوى الذاتية، وتنميتها لتأمين فرص الممانعة، والإستغناء إلى أبعد مدى ممكن.

ويمكننا أن نستعرض إنعكاس ذلك في نشرة الإحصائيات الواردة عن الصادرات الإسرائيلية إلى الأرض المحتلة التي كانت تزيد على ٨٠٠ مليون دولار أمريكي سنويا، ولكن بعد إذكاء فتيل الإنتفاضة وإعلانها لمراقبة السوق إنخفضت مبيعات إسرائيل فيها من متوسط شهري قدره ٧٠ مليون دولار أمريكي إلى ٣٠ مليون دولار.

وفي خطوة متقدمة أخرى فقد خصصت قيادة الإنتفاضة يوما للعمل الوطني يعمل فيه الجميع بكامل إنتاجيتهم لصالح متضرري الإنتفاضة، والعمال الذين قدموا إستقالاتهم إستجابة لنداءات الإنتفاضة، وذلك باعتماد اللجان الشعبية في كل مدينة، وحي، وقرية، ومخيم، لتوزيع ريع هذا اليوم.

فهل يمكن ونحن بصدد الحديث عن دور الحركة الإسلامية في إنماء المجتمع الأهلي إعتبار الإنتفاضة الفلسطينية إطارا مرجعيا في جانب التحديات المفروضة على إنماء المجتمع الأهلي في واحدة من أعظم قضاياه وطموحاته، وهي حريته وإستقلاليته؟ ثم، أوليس الإتجاه إلى صيانة المؤسسات الأهلية هو الجدار الصلب الذي يحمي المجتمع الأهلي من الإنكسار؟ لا سيما في مراحل تباعد السلطة عن مصالح هذا المجتمع. لذلك لا نجد ضمانا للأمة في السنوات العجاف إلا في إستقلال المؤسسات

الأهلية عن الدولة، وليس عن القانون حتى إذا أخفقت السلطة في مرحلة ما، أو تجربة ما، كانت المؤسسة الأهلية هي الجدار الذي يحمي مقدرات الأمة، وعقدها من الإنفراط.

وبغض النظر عن النصوص الإسلامية التي عالجت إشكالية العلاقة بين السلطة والمجتمع فإن المجتمع الإسلامي يحتفظ بشرعية حقه في إختيار ممثليه، والناطقين الرسميين بإسمه، وإن فاعلية المجتمع وإنمائه هي الحقيقة الإنسانية الكبرى التي لا يجوز مهما كان شكلها تجاهل وجودها والعبث بثرواته ومصيره لحساب معادلات إقليمية أو دولية أو... ألخ.

لقد نجحت الحركة الإسلامية إلى حد كبير في تثوير الأحاسيس بالمسؤولية الجماعية، إلا أنها فشلت إلى حد ما في توظيفها في مجال التلاقي المبارك على قيم الوحدة الداخلية بين فصائل الحركة الإسلامية من جهة وفيما بينها والآخر من جهة أخرى، فكانت كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا!!.

الإنـماء والمعوقات الفكريـة

من بالغ الصعوبة أن يُتحدث عن إنماء المجتمع الأهلي بعيدا عن بناء الشخصية الإسلامية وإنماء الفكر بمراجعة موروثات العقل الإسلامي لتفحص أهم العوائق التأريخية التي حالت دون تحرر المجتمع الأهلي لقرون طويلة من الزمان، لنلفت إلى أن جزءاً كبيراً من تلك الموروثات ما يزال بقدسيته المدمرة من أهم عوامل التخلف التنموي. ولئن قدر لبعض الحركات الإسلامية قبل قرنين أو أكثر أن تكون حافزا من حوافز النهضة والتجديد فإنه لا يعني بالضرورة قدرتها وصلاحها لتحريك الواقع وإخصابه

وتنميته. والقول بأن بعض المذاهب أو المدارس الإسلامية قد عفا عليها الزمن ولم تعد صالحة لزمننا لا يعني بالضرورة مصادرة قدرة الإسلام والرسالة والدين على النهوض بأعباء المرحلة الراهنة، والمستقبل.

أما الآن، فما يسمى بـ(الإنبعاث الإسلامي) و(التحرر الإسلامي) و(الصحوة الإسلامية)، إنما هي تسميات تتكاثر في عالمنا الإسلامي تبعا لنشاط الظاهرة الإسلامية الحديثة على أختلاف أساليبها في الإعتدال أو التصلب، لكنه بوجه عام تستند إلى إعتبارات سياسية وفكرية لا تنفصل عن المجتمعات التي أنتجتها.

فما يلصق من تهم كثيرة على الحركة الإسلامية هي في الواقع من إفرازات المجتمع الأهلي المعقد، والمتغير، مما أدى إلى إحتدام المناقشات بين فقهاء الحركات الإسلامية ذاتها حول أسلوب إقامة شريعة الله سبحانه وتعالى على الأرض، وإنتهت أصداء هذا الإختلاف إلى ضرورة تحديد صيغة توفيقة مناسبة تجمع بين شروط (التغيير) التي تختزن في داخلها عقبات التصادم وبين شروط (التنمية) التي تتطلب أقصى درجات التعارف والتعاون والإستقرار.

وفي غياب الحديث عن (التكامل السياسي) والتشديد على تغيير المجتمع في العمق، وفي غياب الحديث عن (التكامل العلمي) بين الثقافة والعقيدة فقد إستمر الخطاب الإسلامي بطرح أفكار التغيير السياسي وشعاراته على حساب المجتمع الأهلي وإنمائه ذلك أن الحركة الإسلامية المعاصرة لا تريد التشبه بالغرب في معركة خاسرة سلفا هي معركة الحداثة المادية لأنها تعتبر هذا الركض المحموم نحو إمتلاك الثروات المادية ينتهي بإنهاك الناس والمجتمع، في حين أن جوهر المعركة في نظرها - الحركة الإسلامية - يجب أن يخاض في ميدان القيم أولا، ثم في ميادين الإنماء والحداثة المادية ثانيا.

ومع الضباب الذي إكتنف هذا الترتيب، لا سيما في ضوء إعتماد الحركة الإسلامية على هيكلية الذهنية والحزبية الذي يصل عند البعض إلى تهميش دور المؤسسات الثقافية، ومراكز الأبحاث والدراسات كان من البديهي أن يأخذ المشروع الإسلامي الناهض شكل المعارضة المفتوحة في سياق التحديات السياسية الدائمة.

وفي مجريات هذا الصراع ترسخ في أدبيات الخطاب الإسلامي ومفرداته النظر إلى مشكلات البطالة والإنفجار السكاني، وقضايا التنمية كأزمات يتحمل مسؤوليتها النظام السياسي والإقتصادي المنحرف، فتأرجحت العلاقات الداخلية في إحتقانات من المخاوف والأفكار المتبادلة، وهكذا إنحسرت إستراتيجيات التنمية لتحل محلها إستراتيجيات النزاعات الأيديولوجية الداخلية وهي التي ستطول وتستتمر ما لم يحسم العقل العربي والإسلامي إجابته النهائية في موضوع الهوية، والتراث، والعلاقة بالعالم الخارجي، فإذا كان الإستمساك بالسلام هو الحل لضمان مسارات التنمية في المجتمع الأهلي، فمن العبث الإنغلاق ضمن قلاع ثقافية أو مذهبية دينية حين الحديث عن تقديرات مستقبلية لإنماء المجتمع بمعزل عن وعي قيمة التكاملية المخصبة في الجدل والحوار. بإدراك الحزبية الإسلامية لن تكون بديلةً عن الإنتماء لمفهوم الأمة بمعناه القرآني الواسع، كما أن الإمتثال للنموذج الإقتصادي الغربي لن يكون بديلا عن النموذج الإسلامي لإنماء المجتمع الأهلي وإقتصاده. وهذا ما يتطلب دراسة موضوعية شاملة لمجانبة (الطفرات التنموية) التي تفاهمت بفعل التبعية، والديون المتصاعدة، والصناعات المأزومة.

لذلك حينما نسجل ملاحظاتنا حول وعي الحركة الإسلامية لمسؤوليتها عن إنماء المجتمع الأهلي فإننا ننطلق من وعيها لإزالة الحواجز بلغة المعارضة

الإيجابية، وتوفير الإنفراجات المطلوبة في عملية التغيير بالوقوف على نقطة إرتكاز تستقطب عملية الحوار والصراع في الآن نفسه بتوسيع دائرة مفهوم الجهاد من الجبهة السياسية إلى مختلف الجهات الثقافية والإجتماعية والتنموية لكي لا نتورط في حصر أسباب التخلف العربي والإسلامي في جانب دون آخر من جوانب الإنحطاط على طول التأريخ الذي عادة ما يكون المجتمع الأهلي ضحيته ورماده. ونرى من الواضح أن التواصل البشري من وجهة نظر قرآنية يهدف إلى ممارسة التجربة العبادية (المعرفية) وفقا لعقيدة التوحيد، وما يتفرع عنها من قيم ومبادئ تعمل على خلط (التوازن الإجتماعي) من منطلق إستجابة الإنسان المسلم لتمثل تلك القيم وقدرته على تجاوز مشكلات التوتر الداخلي الناجمة عن إختلاف المصالح والأفكار. فإذا لم تحقق ذلك التجربة، ولم تستوف شروطها فإن القرآن الكريم لايتراجع عن ملاحقة المجتمع الأهلي بعدد من التوصيات والتشريعات الأخلاقية والإجتماعية لإشاعة الأمن والحوار بوصفهما عنصرين أساسيين للتوازن وخلق الوعي الحركي، وبذلك نجاح المشروع الإسلامي في الداخل، وهو ما يتطلب تنمية الإحساس بقدسية الأمن والحوار بلحاظ الخصوصية التربوية للإسلام فكرا وعقيدة وسلوكا المرتبطة أساسا بتطورات مفهوم التعارف، وفهم الشروط الصعبة لقضية الجدل، والصراع في ضوء هذه الملاحظة سيجد المسلم الرسالي نفسه أمام مهمتين لاتنفصلان عن بعضهما، وهما يمثلان إحدى أبرز القضايا لدور الحركة الإسلامية ووعيها في إنماء المجتمع الأهلي وكفاءتها في التكييف، والجمع بين مهمة الأمن في مختلف أبعاده السياسية والإجتماعية والإقتصادية، ومهمة الجدل في مجال الشهودية على الأمن دون أن تحدث مصادرة أحدهما للأخرى، أي:

كيف نجمع بين حرص الإسلام الأمن الداخلي وتحريضه على مقاطعة الآخر وجداله؟

لذلك فإن مفهوم (الكيان الحضاري) الذي تبشر به الحركة الإسلامية يستدعي بلورة مفهوم علاقة الإنسان المسلم بـ(المكان)، فإذا تربّى المجتمع الأهلي على نمط من العلاقة النفسية والشخصية، مع المكان الذي يقطن فيه فإن نمط هذه العلاقة هو الذي سيحدد موقف المسلم من المشروع التنموي برمّته، والسؤال كيف صاغت الحركة الإسلامية علاقتها بالمكان؟ للإجابة على هذا التساؤل علينا أن نأخذ خطاب الوعي الحركي الإسلامي كأساس أولي حيث أنه لم يفصل حتى الآن بين المفهوم المقدس للمكان بوصفه من أهم خصوصيات الأمة، ولا يجوز الإساءة إليه وبين مفهوم الدولة والثقافة المضادة التي يجب مواجهة تحدياتها وفق شريعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتفاصيلها الفقهية المعروفة بإعادة النظر في قراءة الصلة بين تغيير الواقع الفاسد باليد وباللسان وتوضيح أن مصطلح (اليد)[1] الوارد بالحديث الشريف لا ينحصر بالسيف والقوة والإكراه كما يطيب للبعض فهمه حرفيا ولفظيا، بل يعني العمل، وإستنفاذ الوسع والطاقة والجهد بجميع الوسائل المتاحة المحددة سلفا.

بالواقعية التي لا تتجاهل خصوصية الموقع والحدث والزمان. إن الخطاب الإسلامي المعاصر لم يتوصل حتى الآن إلى إكتشاف العلائق الإجتماعية بين العالمية كهدف، والتعددية كحق يفضي إلى العالمية فيما لو تحققت معاييرها بتحقيق النموذج الأهلي الخاص، فلا يمكن تحقيق التوازن الإجتماعي في الداخل إلا عندما تنجح الحركة الإسلامية بصياغة المعايير أو

(١) إشارة للحديث الشريف «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان».

المبادئ التي تصون التعددية الداخلية سواء في مجالات التيارات المخالفة أو التيارات المضادة إستنادا إلى منظومة الوحدات الإجتماعية وتآزرها العام (العائلة، الأمة، الدولة) وعلاقة الجميع بنظام إقتصادي عادل، قادر على التمييز بين التبعية المحرمة، والتعارف الواجب المشروع، لتتجنب ذهنية الإنعزال (اليهودية) ونفسح المجال للخروج من أزمة الفصام التأريخي في ثقافة تعيش عقدة تخلف الواقع مع تفوق النص.

«ولعل من أبرز الشواهد التأريخية على رفض التكيف وفق الأحوال الجديدة موقف الفريسيين اليهود من غير اليهود، إذ وضعوا القواعد المفصلة الصارمة التي تكفل تجنب كل صلة بما هو ليس يهوديا. وقد كان هذا الموقف محمودا في القرن الثاني قبل الميلاد حين كانت الهيلينية تهدد بإبتلاع الديانة اليهودية وإستئصالها من الوجود. أما وقد تغير الوضع خلال القرن التالي حين شاع في الإمبراطورية الرومانية الإستخفاف بالعقائد الوثنية وظهر ميل واضح لدى الآلاف في مدن الإمبراطورية إلى البحث عن عقيدة قوية متماسكة كالعقيدة اليهودية - في نظرهم - فلم يعد لمثل ذلك التعصب من قبل الفريسيين مبرر».

وجاءت الديانة المسيحية تيسر قبول الأمة للأوضاع الجديدة ومسايرتها، وكانت أخلاقياتها خير سبيل إلى ضمان التعايش السلمي بين أهل فلسطين وحكامها الرومان، في حين كانت أخلاقيات الفريسيين تعرقل هذا الإنسجام.. كذلك ظهرت في بقاع كثيرة من العالم المسيحي خاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر جماعات أشهرها جماعة - شهوديهوه - أفرادها من المسيحيين الذين وجدوا من الصعب أن يوفقوا بين الإكتشافات الحديثة في علوم الفلك والطبيعة والكيمياء، والنظريات المتعلقة بتأريخ الأرض وظهور الحياة فيها، وبين مفهومهم التقليدي عن الكتاب المقدس،

فكان أن وجهوا همهم الأكبر إلى تجنب الإتصال بالتيارات العلمية والفكرية التي سادت مجتمعهم ورأوا أنه لابد من أجل حماية عقيدتهم من عزلة صارمة وسط مجتمع لابد أن تؤدي به ثقافته وعلومه وأنماط عيشه إلى الكفر والإلحاد وكانت النتيجة أن قبلت هذه الجماعات وضع الأقليات في مجتمع يعيش أفراده على نفس دينها في الظاهر على الأقل..

هذه الأمثلة التأريخية إنما سقناها للفت الأنظار إلى ضرورة التحرر من - عقدة الخوف - تجاه الفكر الآخر المختلف، ونشير إلى مسألة طالما حررها الفقه الإسلامي في قضية الموقف من الرأي المخالف وهي: أن الحكم على المرتد - على سبيل المثال - يعتبر لاغيا فيما لوثبت أن منشأ الإرتداد ناجم عن جهالة أو مغالطة، أو نسيان بمعنى أن المرتد إنما يُدان لصلفه وجبروته وكفره مع سابق ترصد وتصميم، أي أن خيانة المرتد هي خيانته للمعرفة قبل أن تكون خيانته للعقيدة، الأمر الذي يتطلب دراسة هذه الظاهرة الحديثة بدراسة أسبابها وعواملها لكون رضانا كله لله، وغضبنا له بعيدا عن ذهنية الحلبات السياسية والثقافية التي تسود المتصارعين في عالمنا العربي والإسلامي... وذلك حتى تحسم الحركة الإسلامية إجاباتها الواضحة من قضايا الأصالة والحداثة، والقديم والجديد.

منهجية النقد ومنهجية البديل

ستظل آمالنا بتنمية المجتمع الأهلي معلقة حتى صياغة المشروع الإسلامي المتكامل الحديث «وذلك بنقل المشروع الثقافي الإسلامي من منهجية النقد إلى منهجية البديل كما يرى الأستاذ زكي الميلاد في كلمته القيمة عن أولويات المشروع الإسلامي في ضوء متغيرات العصر، فخلال عقود من

الزمن والمشروع الثقافي الإسلامي يتركز عطاؤه في مجال النقد والدفاع ورد الإعتبار. فمن نقد النظريات الغربية لتصوره إلى المرأة، إلى تصوره إلى الأخلاق والفن والإقتصاد، إلى نقد النظريات الماركسية في السياسة والإقتصاد والإجتماع، وغير ذلك.

والمطلوب في هذه المرحلة هو البديل الإسلامي لهذه القضايا[1]، فلا يكفي طرح شعار عام لتطبيق الشريعة الإسلامية. بل من دراسة الواقع وإختيار الحكم التفصيلي الذي يناسب آفاق التنمية وطموحاتها، وبذلك نتجاوز مشكلة التفاضل بين بعض المذاهب الفقهية على الأخرى لنؤسس لوعي التنافس على مواجهة المشاكل الحياتية والتنموية وإيجاد الحلول الصالحة لها، فليس ثمة إستحالة للإعتماد على فقه المعاملات - الإسلامي - فيما لو إستبدلنا الأعراف القديمة والحاجات بأعرافنا وحاجاتنا العصرية والمتطورة، وإستجبنا لملء الفراغ فيما نظن أنه لا يأتلف مع الشريعة الإسلامية بمبادئ العدالة التي شرعت أساسا لملء هذا الهامش من الأزمات[2]، والجدير بالذكر أن أي حديث عن دور للحركة الإسلامية في إنماء المجتمع الأهلي يتوقف على فض الخصومة بين خطاب السلطة والخطاب الإسلامي، فما دام الخطاب السياسي السلطوي لا يقبل من الدين إلا جانبه (البراغماتي) إذا صح التعبير، أي قابليته لإمداد الدولة بأسباب القوة والإستمرار، ومادام الخطاب الإسلامي لا يقبل من (الدولة) إلّا

---

(١) ينظر الكلمة، عدد ٧، الكلمة الأولى، من أولويات المشروع الثقافي الإسلامي المعاصر على ضوء متغيرات العصر، بقلم رئيس التحرير، ص ٧-٩.

(٢) مع الإشارة إلى أن القاعدة الفقهية المشهورة لا ضرر ولا ضرار في الإسلام إنما تجري حيث لا يستلزم العمل بها ضررا على أحد من الناس، فإذا إستلزم رفع الضرر عن شخص بثبوته على آخر فلا يمكن الإعتماد عليها لأن الضرر لا يزال بالضرر.

العصمة المطلقة، والعدالة المطلة، وهما شرطان مثاليان لا وجود لهما على أرض الواقع إلا على نحو نسبي، فإن المشكلة ستتفاقم إلى مزيد من التعقيد. وفي غياب التفاهم على (المساحة المشتركة) وهي أعطاء الأولوية لإنماء المجتمع الأهلي، ستنشط حركة الصدام السياسي.

وبذلك يجدر الإهتمام إلى أننا نعيش في عصر تتفجر فيه المتناقضات لدرجة يصعب معها على (الإسلامي) اليوم متابعة مايجري في كل الميادين، فلا يتسع له الهم والشعور بالمسؤولية إلا أن يتوقف إزاءها لبعض الوقت ليستعيد أنفاسه، وبالتالي ليختار ما يراه أساسيا في هذه المرحلة بوعي أحكام التزاحم بين المهم والأهم، فإذا إتجهت لغة التفكير الإسلامي المعاصر إلى إستيعاب عناصر المجتمع الأهلي من خلال منح الآخر فرصته للتأمل والمشاركة في قدرات الإسلام الفكرية إلى أقصى مدى لتحفيز العقل وإثارة فعاليته ليكون أكثر إستعدادا لإكتساب الموضوعية في النقد والموضوعية في التفكير، ونحن على قناعة أن الأعوام القادمة ستشهد تطورا ملحوظا لنمو الوعي التطبيقي للإسلام وقدرته على إستيعاب الوسائل المعرفية الجديدة وإعادة تشكيلها بإمتلاك آلية العقل القادر على التحكم (بالتراث) ولا معنى لتحقيق أي تقدم أو تفوق في هذا المجال ما دامت سلطة الدولة أو سلطة التراث لا فرق هي الطاغية على مناهج التفكير.

وقد أثار هذا الواقع المرير شهية السياسة الغربية فعمدت إلى تأصيل هذه التركيبة المعقدة والمتناقضة بإعتبارها المحضن الطبيعي لتوليد وتكاثر الشخصية الإسلامية المأزومة، فهل تكتشف من خلال تأثير هذا التضاد وتراكماته أننا قد فقدنا فعلا السيطرة على إنماء المجتمع الأهلي؟!

ذلك المجتمع الذي إستبدل مراجع العلم والمعرفة والدين بهموم المال والرفاهية وقوّض الإنتاج والإستهلاك.

الإنماء وبناء الإنسان

الحركة الإسلامية اليوم مطالبة قبل رفع أي شعار سياسي بتأهيل المجتمع لوعي مفارقات الوظيفة الإنمائية وذلك بتصحيح فكرة الإنماء ذاته من معناه المؤقت والمزيف إلى جوهره الإنتاجي المفيد الموصول بنظرية القرآن الكريم عن الإستخلاف للإنسان في الأرض، فالإنماء لا يعني مجرد إمتلاك الثروة والأرض، إنه الكدح، ومكابدة التوحيد لإكتشاف السر الأعظم من وراء هذا الوجود في ملاقات الله ﴿يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحا فملاقيه﴾[1]. وفي غياب هذه الحقيقة فإن الإنماء مهما تنوعت آفاقه وإختياراته لن يكون قادرا على صنع الإنسان السوي بمعزل عن عقيدة التوحيد التي تحرس عملية النمو وإطراده في المسار الصحيح، ولهذا فإكتفاء الخطاب الإسلامي بأن الأمة الإسلامية غنية لأنها تملك النفط، والثروة، والجغرافيا، والثقافة، والتأريخ يعادل قولنا بأن الاسبان أغنياء لأن عندهم الشمس، وان الهولنديين أغنياء لأن عندهم الماء. فلم تكن وفرة الثروة وتعاظم الإمكانات البشرية عاملة وحيدا للتقدم والإنماء والعكس صحيح. بمعنى أن قلة الثروة وضآلة الإمكانات البشرية لن تحول دون التكيف مع حجمه وحدوده لتصبح معادلة التخلف والتقدم مرتبطة بفكر الإنسان وعزيمته وقدرته على الإبتكار والإبداع. وبذلك فإن على الحركة الإسلامية المعاصرة إدراك أن تحقيق إنماء المجتمع الأهلي وطموحاته لن يتحقق إلا ضمن رؤية مستقبلية تستند إلى تفاعلات الحوار الخالد بين الإنسان والإنسان من جهة، وبين الإنسان والكون من جهة أخرى، لأن تكرارية النصوص الدينية المتصلة بهذا الشأن المصيري من حياة الإنسان ستظل عاجزة عن صنع

---

(١) سورة الإنشقاق، آية ٦.

الفرص الحقيقية للإنماء المتطور المتكامل في صيرورة لا تكف عن الحركة والجهاد، وهذا ما نلحظه في المحاولات الجادة في أعمال مالك بن نبي، والشهيد محمد باقر الصدر، وغيرهم من أئمة الفكر الإسلامي الحديث.

وبصدد تكثيف المتابعات التنظيرية لهذه الحقول الحيوية، فقد آن للحركة الإسلامية أن تفصل بين الإسلام العقيدة الذي لا يقبل التغيير والتبديل وبين مفاهيم الإنماء وتطبيقاته التي لن تفلح في إنجاز ديناميتها المستمرة إلا في ضوء قابلية تلك المفاهيم نفسها للتغيير والتبديل مادامت نابضة بعقيدة التوحيد، ومنسجمة مع إيقاع توازن الحريات الخاصة والعامة وضبط الأسس الفقهية لمبادلات المصالح في الداخل والخارج.

من هنا فقد أخطأت بعض المجتمعات الإسلامية حين إعتبرت نموذجها الإنمائي هو النموذج الإسلامي الوحيد المعبر عن حقيقة الإسلام، لأن هذه الأحادية تتنافى أساساً مع مقتضيات المذهب الإسلامي الذي لا ينهض على إدراك التعددية وإحترام خصوصية التطبيقات المختلفة بإختلاف الواقع وظروفه، وإمكاناته.

وعليه فليس بوسعنا إضفاء صفة - الإسلامية - بالإطلاق على أية تجربة من تجارب إنماء المجتمع الأهلي أو نفي هذه الصفة عن تجربة أخرى على أساس مذهبي، وتأريخي، أو إجتهادي لأن المعيار العام هو في مدى إلتزام هذه التجربة أو تلك بأصول الإسلام ومناهجه الواضحة.

وفي هذا الضوء فإننا لا نملك نصا يحرم على الأمة الإسلامية الإستفادة من اي تجربة بشرية ناجحة ما لم تتعارض مع المضمون الرسالي لقيم الإسلام وتعاليمه وفي نفس السياق يمكننا الإعتماد على التجربة التركية أو الإندونوسية أو الإيرانية لمجرد إنبثاقها وإنتمائها للمحيط الإسلامي، دون أن نتفحص كوامن السلبيات والإيجابيات النسبية، لا سيما في واقع لا يجرؤ

على الإدعاء بأنه قد إنتصر فعلا على تحديات التخلف المستشري في جسدنا الإسلامي كله من هنا تبرز أهمية التكتل الإسلامي لتوفير مقومات التنمية حيث يمكن للتجارب المنفردة الإستغناء عن الآخرين بغض النظر عن هوياتهم الدينية.

لذلك تعتبر قضية إنماء المجتمع الأهلي من أعظم قضايا التوفيق بين الإختلافات التي يعمل الإسلام على توليفها والجمع بينها دون أي إلغاء أو نكران لأحد على حساب الآخر، ويتم ذلك بإلتقاء هذه الإختلافات عند هدف واحد يتجه إليه الجميع.

الإنماء والإطار الإسلامي

بعد هذه الأولويات، والإستفاضات ستجد الحركة الإسلامية مسؤوليتها لتقديم إجابة موضوعية عن سؤالين أساسيين:

إذا كانت منظومة إنماء المجتمع الأهلي مستندة إلى نظام متماسك من القيم الإجتماعية والسياسية والثقافية فـ:

١- ما هي نوعية الإنماء الذي نتطلع إليه وما هي كيفيته؟

٢- ما هو الإطار الإسلامي الحديث لمفهوم الإنماء؟

من الواضح أن السؤالين يطرحان عددا من الإشكاليات الصعبة، لا سيما في مجال العلاقة بين الذات الإسلامية، ومقابلها المخالف أو النقيض، لذلك فإن القول - بمقياس ثابت - لحسم جدل هذه العلاقة لا يستقيم إلا على أساس القول بثبات الأمر الواقع، وهذا مالم يتوفر إطلاقاً في حركة التأريخ وصيرورته، لذا لابد في مجال الممارسات التطبيقية لهذا الجدل من إستخدام مقياس متحرك لايفصل الموقف من المخالف أو النقيض عن

الأوضاع الكلية لمسار الإنماء المتداخل والمتشابك.

ولعل في دراسة المفارقات التي عاشتها التجربة الرسالية في فجرها المضيء من الحصار في شعب مكة إلى الطائف. ومن الهجرة إلى عهود النبي(ص) وحروبه، ومن صلح الحديبية إلى فتح مكة ما يثري وعينا الإسلامي لمشكلات الحوار، والجدل، وصيغ العيش المشترك بين مختلف العقائد، والأديان، والأفكار والسياسات حيث تختلف درجة العلاقة النسبية نتيجة إختلاف الواقع النسبي الذي يعيشه الآخر، ولكنها في جميع منطلقاتها وأوزانها الترجيحية لا تسمح لنفسها سلوك الطرق الإعتباطية والتحكمية التي مارست كثيرا الشعارات الإسلامية اليوم.

-

إن تجربة الحركة الإسلامية من (الأفغاني) إلى (الخميني) تستدعي الوقوف عند تراتيب مساحات الحرية الفكرية، والدينية لتفصل وضمن خطوط الإنماء الأهلي وتطلعاته المختلفة ونظرياته المتعددة بين الخصومات الثقافية والفكرية، وبين الخصومات السياسية. فلا يمكن الحديث عن أي مؤشرات لمستقبل إنماء المجتمع الأهلي مالم تتضح في الخطاب الإسلامي النظرية التعددية بوصفها منهجا يتوق إلى إنماء المجتمع الأهلي على أساس أن هناك - أو ماينبغي أن تكون هناك - أشياء متعددة على كافة الأصعدة تجتمع على مبدأ إنمائي واحد هو: التوحيد، الذي يرفض الشرك بجميع مظاهره بما فيها إدعاء البشر إمتلاك الحقيقة المطلقة، وما يتنوع عنها من إدعاء إمتلاك السلطوية الدينية، أو السياسية التي تشكل أخطر عائق يهدد عملية الإنماء وآفاقها، والتي تفلسف وجودها على تغييب

كامل لدور المجتمع الأهلي(١).

وفي ختام هذه التأملات والملاحظات عن دور الحركة الإسلامية في إنماء المجتمع الأهلي تجدر الإشارة إلى أن ثمة إتجاهٍ في الفكر الإسلامي المعاصر يميل إلى الربط بين تداول عملية الإنماء، وبتداول وظيفة السلطة من خلال نظرياته القيّمة عن الشورى، والإسلام فضلا عن التأكيد على القبول بالتعددية والحريات العامة لكي لا تصبح قضية الإنماء قضية مذهب، أو دين، أو نخبة لأنها قضية الإنسان المستخلف على الأرض أولاً وأخيراً.

---

(١) كان بوسعنا الإشارة إلى أهمية النموذج اللبناني في هذا المجال لولا أن النمط الذي ساد حضور المجتمع المدني في لبنان إستغرق في الطائفية على حساب المؤسسات الذي أطاح برؤوس جبهة المؤسسات على إختلاف أشكالها وأسسها. وبالرغم من أهمية ميثاق الطائف الذي نجح بإخماد فتيل المعضلة الأساسي وأحل الأمن إلا أنه سيظل على إحتمالات عديدة من الخطر ما لم يعمد إلى تحرير مؤسسات المجتمع الأهلي من سلطة الحزب الواحد، أو الطائفة الواحدة، وهي مشكلة ما تزال تعاني منها الحركة الإسلامية في لبنان وفقا للمدى المذهبي الذي تنشط من خلاله أو تتحرك على أساسه.

المجتمع الأهلي والتنمية الإجتماعية



ذاكر آل حبيل(*)

تتصدر أبحاث التنمية الإجتماعية المعاصرة، مفهوم إنماء المجتمع كلبنة أولية للتنمية الإجتماعية الشاملة، والتي تتخذ شكلا بنائيا تتحفز له كافة التنظيمات الإدارية والإقتصادية والإجتماعية.. وجميع نشاطات المجتمع الفاعلة، وذلك لبلورة حركة العمل الإجتماعي، الذي يعنى بضرورة خلق تضافر الجهود لإستثمار كافة الخبرات والكفاءات والموارد، نحو تحقيق رقي ورفاهية المجتمع.

وتنسجم جميع التصورات والمفاهيم النظرية لمعنى التنمية مع ما يطرح في أدبيات العلوم الإجتماعية المعاصرة وتراكم طرح النظرية بمعناها الكلي ضمن مفهوم الفعل الإجتماعي العام، حيث يرى مجموعة من إختصاصيي شؤون التنمية، بأن التنمية الإجتماعية ماهي إلّا الحلقة الأساسية ضمن سلسلة

(*) كاتب من المملكة العربية السعودية.

حلقات التغيير الإجتماعي وأحد أهم ركائزه في عملية تطور المجتمع، فالتنمية ماهي إلا عملية النهوض بتراكم خبرات أفراد المجتمع وتضافر جهودهم في سبيل خلق فرص مناسبة للبناء الإجتماعي الأكثر كفاءة وفق بعد التغيير الإجتماعي العام، كما أن إبراز هوية المجتمع بصورة متقدمة وحضارية لا يكون إلا بتأصيل مبدأ الإنجاز والفاعلية الهادفة والتي تميز أي مجتمع في مجالات تقدمه عن غيره من المجتمعات الأقل نموا وتقدما.

ولقد سعى بعض الباحثين في مجال التنمية الإجتماعية إلى إضفاء صبغة التداخل الموضوعي بين مفهوم التنمية الإجتماعية Social Development والتطور الإجتماعي Social Evolution والتقدم الإجتماعي Social Progress على أنها - أي عملية التنمية الإجتماعية - تتضمن تفسيرا خاصاً للتغيير الإجتماعي وإشارة إلى إتجاه مسار التغير الناجح، وحكما بالرغبة وبمحاولة تحديد إتجاه التغير، على حد تعبير بوسكوف Boskoff(١).

أما روب Roupp فميز بين التنمية الإجتماعية والتغير الإجتماعي، معتبرا التنمية الإجتماعية تكيفا يهدف لتغيير الظروف، أو التكيف الهادف مع الظروف. فالتنمية من وجهة نظره تعتبر من مواقف غير مرغوب فيها إلى مواقف أخرى مرغوب فيها، كما تعني إستخدام الإرادة البشرية لإعطاء التغير إتجاهاً منطقياً من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، وهي بذلك تعتبر مرتبطة بالأهداف الإنسانية في إنصهارها مع القيم الإجتماعية.. كما أن التنمية الإجتماعية بما تتضمنه من عناصر تجعل معنى التماسك بين أفراد يعيشون سويا في علاقات مستمرة خلال فترة زمنية محددة، يتقاسمون ظروف معيشية واحدة، يناضلون من أجل إعطاء معنى ومضمون وإتجاه

---

(١) دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، مجموعة من المؤلفين، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٧٧م، ط١، ص ٥٧٨.

لبعض جوانب التغير الإجتماعي لتحقيق رفاهيتهم كما يدركونها[١].

المجتمع (الأهلي) ماهو؟..

إن أول من أستخدم مصطلح المجتمع المحلي هو العالم الإجتماعي (روبرت مكفاير) عندما نشر كتابه (المجتمع المحلي) عام ١٩١٧م، واضعا من خلاله الأساس المضموني لمفهوم المجتمع المحلي، والذي تبلور فيما بعد في أدبيات العلوم الإجتماعية في أكثر من بعد يأخذ بقسمات التعبير الأوضح لمعنى ذلك المسمى، وليس أدل على ذلك سوى ذلك التعاطي الجاد مع مفهوم تنمية المجتمع المحلي، كإقتران إجرائي لتعريف أكثر منهجية لذلك المفهوم (المجتمع المحلي)، والذي قد تكون له ذلك التراكم الذي بات يحسب له كثير من متواليات نظرية لازالت تضيف إلى ذلك المفهوم بحسب رؤية كل مجتمع وأهدافه.

كما ترجع بدايات ظهور مفهوم تنمية المجتمع بشكله العلمي إلى مؤتمر أشردج Ashridge للتنمية الذي عقد في أغسطس عام ١٩٥٤م لتدارس المشكلات الإدارية في المستعمرات الإنجليزية.. ولقد عرف المؤتمر التنمية بأنها..

حركة، الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع جميعه على أساس من المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع كلما أمكن ذلك، فإذا لم تظهر هذه المبادرة بصفة تلقائية فينبغي الإستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها وإستثارتها بطريقة تضمن الإستجابة الفعالة لهذه الحركة[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥٧٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٠.

كذلك ذهبت هيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٥٥م إلى أن تنمية المجتمع هي العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا في هذه العملية والإعتماد الكامل على مبادأة الأهالي بقدر المستطاع(١).

وقد عرفت تنمية المجتمع أيضا عام ١٩٥٧م على أنها.. أسلوب للعمل الإجتماعي حيث ينظم أهالي المجتمع المحلي أنفسهم للتخطيط والعمل ويحددون حاجاتهم ومشكلاتهم العامة والفردية لمواجهة الحاجات والمشكلات وتنفيذ هذه الخطط بالإعتماد الأكبر على موارد المجتمع من دعم هذه الموارد عند الضرورة بخدمات وموارد الهيئات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع(٢).

كما وضح أحد تعريفات الأمم المتحدة في تقرير لها عن تنمية المجتمع المحلي، مفهوم المجتمع المحلي بالقول: (تحتوي نظرية تنمية المجتمع المحلي ضمنا مفهوما عضويا فيزيقيا عن المجتمع [جماعة من الناس في إتصال مباشر وجها لوجه]، يرتبطون بقيم وأهداف عامة، مع تجانس أساسي في المصالح والتطلعات)(٣).

وتقترح هذه الفقرة ثلاثة مؤشرات هامة يمكن أخذها في الحسبان عند البحث عن تعريف لمصطلح المجتمع، وعند محاولة تحديد المجتمعات على هذا الأساس:

أولا: يتضمن مفهوم المجتمع عنصرا طبيعيا بشريا، أي مجموعة من الناس يعيشون في منطقة جغرافية محددة، ويتفاعلون بعضهم مع بعض.

(١) المصدر نفسه، ص ٣٢٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.
(٣) الأمم المتحدة، ١٩٧١م، ص ١٢.

وتعد البقعة الجغرافية، والتفاعل وجها لوجه، من المفاهيم العامة.. ويتم التفاعل بين أعضاء المجتمع نتيجة للتبادل الإقتصادي، أو التضامن الإجتماعي، أو وجود شكل من التنظيم السياسي في داخل المجتمع، أو كل العوامل مجتمعة.

ثانيا: عادة ما يظهر أعضاء المجتمع بعض الخصائص المشتركة، التي تساعد على تمييزهم بوصفهم جماعة. وليس من السهل التعميم في أي من هذه الخصائص ذات الأهمية طالما أن هذه الخصائص تختلف من مجتمع إلى آخر. إلا أننا نذكر من الخصائص الهامة: اللغة، والإصول القبلية والعنصرية، والدين، والثقافة، والقيم، وأسلوب الحياة.

ثالثا: وبسبب المؤشرات الأخرى، فيجب أن يتحقق للمجتمع ما تصفه الأمم المتحدة بتوافق أساسي في المصالح والغايات، ويحظى هذا الأمر بأهمية خاصة من وجهة نظر المخطط، لأنه يعني إحتمال أن يكون لأعضاء المجتمع وجهات نظر متشابهة، حول إحتياجات التنمية والمقترحات الخاصة بالمنطقة. وبالتالي، فمن السهل على المخطط أن يستثير الناس المحليين وأن يصل إلى نوع من إتفاق الرأي، إذا كان يعمل من خلال مجتمعات مميزة[1].

محددات مفهوم تنمية المجتمع

بدأ الإهتمام بمفهوم التنمية الإجتماعية عالميا حينما عينت منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨م مستشارا لها في أحد الدول الأعضاء. وبحلول عام ١٩٦٦م أصبح هناك ٦١ خبيرا يعملون في ٢٠ دولة. ويمكن النظر إلى

(١) ديانا كونيرز، مقدمة في التخطيط الإجتماعي في العالم الثالث، ترجمة: د.الفاروق زكي يونس، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط١، ١٩٩٠م، ص ١٥٨-١٥٩.

جذور بروز مفهوم – تنمية المجتمع – على أنه دمج بين التنظيم الإجتماعي والتنمية الإقتصادية. فالجانب الإقتصادي لتراث تنمية المجتمع هو الذي أعطى فكرة العملية، أو المراحل التي على الإقتصاد والمجتمعات أن تمر بها لكي تصل إلى الأهداف المنشودة، وهكذا فإن الربط بين التنظيم الإجتماعي الذي يؤكد على العمل المحلي والموارد المحلية وبين التنمية الإقتصادية التي تركز على التخطيط الوطني والتوزيع الواعي للمصادر والتحرك المنتظم نحو أهداف محددة لم يحدث إلا في تاريخ معين هو فترة مابعد الحرب العالمية الثانية. وتتضح أهمية هذا التوقيت أكثر عندما نتفهم أكثر أوائل جهود تنمية المجتمع.

ولقد صاحب تطور مفهوم (التنمية الإجتماعية) ضرورة التخطيط الإجتماعي التي عناها كثير من تعريفات الخبراء في هذا المجال، ففي تقرير للأمم المتحدة عن الرعاية الإجتماعية نشر عام ١٩٧٠م ينتهي إلى تعريفها: بأنها مجموع الأنشطة المنظمة، التي تهدف أساسا إلى تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات، من تحسين أحوالهم، والتكيف مع الظروف المتغيرة، والمشاركة في أنشطة التنمية. هذه الأنشطة التي تتطلب مهارات خاصة في التشخيص الإجتماعي، والعلاقات الإنسانية، والتعليم غير الرسمي وغيرها، يمكن التمييز بينها وبين مجموع الخدمات الصحية، أو بينها وبين التسهيلات المخصصة للتعليم الرسمي والتدريب المهني. [الأمم المتحدة، ١٩٧٠م، ص ٦٥)(١).

وكانت قد سبقت هذا التعريف، تعريفات عدة منها ما أتت به (أليزبيث ويكنديين) حين ربطت بين الرعاية الإجتماعية والتنمية، قائلة: ..إن الرعاية

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٥-٢٦.

الإجتماعية تتضمن تلك الخدمات الرائدة والمتأقلمة والإصلاحية التي يسعى من خلالها المجتمع إلى إعطاء سكانه الرد على كل الإحتياجات الإجتماعية الخاصة التي تعتبر ضرورية لعمله والتي لم تستطع بناءات أخرى مثل الأسرة الوفاء بها[1].

كما حدد (ريتشارد و.بوستون) تنمية المجتمع.. بأنها عملية تعليم منظمة تتعامل بشكل شامل مع المجتمع ككل وبكافة وظائف الحياة الإجتماعية على أساس كونها أجزاء متكاملة المجموع، وهكذا فإن الهدف النهائي لتنمية المجتمع هو المساعدة على تطوير بيئة مادية وإجتماعية أكثر ملائمة لأقصى قدر من النمو والتنمية والسعادة للأشخاص كأفراد وكأعضاء منتجين في المجتمع وذلك من خلال عملية دراسة وتخطيط وتنفيذ منظمة[2].

وفي تعريف للأمم المتحدة عام ١٩٥٦م، يعطي الحكومات الوطنية أهمية رئيسية: ..إن تنمية المجتمع هي العملية التي تتوحد فيها جهود الأشخاص أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات، ولدمج هذه المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في التقدم الوطني[3].

وفي تحديده لتنمية المجتمع كعملية إجتماعية يساهم فيها المواطن بشكل كامل في تحسين بيئته فقد أشار (كيرتيس ميل) إلى أن العملية تركز على (طريقة السير)، ..وهذا يعني أنه من الممكن السير بتسلسل منظم من مرحلة

---

(١) تنمية المجتمع كعملية، إعداد: لي.ج. كاري، ترجمة: أ.ج. خميس، مراجعة: د.مدحت محمد أبو النصر، مديتو للتنمية والرعاية الصحية، نيقوسيا – قبرص، ١٩٩٠م، ص ٢٨ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٠.

الإستكشاف والبداية إلى مرحلة العمل والتقييم من خلال الدراسة والنقاش. وهو يؤكد على المجموعة المحلية والمبادرة المحلية والمشاركة المحلية، وأخيرا فإنها تركز على المشاركة الكاملة والعمل من جميع الاشخاص المعنيين(١).

أما (فرانك هـ. سيهنيرت) فقد قرر بعد تحليل للتحديدات الكثيرة لتنمية المجتمع أن ينظر إليها.. على أنها عملية لتغيير المجتمعات نحو الأهداف المنشودة. ويدخل في هذه العملية الدراسات والتدريب والتعليم والتخطيط والعمل الذي يحقق التغيير الهادف الإدراكي نحو أهداف المجتمع(٢).

العالم الثـالث وخصوصية المفهوم

وفي ظل هذه المحددات النظرية لمفهوم - التنمية الإجتماعية - ولدت بدورها كثيرا من التجاذبات النظرية التابعة لها على مستوى دول الأطراف مما أدى إلى تطورها، وإنتشارها ومن ثم تبنيها في حيز كثير من التطبيقات الشكلية لها، وإن حاول عدد من خبراء العالم الثالث صياغة النظرية بطرق تتناسب وخصوصية هذه الدول السياسية والإقتصادية والثقافية.. فهي - أي عملية تنمية المجتمع - جهاد وقضية يجب الإلتزام بها، وهي ليست حيادية في بعدها العاطفي. بل إنها مكرسة للتقدم كرؤية فلسفية وليس كرؤية علمية فقط لأنه يجب أن ينظر إلى التقدم بمعايير القيم والأهداف التي تختلف حسب إختلاف الأنظمة السياسية والإجتماعية، وتتجه تنمية المجتمع كحركة إلى أن تكون مؤسسية وأن تخلق هيكلها التنظيمي الخاص بها وإجراءاتها

(١) المصدر نفسه، ص ٣١.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣١.

المعترف بها وممارسيها المهنيين. وهي تؤكد وتبرز فكرة تنمية المجتمع كما يفهمها المؤمنون بها ولها القادة الجذابون القادرون على التعبير عن أيديولوجيتها بعبارات صريحة.

وفي عام ١٩٤٩م وصف مؤتمر كامبريدج عن الإدارة الأفريقية تنمية المجتمع على أنها: (حركة تستهدف تحقيق معيشة أفضل للمجتمع بأكمله بالمشاركة الفعالة للمجتمع وبمبادرته إن أمكن. وإذا لم تحدث هذه المبادرة عفويا فيتم ذلك بإستخدام أساليب للإستثارة لكي تضمن التجاوب الفعال والحساس من جانب المجتمع للحركة. وهي تشتمل كل أشكال التحسين)[١].

ويحددها (بيتر دو سوتوي) خبير التنمية في غانا، على.. أنها فلسفة كما هي - علمية - مؤكدا بذلك على أوجهها المثالية والعلمية معا. فبالنسبة له إن أهم أحد عناصر برنامج تنمية المجتمع هو تنظيمها الذي تستخدمه كمصدر للإستثارة ولكن ليس كمصدر للسيطرة[٢].

ولكن لا يمكننا القول أن المعوقات الأساسية لفعل التخطيط الإجتماعي في العالم الثالث تندرج تحت طائلة القلق المتزايد حول مدى التفاوت وعدم المساواة الإجتماعية، مع التحقق من أن هذه المظاهر متصلة ببناء المجتمع، تترك نتائج هامة بالنسة لطبيعة السياسة الإجتماعية، وبخاصة العلاقة بين السياسة الإجتماعية والتغير الإجتماعي.

وكما يؤكد الكاتبان (جورج و وولدنج) في كتابهما (الايديولوجية والرعاية الإجتماعية): إن نظريات المجتمع، والدولة، والمشكلات الإجتماعية، والسياسة الإجتماعية، كلها مرتبطة بعضها ببعض. إن فكر

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.

العالم الإجتماعي عن التنظيم المجتمعي، وتوزيع القوة السياسية والإقتصادية، سوف يؤثر في تفسيره لطبيعة المشكلات الإجتماعية، وإستجابة الحكومة في شكل إجراءات السياسة الإجتماعية[١].

البعد الموضوعي لمفهوم التنمية الإجتماعية

وعلى العموم، فإن معظم المهتمين بتنمية المجتمع كعملية يعملون بموجب برنامج أقل تفصيلا يسمح لكل مجتمع أن يتحرك حسب إحتياجاته التي يحس بها والتي قد تختلف من منطقة إلى أخرى.

وبما أن تنمية المجتمع هي علم جديد فإن كل ممارس واعي يجب أن يستفيد بالضرورة من العلوم والمهن الأخرى. وخلفيته تظهر في لوائح المبادئ التي يضعها أو يمررها إلى معاونيه. فبعضهم يركز على التأثير النفسي للحافز وديناميكية المجموع. والبعض الآخر يركز على المحاذير الإجتماعية والهيكل الإجتماعي، بينما يؤكد آخرون على الأوجه الإدارية في البرمجة السليمة، وآخرون يركزون على الإبداع الإنساني في التغيير الثقافي، والتربية والتعليم النظري والفني، والإهتمام بالتقنية المناسبة.

وما هو غير متوفر الآن هو نظرية التغيير التنموي التي تم تجريبها والعلاقة بين تنمية المجتمع وغيرها من أشكال التنمية، كما أننا لا نعرف بشكل منهجي لماذا تنجح بعض البرامج بمقاييس العاملين في التنمية ولماذا تفشل الأخرى. وحتى اليوم – وهذا هو المحك القاطع – فإن برامج التدريب لا تستمد شيئا من أية نظرية محددة عن تنمية المجتمع بل تعتمد بشكل شبه كامل على

---

(١) ديانا كونيرز، مقدمة في التخطيط الإجتماعي في العالم الثالث، مصدر سابق، ص ٥١ .

عموميات علم الإجتماع التي تطورت بمعزل عن نشاطات تنمية المجتمع.

ولقد قام كلا من (فرانك، ورروث يونغ)[1] بدراسات ثقافية مختلطة عن كيفية نمو المجتمعات وفي ظل المحاولة لتنفيذ البرامج المخططة الواعية لتنمية المجتمع. وخرجا بعموميات خمس هي:

١- تطور المجتمعات حسب تسلسل تراكمي غير بعدي. والتطور تراكمي بمعنى أن وجود أي خطوة في النمو تشتمل على وجود كل المواد الأخرى التحتية. إضافة إلى ذلك أن الإنحرافات عن التسلسل قليلة جدا إلى حد أن المرء يستطيع أن يجزم أن بعدا واحدا فقط يتم إستخدامه، ألا وهو ما يسمى بالعملية التنموية الإساسية.

٢- التسلسل يسري على كل المجتمعات في كل الأحجام وفي كل الثقافات، فالمواضيع الثقافية المختلطة تميل إلى أن تكون عامة ومجردة فالمرء يريد المختص الملتزم المتفرغ وليس الوزير الرسمي.

٣- النمو المؤسسي الداخلي كتطابق مع الإتصالات الخارجية. فالفروقات المؤسسية لها شقين، شق يتطلع نحو الداخل وشق يتطلع إلى خارج المجتمع. فالساحة العامة لا تخدم فقط السكان المحلين بل هي واجهة خارجية أي أنها النقطة التي يتجه إليها القادمين من الخارج لدى وصولهم إلى المجتمع.

٤- إتجاه نمو المجتمع هو دائما نحو المشاركة الأكبر في الهيكل الإجتماعي الوطني فالمؤسسات المحلية تصبح مرتبطة بشكل متزايد مع مثيلاتها الوطنية.

٥- يزداد عدد سكان المجتمع بنسبة مباشرة مع مقدار الإرتباط

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٨-٣٩.

بالمشكلات الأساسية للتنمية.

إن التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، والتنمية أيضا بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البنّاء.

والتنمية كذلك إكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والإستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر(١).

كما أن التنمية هي في المحل الأول عملية تغير إجتماعي قد تؤدي إلى تغيرات بنائية الأمر الذي يتطلب بالضرورة التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع في عملية إعادة تكامله.

خـــاتمـــة

وخلاصة القول، يتبين لنا بأن مفهوم التنمية الإجتماعية لازال مفهوما يبحث عن مدارك أكثر إتساعا في مجالاته النظرية والتطبيقية، وبتعددية لا تزال مفتوحة لكل إضافة فاعلة تتجلى بالشكل الذي يجعل ذلك المفهوم أكثر تحققا في واقع المجتمعات والأمم.

كما أن مفهوم التنمية الإجتماعية لايزال مثقلا بتبعات هيمنة التنظيرات الأولية لذلك المفهوم الذي بات من الضروري غربلته لكي يخرج من ضيقها، وتوالي الحث في البحث عن آفاق ومضامين تسترعي إبعاد حركة المجتمعات المعاصرة في طبيعة علاقة هذه المجتمعات وخصائصها السياسية والإقتصادية والثقافية، بل وهويتها الحضارية التي تكوّن النسيج المضموني

---

(١) د.أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٥٧، ١٩٨٢م، ص ١٩.

لقابليتها وإستعدادها الواعي لتبني مفهوم تنميتها الإجتماعية الشاملة، وهذا ما يرنو إليه جميع المهتمين والباحثين بجتهدهم المخلص لإحداث ممارسة حقيقية وهادفة للتغيير الإجتماعي والحضاري لمجتمعاتهم وأممهم.

ولقد صار واضحا لكثير من المهتمين لمعطيات مفهوم التنمية الإجتماعية في المجتمعات حديثة التبني لهذا المفهوم، كم جرت حالة الرفض أو القبول بإطلاق لهذا المفهوم أو غيره من المفاهيم في أدبيات العلوم الإنسانية والإجتماعية على وجه الخصوص، كم جرّت تلك الحالة من خيبات متتالية للمجتمع والأمة، ففي حالة الرفض والتعاطي ضمن سياج الخوف من كل ما هو جديد جعل هذه المجتمعات ترفل في تخلفها بعيدا عن معطيات العصر وتطوراته، وأما في حالة القبول المفرط لكل ماهو جديد دون غربلته وإعادة إنتاجه وتوظيفه، أدى ذلك إلى إستمرارية التبعية وإستمرارية حالة الإحساس بالدونية والقبول بالإستعمار إلى ما لانهاية..

وما أن تستدرك أي أمة نهضتها الحضارية إلا وتبدأ في رفض كلا المعطيين المذكورين (الرفض أو القبول) مجتهدة في طرق السبل الكفيلة بإعتماد آلية ومنهجية تأخذ في إعتباراتها إمكانات المثاقفة الحرة والمقتدرة بثوابتها وبأنويتها الحضارية، وعلى الدخول وبكل ثقة في الذات على التعرف على معطيات حضارية أخرى أثبتت مدى مقدرتها في تفعيل أي من تلك المفاهيم المراد تبني أيّ منها، وذلك بما يكفل للمجتمع والأمة ضبط توازناته الحضارية القابلة للتعايش مع معطيات حضارية أخرى..

هذا ما نتمنى أن يتمظهر قريبا في مساراتنا الحضارية العربية والإسلامية، والتي باتت كل الجهود المخلصة تسعى في سبيل بلورة معطياته الجديدة.

الفهرست

تـقـديـم/ زكي الميلاد	5
إنماء المجتمع الأهلي/ ورقة الكلمة	11
●● القسم الأول: مداخلات	
دور الدين في إنماء المجتمع الأهلي/ فهمي هويدي	17
العقد الإجتماعي وإنماء المجتمع الأهلي/ د.إسماعيل الشطي	21
ملامح عامة للمجتمع الأهلي في التصور الإسلامي/ محمد العليوات	24
دور الثقافة في إنماء المجتمع الأهلي/ صلاح الدين الجورشي	34
الإنماء الثقافي مسؤولية المثقف وثقافة المسؤولية/ حسن الباش	37
المثقف وإنماء المجتمع الأهلي/ عبد الإله بلقزيز	45
دور الدولة في إنماء المجتمع الأهلي/ د.أحمد موصللي	49
الشباب وإنماء المجتمع الأهلي/ عبد الله آل عبد المحسن	52
الإنفتاح وأثره في إنماء المجتمع الأهلي/ أمير أبو خمسين	60
الهجرة القروية وإنماء المجتمع الأهلي/ د.محمد فتحي عثمان	63
الدولة والمجتمع الأهلي، تكامل أم تناقض/ د.حسن حنفي	67
من المجتمع الأهلي يبدأ الإنماء والنهوض/ معن بشور	71
المجتمع الأهلي، على من تقع مسؤولية البناء/ علي آل موسى	75
بعد التصلب والمرونة وأثره في المجتمع الأهلي، العامل السيكولوجي/ أسعد النمر	81
المجتمع الأهلي والإنماء الفكري / د.طه جابر العلواني	87

المرأة ودورها في إنماء المجتمع الأهلي/ حسن العوامي 89
إنماء المجتمع الأهلي يبدأ من تحدي المجتمع لنفسه/ د.عبد الله الغذامي 94
دور الإعلام في إنماء المجتمع الأهلي/ حسن التل 97
التوازن بين دور الفرد والجماعة في إنماء المجتمع الأهلي/ محمد صادق الحسيني 101
تسوية القطيعة بين النخبة والمجتمع الأهلي/ فؤاد إبراهيم 105
إنماء المجتمع الأهلي، تعدد أدوار ووحدة هدف/ أحمد الشمر 112
المجتمع الأهلي وهم أم تطلع/ د.إسماعيل نوري الربيعي 126
معوقات مشاركة المرأة في إنماء المجتمع الأهلي/ صالح آل إبراهيم 129
روائع من نهوض المجتمع الإسلامي بمؤسساته الأهلية/ عبد العال سعود آل عبد العال 137
المجتمع الأهلي ومطلب التمدن، إنماء الرؤية وإنماء المشروع/ إدريس هاني 142
مفهوم المجتمع الأهلي/ أحمد شهاب 149
●● القسم الثاني: مقالات ودراسات
إدارة العمل التطوعي ومعوقاته/ منصور القطري 157
بيان من أجل السلم المجتمعي/ محمد محفوظ 175
الحركة الإسلامية وإنماء المجتمع الأهلي/ حسين شحادة 194
المجتمع الأهلي والتنمية الإجتماعية/ ذاكر آل حبيل 210

سلسلة تصدر عن منتدى «الكلمة»
للدراسات والأبحاث

لبنان ـ بيروت ـ الحمراء ص.ب ٥٧٨٩-١١٣
P.O.Box. 5789-113 Hamra-Beirut-Lebanon

يُطلب مِنْ :



بيروت ـ بئر العبد ـ الصنوبرة ـ مقابل سنتر داغر ـ بناية دياب مهدي
ت: ٨٢٣٥١٨ـ ٨٢٢١٦٧ـ ٦٠١٠٠٢
فاكس: ٠٠٩٦١١٦٠١٠١٩
ص.ب: ٦٣ / ٢٤
Tel: 823518 - 822167 - 601002
Fax: 009611601019
P.o. Box 63/24

